الرسالةُ الحاديةُ والعشرون

المنثورُ مِن مسائلِ الأسماءِ الحُسْنى (١)

(١) أصلُها: مقدِّمةُ كتابِ: «أسماءُ اللهِ الحُسْنى بين إحصاءِ العدَدِ ودعوى الحَصْر»، دراسةٌ نقديَّةٌ لكتاب: «الأسماءِ الحُسْنى الثابتة»؛ تأليف محمَّد بن أحمد خليل.

وفيه الكلامُ على:
كتبِ السُّنَّةِ، وحديثِ الوَلِيّ

بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

الحمدُ للهِ ربِّ العالَمينْ، والصلاةُ والسلامُ على خيرِ المرسَلينْ، نبيِّنا محمَّدٍ وعلى آلِهِ وصَحْبِهِ أجمعينْ.

أمَّا بعدُ:

فإنَّ للهِ ﷻ أسماءً حُسْنى، وصفاتٍ عُلْيا، تَليقُ بجلالِهِ وعظمتِهِ، وقد أخبَرَنا ربُّنا ﷻ عن بعضِ أسمائِهِ، وكذلك رسولُهُ ﷺ، وقد جعَلَ ﷺ لمَن جمَعَ تسعةً وتسعينَ اسمًا مِن أسماءِ اللهِ فضلًا عظيمًا تهفو إليه نَفْسُ كلِّ مسلم؛ ففي «صحيح البخاري»؛ مِن حديثِ أبي اليَمانِ، قال: أخبَرَنا شُعيبٌ، حدَّثنا أبو الزِّنادِ، عن الأعرجِ، عن أبي هُريرةَ رضي الله عنه؛ أنَّ رسولَ اللهِ ﷺ قال: «**إنَّ للهِ تِسْعَةً وَتِسْعِينَ اسْمًا؛ مِئَةً إِلَّا وَاحِدًا، مَنْ أَحْصَاهَا، دَخَلَ الجَنَّةَ**»(١).

ويكونُ الإحصاءُ: بمعرفةِ تسعةٍ وتسعينَ اسمًا، والعملِ بمقتضى هذه الأسماءِ وما دَلَّتْ عليه؛ فمثلًا: البصيرُ - وهو مِن أسمائِهِ ﷻ - يكونُ بإثباتِ الاسم، وإثباتِ الصفةِ، والعملِ بمقتضى ذلك؛ فلا يراك حيثُ نهاك، وهكذا السميعُ، وبقيَّةُ الأسماء.

وهذه الأسماءُ - بحمدِ اللهِ - موجودةٌ في كتابِ اللهِ، وسُنَّةِ رسولِهِ ﷺ، وهي ليست محصورةً في عددٍ معيَّنٍ، وقد اتَّفَقَ أهلُ العلمِ على هذه الأسماءِ

(١) «صحيح البخاري» (٢٧٣٦).

إلا في عددٍ يسيرٍ منها وقَعَ فيه اختلاف؛ فالمصيبُ له أجران، والمخطِئُ له أجرٌ واحدٌ؛ وعلى هذا فلا ينبغي التنازعُ فيها.

وأمَّا الروايةُ التي فيها ذِكْرُ الأسماءِ؛ فالصوابُ: أنَّ ذِكْرَ الأسماءِ فيها مدرجٌ مِن بعضِ الرواةِ، وقد ذكَرَ الاتِّفاقَ على ذلك أبو العبَّاسِ بنُ تيميَّةَ رَحِمَهُ اللَّهُ:

فقال[١]: «وقد اتَّفَقَ أهلُ المعرِفةِ بالحديثِ على أنَّ هاتَيْنِ الروايتَيْنِ ليستا مِن كلامِ النبيِّ ﷺ، وإنَّما كلٌّ منهما مِن كلامِ بعضِ السلفِ؛ فالوليدُ ذكَرَها عن بعضِ شيوخِهِ الشاميِّينَ؛ كما جاء مفسَّرًا في بعضِ طرقِ حديثِهِ؛ ولهذا اختلَفَتْ أعيانُهما عنه؛ فرُوِيَ عنه في إحدى الرواياتِ مِن الأسماءِ بدَلَ ما يُذكَرُ في الروايةِ الأخرى؛ لأنَّ الذين جمَعُوها قد كانوا يذكُرونَ هذا تارةً، وهذا تارَةً...».

وقال أيضًا: «فإنَّ الذي عليه جماهيرُ المسلِمينَ: أنَّ أسماءَ اللهِ أكثرُ مِن تسعةٍ وتسعين...».

إلى أن قال: «قالوا ـ ومنهم الخَطَّابيُّ ـ: قولُهُ: «**إِنَّ للهِ تِسْعَةً وَتِسْعِينَ اسْمًا مَنْ أَحْصَاهَا**...»، التقييدُ بالعددِ عائدٌ إلى الأسماءِ الموصوفةِ بأنَّها هي هذه الأسماءُ، فهذه الجملةُ وهي قولُهُ: «**مَنْ أَحْصَاهَا دَخَلَ الجَنَّةَ**» صفةٌ للتسعةِ والتسعِينَ ليست جملةً مبتدَأَةً، ولكنْ موضِعُها النصبُ، ويجوزُ أن تكونَ مبتدَأَةً، والمعنى لا يختلِفُ، والتقديرُ: أنَّ للهِ أسماءً بقدرِ هذا العددِ، مَن أحصاها دخَلَ الجنَّةَ؛ كما يقولُ القائلُ: «إنَّ لي مِئَةَ غلامٍ أعدَدتُّهم للعتقِ، وألفَ دِرْهَمٍ أعددتُها للحجِّ»؛ فالتقييدُ بالعددِ: هو في الموصوفِ بهذه الصفةِ، لا في أصلِ استحقاقِهِ لذلك العددِ؛ فإنَّه لم يقُلْ: إنَّ أسماءَ اللهِ تسعةٌ وتسعون».

قال: «ويدُلُّ على ذلك: قولُهُ في الحديثِ الذي رواه أحمدُ في «المسنَد»: «**اللَّهُمَّ، إِنِّي أَسْأَلُكَ بِكُلِّ اسْمٍ هُوَ لَكَ، سَمَّيْتَ بِهِ نَفْسَكَ، أَوْ أَنْزَلْتَهُ**

(١) «مجموع الفتاوى» (٦/ ٣٧٩ ـ ٣٨٠).

في كِتَابِكَ، أَوْ عَلَّمْتَهُ أَحَدًا مِنْ خَلْقِكَ، أَوِ اسْتَأْثَرْتَ بِهِ فِي عِلْمِ الغَيْبِ عِنْدَكَ...»[١]؛ فهذا يدلُّ على أنَّ للهِ أسماءً فوق تسعةٍ وتسعينْ، يُحصِيها بعضُ المؤمنينْ.

وأيضًا: فقولُهُ: «**إِنَّ للهِ تِسْعَةً وَتِسْعِينَ**»، تقييدُهُ بهذا العددِ بمنزلةِ قولِهِ تعالى: ﴿عَلَيْهَا تِسْعَةَ عَشَرَ ۝٣٠﴾ [المدَّثِّر: ٣٠]، فلمَّا استقلُّوهم، قال: ﴿وَمَا يَعْلَمُ جُنُودَ رَبِّكَ إِلَّا هُوَ وَمَا هِيَ إِلَّا ذِكْرَىٰ لِلْبَشَرِ ۝٣١﴾ [المدَّثِّر: ٣١]؛ فألَّا يَعلَمَ أسماءَهُ إلا هو أَوْلى...

وإذا كانت أسماءُ اللهِ أكثرَ مِن تسعةٍ وتسعين، أمكَنَ أن يكونَ إحصاءُ تسعةٍ وتسعين اسمًا يُورِثُ الجنَّةَ مطلَقًا على سبيلِ البدَلِ؛ فهذا يوجِّهُ قولَ هؤلاءِ، وإن كان كثيرٌ مِن الناسِ يَجعَلُها أسماءً معيَّنةً؛ ثم مِن هؤلاءِ مَن يقولُ: ليس إلا تسعةٌ وتسعونَ اسمًا فقطْ؛ وهو قولُ ابنِ حزمٍ وطائفةٍ[٢]، والأكثرونَ منهم يقولون: وإن كانت أسماءُ اللهِ أكثرَ؛ لكنِ الموعودُ بالجنَّةِ لمَن أحصاها هي معيَّنةٌ.

وبكلِّ حالٍ: فتعيينُها ليس مِن كلامِ النبيِّ ﷺ باتِّفاقِ أهلِ المعرفةِ بحديثِهِ؛ ولكنْ رُوِيَ في ذلك عن السلفِ أنواعٌ: مِن ذلك ما ذكَرَهُ التِّرمِذيُّ...»[٣].

قال أبو الفضلِ بنُ حجَرٍ[٤]: «تنبيهٌ: في قولِهِ: «مَنْ أَحْصَاهَا» أربعةُ أقوالٍ:

أحدُها: مَن حَفِظَها؛ فسَّره به البخاريُّ في «صحيحِهِ»، وتقدَّمت الروايةُ الصريحةُ به، وأنَّها عند مسلم.

---

(١) أخرجه أحمد (١/ ٣٩١، ٤٥٢ رقم ٣٧١٢، ٤٣١٨)، وابن حِبَّانَ (٩٧٢)، والطبَرانيُّ في «الكبير» (١٠/ ٢٠٩ ـ ٢١٠ رقم ١٠٣٥٢)، والحاكم (١/ ٥٠٩)؛ مِن حديث ابن مسعود.

(٢) «المحلَّى» لابن حزم (١/ ٣٠).

(٣) «مجموع الفتاوى» (٦/ ٣٨١ ـ ٣٨٢).

(٤) «التلخيص الحَبِير» (٤/ ٤٢٥).

ثانيها: مَن عرَف مَعانِيَها، وآمَنَ بها.

ثالثُها: مَن أطاقَها بحُسْنِ الرعايةِ لها، وتخلَّق بما يُمكِنُهُ مِن العملِ بمعانيها.

رابعُها: أن يَقرَأَ القرآنَ حتى يَختِمَهُ؛ فإنهَّ يستوفي هذه الأسماءَ في أضعافِ التلاوةِ؛ وذهَبَ إلى هذا أبو عبدِ اللهِ الزُّبَيريّ».

وقال النوويُّ[١]: «الأوَّلُ هو المعتمَدُ».اهـ. كلامُ ابنِ حجَر.

وقال ابنُ حجَرٍ أيضًا[٢]: «فالمرادُ: الإخبارُ عن دخولِ الجَنَّةِ بإحصائِها، لا الإخبارُ بحصرِ الأسماء.

ويؤيِّدُهُ: قولُهُ ﷺ في حديثِ ابنِ مسعودٍ، الذي أخرجه أحمدُ، وصحَّحه ابنُ حِبَّانَ: «**أَسْأَلُكَ بِكُلِّ اسْمٍ هُوَ لَكَ، سَمَّيْتَ بِهِ نَفْسَكَ، أَوْ أَنْزَلْتَهُ فِي كِتَابِكَ، أَوْ عَلَّمْتَهُ أَحَدًا مِنْ خَلْقِكَ، أَوِ اسْتَأْثَرْتَ بِهِ فِي عِلْمِ الغَيْبِ عِنْدَكَ**»[٣]، وعند مالكٍ، عن كعبِ الأحبارِ في دعاءٍ: «**وَأَسْأَلُكَ بِأَسْمَائِكَ الحُسْنَى؛ مَا عَلِمْتُ مِنْهَا وَمَا لَمْ أَعْلَمْ**»[٤]؛ وأورَدَ الطبَريُّ عن قَتَادةَ نحوَه[٥]، ومِن حديثِ عائشةَ: أنَّها دعَتْ بحَضْرةِ النبيِّ ﷺ بنحوِ ذلك[٦].

وقال الخَطَّابيُّ[٧]: «في هذا الحديثِ: إثباتُ هذه الأسماءِ المخصوصةِ بهذا العددِ، وليس فيه منعُ ما عداها مِن الزيادةِ، وإنَّما التخصيصُ؛ لكونِها أكثرَ الأسماءِ وأبيَنَها معانيَ، وخبَرُ المبتدَأِ في الحديثِ هو قولُهُ: «**مَنْ أَحْصَاهَا**»، لا قولُهُ: «**لله**»؛ وهو كقولِك: لِزَيْدٍ ألفُ دِرْهَمٍ أعَدَّها للصدَقةِ، أو: لعمرٍو مِئَةُ ثوبٍ، مَن زارَهُ، ألبَسَهُ إيَّاها».

---

(١) «شرح مسلم» (٦/١٧). وفيه: «والصحيحُ الأوَّل».

(٢) «فتح الباري» (١١/٢٢٠).

(٣) أخرجه أحمد (١/٣٩١، ٤٥٢ رقم ٣٧١٢، ٤٣١٨)، وابن حِبَّانَ (٩٧٢)، والطَبَرانيُّ في «الكبير» (١٠/٢٠٩ ـ ٢١٠ رقم ١٠٣٥٢)، والحاكم (١/٥٠٩).

(٤) أخرجه مالك (٢/٩٥١) بلفظ: «**وَبِأَسْمَاءِ الله الحُسْنَى كُلِّهَا؛ مَا عَلِمْتُ مِنْهَا وَمَا لَمْ أَعْلَمْ**».

(٥) نقَله ابنُ بطَّالٍ في «شرحِ البخاريِّ» (١٠/١٤٣).

(٦) أخرجه ابن ماجه (٣٨٥٩).

(٧) «شأن الدعاء» (ص٢٣ ـ ٢٤).

وقال القُرْطُبيُّ في «المُفهِم»[(١)] نحوَ ذلك، ونقَلَ ابنُ بَطَّالٍ[(٢)] عن القاضي أبي بكرِ بنِ الطيِّبِ، قال: «ليس في الحديثِ دليلٌ على أنَّه ليس للهِ مِن الأسماءِ إلا هذه العِدَّةُ، وإنَّما معنى الحديثِ: أنَّ مَن أحصاها، دخَلَ الجنَّةَ».

ويدُلُّ على عدمِ الحصرِ: أنَّ أكثرَها صفاتٌ، وصفاتُ اللهِ لا تتناهى.

وقيل: «إنَّ المرادَ الدعاءُ بهذه الأسماءِ؛ لأنَّ الحديثَ مبنيٌّ على قولِهِ: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ فَٱدْعُوهُ بِهَا﴾ [الأعراف: ١٨٠]؛ فذكَرَ النبيُّ ﷺ أنَّها تسعةٌ وتسعونَ؛ فيُدعَى بها، ولا يُدعَى بغيرِها».

حكاه ابنُ بطَّالٍ عن المهلَّبِ[(٣)]، **وفيه نظَرٌ**؛ لأنَّه ثبَتَ في أخبارٍ صحيحةٍ الدعاءُ بكثيرٍ مِن الأسماءِ التي لم تَرِدْ في القرآنِ؛ كما في حديثِ ابنِ عبَّاسٍ في قيامِ الليلِ: «**أَنْتَ الْمُقَدِّمُ، وَأَنْتَ الْمُؤَخِّرُ**»[(٤)]، وغيرُ ذلك». اهـ. كلامُ ابنِ حجَرٍ.

وقال النوَويُّ[(٥)]: «واتَّفَقَ العلماءُ على أنَّ هذا الحديثَ ليس فيه حصرٌ لأسمائِهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ؛ فليس معناه: أنَّه ليس له أسماءٌ غيرُ هذه التسعةِ والتسعين، وإنَّما مقصودُ الحديثِ: أنَّ هذه التسعةَ والتسعينَ مَن أحصاها، دخَلَ الجنَّةَ، فالمرادُ: الإخبارُ عن دخولِ الجنَّةِ بإحصائِها، لا الإخبارُ بحصرِ الأسماءِ؛ ولهذا جاء في الحديثِ الآخَرِ: «**أَسْأَلُكَ بِكُلِّ اسْمٍ، سَمَّيْتَ بِهِ نَفْسَكَ، أَوِ اسْتَأْثَرْتَ بِهِ فِي عِلْمِ الْغَيْبِ عِنْدَكَ**»[(٦)]، وقد ذكَرَ الحافظُ أبو بكرِ بنُ العربيِّ المالكيُّ[(٧)] عن بعضِهم أنَّه قال: «للهِ تعالى ألفُ اسمٍ»، قال ابنُ العرَبيِّ: وهذا قليلٌ فيها، واللهُ أعلم». اهـ.

قلتُ: والصوابُ: أنَّ أسماءَ اللهِ عَزَّ وَجَلَّ ليست محصورةً بعدَدٍ معيَّنٍ.

---

(١) (٧/ ١٦).

(٢) «شرح صحيح البخاري» (١٠/ ١٤١).

(٣) المصدر السابق.

(٤) أخرجه البخاري (١١٢٠، ٦٣١٧).

(٥) «شرح النوَوي على مسلم» (١٧/ ٥).

(٦) سبق تخريجه.

(٧) «أحكام القرآن» له (٣/ ٥٨٠)، و«عارضة الأَحْوَذيّ» (١٠/ ٢٨١).

قال النوويُّ[١]: «وأمَّا تعيينُ هذه الأسماءِ، فقد جاء في التِّرمِذيِّ وغيرِهِ[٢] في بعضِ أسمائِهِ خلافٌ، وقيل: إنَّها مخفيَّةُ التعيينِ؛ كالاسمِ الأعظم، وليلةِ القدرِ، ونظائرِها.

وأمَّا قولُهُ ﷺ: «**مَنْ أَحْصَاهَا، دَخَلَ الجنَّةَ**»، فاختلفوا في المرادِ بإحصائها:

فقال البخاريُّ وغيرُهُ مِن المحقِّقِينَ[٣]: «معناه: حَفِظَها»؛ وهذا هو الأظهرُ؛ لأنَّه جاء مفسَّرًا في الروايةِ الأخرى: «**مَنْ حَفِظَهَا**»[٤].

وقيل[٥]: «أحصاها: عدَّها».اهـ.

وقال شيخُ الإسلام ابنُ تيميَّةَ[٦]: «وهذا معناه في أشهرِ قَوْلَي العلماءِ وأصحِّهما: أنَّ مِن أسمائِهِ تعالى تسعةً وتسعينَ اسمًا مَن أحصاها، دخَلَ الجنَّةَ؛ وإلا فأسماؤُهُ تبارَكَ وتعالى أكثرُ مِن ذلك؛ كما في الحديثِ الآخَرِ الذي رواه أحمدُ في «مسندِهِ»، وأبو حاتم في «صحيحِهِ»، عن ابنِ مسعودٍ، قال: قال رسولُ اللهِ ﷺ: «**مَا أَصَابَ أَحَدًا قَطُّ هَمٌّ وَلَا حَزَنٌ، فَقَالَ: اللهُمَّ، إِنِّي عَبْدُكَ، ابْنُ عَبْدِكَ، ابْنُ أَمَتِكَ، نَاصِيَتِي بِيَدِكَ، مَاضٍ فِيَّ حُكْمُكَ، عَدْلٌ فِيَّ قَضَاؤُكَ، أَسْأَلُكَ بِكُلِّ اسْمٍ هُوَ لَكَ، سَمَّيْتَ بِهِ نَفْسَكَ، أَوْ عَلَّمْتَهُ أَحَدًا مِنْ خَلْقِكَ، أَوْ أَنْزَلْتَهُ فِي كِتَابِكَ، أَوِ اسْتَأْثَرْتَ بِهِ فِي عِلْمِ الغَيْبِ عِنْدَكَ: أَنْ تَجْعَلَ**

---

(١) «شرح النوَوي» (١٧/ ٥).

(٢) أخرجه التِّرمذي (٣٥٠٧)، وابنُ ماجه (٣٨٦١)، وابنُ حِبَّانَ (٨٠٨)، والحاكم (١/ ١٦ ـ ١٧)؛ مِن حديث أبي هُريرة.

(٣) ينظر: «صحيح البخاري» (٩/ ١١٨ ـ ١١٩)، و«تفسير ابن عَطِيَّةَ» (٤/ ٩٧)، و«كَشْف المُشكِل» لابن الجَوْزي (٣/ ٤٣٦).

(٤) أخرجه البخاري (٦٤١٠)، ومسلم (٢٦٧٧).

(٥) ينظر: «شرح صحيح البخاري» لابن بطَّال (١٠/ ١٤١، ٤١٩).

(٦) «الجواب الصحيح» (٣/ ٢٢٣ ـ ٢٢٤)، في مَعرِضِ ردِّه على النصارى، وقولِهم بعدم ثبوتِ غيرِ الأسماءِ الثلاثة: «الذاتُ، والنطقُ، والحياة»؛ وهذه عندهم تماثِلُ: «الأبَ، والابنَ، والرُّوحَ القُدُس».

القُرْآنَ رَبِيعَ قَلْبِي، وَنُورَ صَدْرِي، وَجِلَاءَ حُزْنِي، وَذَهَابَ هَمِّي، إِلَّا أَذْهَبَ اللهُ هَمَّهُ وَحُزْنَهُ، وَأَبْدَلَهُ مَكَانَهُ فَرَحًا»، قال: فقيل: يا رسولَ اللهِ، ألَا نتعلَّمُها؟ فقال: «**بَلَى، يَنْبَغِي لِمَنْ سَمِعَهَا أَنْ يَتَعَلَّمَهَا**»(١).

وإذا كانت أسماءُ اللهِ كثيرةً؛ كالعزيزِ، والقديرِ، وغيرِها، فالاقتصارُ على ثلاثةِ أسماءَ دون غيرِها باطلٌ، وأيَّ شيءٍ زعَمَ الزاعمُ في اختصاصِ هذه الأسماءِ به دون غيرِها، فهو باطلٌ؛ كما قد بُسِطَ في موضعٍ آخر».اهـ.

وقد سُئِلَ شيخُ الإسلامِ ابنُ تيميَّةَ رَحِمَهُ اللهُ(٢) أيضًا عمَّن قال: «لا يجوزُ الدعاءُ إلا بالتسعةِ والتسعين اسمًا»، ولا يقولُ: يا حَنَّانُ، يا مَنَّانُ، ولا يقولُ: يا دليلَ الحائرِين؛ فهل له أن يقولَ ذلك؟»، فأجاب:

«الحمدُ للهِ؛ هذا القولُ ـ وإن كان قد قاله طائفةٌ مِن المتأخِّرينَ؛ كأبي محمَّدِ بنِ حَزْمٍ وغيرِه(٣) ـ فإنَّ جمهورَ العلماءِ على خلافِه، وعلى ذلك مضى سلفُ الأمَّةِ وأئمَّتُها؛ **وهو الصوابُ؛ لوجوهٍ**:

أحدُها: أنَّ التسعةَ والتسعِينَ اسمًا لم يَرِدْ في تعيينِها حديثٌ صحيحٌ عن النبيِّ ﷺ، وأشهرُ ما عند الناسِ فيها: حديثُ التِّرمِذيِّ(٤) ـ الذي رواه الوليدُ بنُ مسلمٍ، عن شُعَيبِ بنِ أبي حمزةَ ـ وحُفَّاظُ أهلِ الحديثِ يقولون: هذه الزيادةُ ممَّا جمَعَهُ الوليدُ بنُ مسلمٍ، عن شيوخِهِ مِن أهلِ الحديثِ، وفيها حديثٌ ثانٍ أضعفُ مِن هذا رواه ابنُ ماجَهْ(٥)، وقد رُوِيَ في عددِها غيرُ هذَيْنِ النوعَيْنِ مِن جمعِ بعضِ السلفِ(٦).

وهذا القائلُ الذي حصَرَ أسماءَ اللهِ في تسعةٍ وتسعين، لم يُمكِنْهُ استخراجُها مِن القرآنِ، وإذا لم يقُمْ على تعيينِها دليلٌ يجِبُ القولُ به، لم

---

(١) أخرجه أحمد (١/ ٣٩١، ٤٥٢ رقم ٣٧١٢ و٤٣١٨)، وابنُ حِبَّانَ (٩٧٢).
(٢) «مجموع الفتاوى» (٢٢/ ٤٨١ ـ ٤٨٢).
(٣) «المحلَّى» لابن حَزْم (١/ ٣٠).
(٤) (٣٥٠٧).
(٥) (٣٨٦١).
(٦) ينظر: «فوائد تمَّام» (٦٠٩)، و«جزءٌ فيه طرُقُ حديثِ: إنَّ للهِ تسعةً وتسعينَ اسمًا» لأبي نُعَيم (٩١).

يُمكِنْ أن يقالَ: «هي التي يجوزُ الدعاءُ بها، دون غيرِها»؛ لأنَّه لا سبيلَ إلى تمييزِ المأمورِ مِن المحظورِ؛ فكلُّ اسمٍ يُجهَلُ حالُهُ، يُمكِنُ أن يكونَ مِن المأمورْ، ويُمكِنُ أن يكونَ مِن المحظورْ، وإن قيل: لا تَدْعُوا إلا باسمٍ له ذِكْرٌ في الكتابِ والسُّنَّةِ، قيل: هذا أكثرُ مِن تسعةٍ وتسعين». اهـ.

وقد كتَبَ الدكتورُ محمود عبد الرزَّاق الرِّضْوانيُّ في هذا البابِ، فأجاد وأفاد، ولكنْ لا يَخفَى أنَّ عمَلَ البشَرِ عُرْضةٌ للخطأِ والنقصِ، وقد كان في عملِ الدكتورِ الرِّضْوانيِّ ملحوظاتٌ لاحَظَ بعضَها الشيخُ محمَّدُ بنُ أحمدَ خليل، وقد أجاد وأفاد في التنبيهِ عليها؛ فكان بحثُهُ هذا مكمِّلًا لعملِ الدكتورِ الرِّضْوانيِّ؛ فجزاه اللهُ خيرًا وبارَكَ فيه.

وقد بلَغَني أنَّ هذه المسألةَ قد تسبَّبتْ في حدوثِ نزاعٍ بين بعضِ طلَبةِ العلمِ، وهذا غلَطٌ؛ لأنَّها مسألةٌ اجتهاديَّةٌ، لا ينبغي التنازُعُ فيها كما سبَقَ وبيَّنْتُ، فينبغي على إخوانِنا أن ينتبِهوا لهذا الأمرِ؛ فقد أمَرَ اللهُ ﷻ أن نكونَ إخوانًا متآلِفين متحابِّينَ، ونهانا عن الشِّقاقِ والنِّزاعِ؛ فقال تبارَكَ وتعالى: ﴿وَأَطِيعُوا۟ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ وَلَا تَنَٰزَعُوا۟ فَتَفْشَلُوا۟ وَتَذْهَبَ رِيحُكُمْ ۖ وَٱصْبِرُوٓا۟ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ مَعَ ٱلصَّٰبِرِينَ ﴿٤٦﴾﴾ [الأنفال: ٤٦]، وقال تعالى: ﴿إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ فَأَصْلِحُوا۟ بَيْنَ أَخَوَيْكُمْ ۚ وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ ﴿١٠﴾﴾ [الحجرات: ١٠].

وفي «الصحيحَيْن»؛ مِن حديثِ مالكٍ، عن أبي الزِّنادِ، عن الأعرجِ، عن أبي هُرَيرةَ رضي الله عنه؛ أنَّ رسولَ اللهِ ﷺ قال: «**إِيَّاكُمْ وَالظَّنَّ؛ فَإِنَّ الظَّنَّ أَكْذَبُ الحَدِيثِ، وَلَا تَحَسَّسُوا، وَلَا تَجَسَّسُوا، وَلَا تَنَاجَشُوا، وَلَا تَحَاسَدُوا، وَلَا تَبَاغَضُوا، وَلَا تَدَابَرُوا، وَكُونُوا عِبَادَ اللهِ إِخْوَانًا**»(١).

وفي «البخاريِّ» أيضًا؛ مِن حديثِ جُوَيريَةُ، عن نافعٍ، عن ابنِ عمرَ، قال: قال النبيُّ ﷺ لنا لمَّا رجَعَ مِن الأحزابِ: «**لَا يُصَلِّيَنَّ أَحَدٌ العَصْرَ إِلَّا فِي بَنِي قُرَيْظَةَ**»، فأدرَكَ بعضَهم العصرَ في الطريقِ، فقال بعضُهم: لا نصلِّي حتَّى

(١) أخرجه البخاري (٦٠٦٦)، ومسلم (٢٥٦٣)؛ واللفظُ للبخاري.

نأتيها، وقال بعضُهم: بل نصلِّي؛ لم يُرِدْ مِنَّا ذلك، فذُكِرَ ذلك للنبيِّ ﷺ، فلم يعنِّفْ واحدًا منهم[(١)].

وقد جاء في دِينِنا الثناءُ على المختلِفِينَ[(٢)]؛ إذا كان قصدُهم جميعًا الوصولَ إلى الحقِّ، وتحقيقَ مرضاةِ اللهِ ﷻ؛ كما في قولِهِ تعالى: ﴿مَا قَطَعْتُم مِّن لِّينَةٍ أَوْ تَرَكْتُمُوهَا قَآئِمَةً عَلَىٰٓ أُصُولِهَا فَبِإِذْنِ ٱللَّهِ﴾ [الحشر: ٥]؛ فقد استدَلَّ بها بعضُ أهلِ العلم على ذلك، وأنَّ اللهَ ﷻ قد أثنى على الصحابةِ الذين اختلَفوا في قطعِ أشجارِ بني النَّضِيرِ، أو تركِ ذلك؛ ولذا قال مجاهِدٌ: «نَهَى بعضُ المهاجِرينَ بعضًا عن قطعِ النخلِ، وقالوا: إنَّما هي مغانِمُ المسلِمين؛ فنزَلَ القرآنُ بتصديقِ مَن نَهَى عن قَطْعِه، وتحليلِ مَن قطَعَهُ مِن الإثمِ، وإنَّما قَطْعُهُ وتَرْكُهُ بإذنِه»[(٣)]، وقد رُوِيَ نحوُ هذا مرفوعًا[(٤)].

ولا ينبغي لأحدٍ مِن المجتهِدِينَ أن يُلزِمَ غيرَهُ باجتهادِهِ؛ ما دام في الأمرِ سَعَةٌ؛ ولذا عندما أراد أبو جعفرٍ المنصورُ أن يَحمِلَ الناسَ على «موطَّأِ الإمامِ مالكٍ»، وهي قصَّةٌ مشهورةٌ ذكَرَها ابنُ سعدٍ في «الطبَقاتِ الكبرى»، قال: «أخبَرَنا محمَّدُ بنُ عمرَ، قال: سَمِعتُ مالكَ بنَ أنسٍ يقولُ: لمَّا حَجَّ أبو جعفرٍ المنصورُ، دعاني، فدخَلْتُ عليه فحادَثْتُه، وسأَلَني فأجَبْتُه، فقال: إنِّي قد عزَمْتُ أن آمُرَ بكُتُبِكَ هذه التي وضَعْتَها ـ يعني: «الموطَّأَ» ـ فتُنسَخَ نُسَخًا، ثم أَبعَثَ إلى كلِّ مصرٍ مِن أمصارِ المسلِمينَ منها بنسخةٍ، وآمُرَهم أن يَعمَلوا بما فيها لا يَتعَدَّوْهُ إلى غيرِهِ، ويَدَعُوا ما سوى ذلك مِن هذا العلمِ المحدَثِ؛ فإنِّي

---

(١) أخرجه البخاري (٩٤٦ و٤١١٩).

(٢) وهذا في غيرِ مسائلِ العقيدةِ ـ أصولِ الدِّين ـ فلا يَخفَى أنَّ النزاعَ في مسائلِ الأصولِ مذموم، وقد يكونُ في الفروعِ مذمومًا أيضًا، فإذا كان مبنيًّا على الاجتهادِ وإرادةِ الوصولِ إلى الحقِّ، فهذا غيرُ مذموم.

(٣) أخرجه عبد الرزَّاق (٩٣٧٤)، وابن جرير في «تفسيرِهِ» (٢٢/٥٠٨، ٥١١)، والبَيْهَقي في «الدلائل» (٣/١٨٥).

(٤) أخرجه التِّرمِذي (٣٣٠٣)، والنَّسَائي في «الكبرى» (٨٥٥٦، ١١٥١٠). وينظر: «تفسير ابن كثير» (١٣/٤٧٨ ـ ٤٧٩).

رأيتُ أصلَ العلم روايةَ المدينةِ وعِلْمَهم، قال: فقلتُ: يا أميرَ المؤمنين، لا تَفعَلْ هذا؛ فإنَّ الناسَ قد سبَقَتْ إليهم أقاويلُ، وسَمِعوا أحاديثَ، ورَوَوْا رواياتٍ، وأخَذَ كلُّ قوم بما سبَقَ إليهم، وعَمِلوا به، ودانوا به مِن اختلافِ الناسِ وغيرِهم، وإنَّ رَدَّهم عمَّا قد اعتقَدوه شديدٌ؛ فدَعِ الناسَ وما هم عليه، وما اختار كلُّ أهلِ بلدٍ منهم لأنفسِهم، فقال: لعَمْري، لو طاوَعْتَني على ذلك، لَأَمَرْتُ به»[(١)].

وفي «صحيح مسلم»؛ مِن حديثِ الشَّعْبيِّ، عن النُّعْمانِ بنِ بَشِيرٍ، قال: قال رسولُ اللهِ ﷺ: **«مَثَلُ المُؤْمِنِينَ فِي تَوَادِّهِمْ، وَتَرَاحُمِهِمْ، وَتَعَاطُفِهِمْ، مَثَلُ الجَسَدِ؛ إِذَا اشْتَكَى مِنْهُ عُضْوٌ، تَدَاعَى لَهُ سَائِرُ الجَسَدِ بِالسَّهَرِ وَالحُمَّى»**[(٢)].

وفي «الصحيحَيْنِ»؛ مِن حديثِ اللَّيْثِ، عن عُقَيلٍ، عن ابنِ شِهابٍ؛ أنَّ سالِمًا أخبَرَهُ أنَّ عبدَ اللهِ بنَ عمرَ رضي الله عنهما أخبَرَهُ؛ أنَّ رسولَ اللهِ ﷺ قال: **«المُسْلِمُ أَخُو المُسْلِمِ، لَا يَظْلِمُهُ، وَلَا يُسْلِمُهُ، وَمَنْ كَانَ فِي حَاجَةِ أَخِيهِ، كَانَ اللهُ فِي**

---

(١) «الطبَقات الكبرى» (٧/ ٥٧٣ ـ ٥٧٤)؛ ومحمَّدُ بنُ عُمَرَ هو الواقِدي.
وأخرَجها أيضًا مِن طريقِ ابنِ سعدٍ، عن الواقِديِّ: ابنُ جريرٍ الطبَريُّ في «المنتخَب مِن ذَيْلِ المذيَّل» (١١/ ٦٥٩ ـ ٦٦٠)، وأخرَجها أيضًا: ابنُ عبدِ البَرِّ مِن طريقِ ابنِ جَريرٍ في «الانتقاء، في فضائلِ الثلاثةِ الأئمَّةِ الفقهاءِ» (ص٤١).
وأخرجها ابن جَريرٍ بسياقٍ آخَرَ؛ كما في «المنتخَب مِن ذَيْل المذيَّل» (١١/ ٦٥٩)؛ قال: «حدَّثني العبَّاسُ بنُ الوليد، قال: حدَّثني إبراهيمُ بنُ حمَّادٍ الزُّهْريُّ المَدِينيُّ، قال: سَمِعتُ مالكًا يقولُ: «قال لي المَهْديُّ: يا أبا عبدِ الله، ضَعْ كتابًا أحمِلُ الأُمَّةَ عليه، قال: يا أميرَ المؤمنين، أمَّا هذا الصُّقْعُ ـ وأشار إلى المَغرِبِ ـ فقد كَفَيْتُكَهُ، وأمَّا الشَّأْم، ففيهم الذي قد عَلِمتَهُ ـ يعني: الأوزاعيَّ ـ وأما أهلُ العراقِ، فهم أهلُ العراقِ».
وأمَّا محمَّدُ بنُ عُمَرَ: فإنَّه ذكَرَ هذه القِصَّةَ عن مالكٍ بخلافِ ما حدَّثني به العبَّاسُ».
وذكَرَها أيضًا الذهَبيُّ في «سِيَرِ أعلامِ النبلاءِ» (٨/ ٧٨ ـ ٧٩)، وساق الروايتَيْنِ عن محمَّدِ بن جَرير.
والذي يَظهَرُ هو: أنَّ نحوًا مِن هذه القِصَّةِ وقَعَ للإمامِ مالكٍ مع المهديِّ أيضًا.
(٢) «صحيح مسلم» (٢٥٨٦).

حَاجَتِهِ، وَمَنْ فَرَّجَ عَنْ مُسْلِمٍ كُرْبَةً، فَرَّجَ اللهُ عَنْهُ كُرْبَةً مِنْ كُرُبَاتِ يَوْمِ القِيَامَةِ، وَمَنْ سَتَرَ مُسْلِمًا، سَتَرَهُ اللهُ يَوْمَ القِيَامَةِ»[١].

أسألُ اللهَ ﷻ أن يؤلِّفَ بين قلوبِ المسلِمين، وأن يَنزِعَ ما في القلوبِ مِن الشحناءِ والبغضاءِ؛ إنَّه وليُّ ذلك والقادرُ عليه.

(١) «صحيح البخاري» (٢٤٤٢)، و«صحيح مسلم» (٢٥٨٠)؛ واللفظُ للبخاريّ.

فصلٌ

في أمرٍ يجبُ التنبيهُ عليه وبيانِ منزِلةِ كتبِ السُّنَّة

هنا أمرٌ أُحِبُّ أن أنبِّهَ عليه، وهو أنَّه قد اشتُهِرَ عند بعضِ طلَبةِ العلم الاعتمادُ على أقوالِ بعضِ المعاصِرينَ في الحكم على الحديثِ، وتركُ أقوالِ الأئمَّةِ السابِقين، حتى إنَّ أحدَهم قد ينقُلُ حديثًا مِن التِّرمِذيِّ، وينقُلُ الحكمَ عليه مِن كلامِ بعضِ المعاصِرينَ، ويدَعُ حكمَ التِّرمِذيِّ على الحديثِ نفسِه.

أو أن يكونَ الحديثُ قد خرَّجه أصحابُ السُّنَنِ، أو صحَّحه مثلًا ابنُ خُزَيمةَ أو ابنُ حِبَّانَ، ولا يلتفِتُ إلى هذا كلِّه، ويَذهَبُ ليَبحَثَ عن كلامٍ لبعضِ أهلِ العلمِ في الحكمِ على هذا الحديثِ؛ وهذا خطأٌ، والذي ينبغي هو الاهتمامُ بكلامِ الأئمَّةِ السابِقينْ، والاستفادةُ مِن كلامِ أهلِ العلمِ المعاصِرينْ.

وممَّا ينبغي معرِفتُه لطلَّابِ العلمِ: أنَّ الأئمَّةَ السابِقينَ مِن أهلِ الحديثِ قد تكلَّموا على الأحاديثِ تصحيحًا وتضعيفًا، وكلامُهُم في هذا كثيرٌ جِدًّا، ولعلِّي أبيِّنُ ذلك باختصارٍ، فأقولُ وباللهِ تعالى التوفيق:

أوَّلًا: قد اتَّفَقَ أهلُ العلمِ على أنَّ البخاريَّ ومسلِمًا قد اشترَطا أعلى درَجاتِ الصحَّةِ؛ فالحديثُ فيهما في أعلى درَجاتِ الصحَّةِ؛ وهذا محلُّ اتِّفاق.

ثانيًا: هناك مَن اشترَطَ الصحَّةَ، لكنَّه لم يشترِطْ أعلى درَجاتِها؛ كابنِ خُزَيمةَ، وابنِ حِبَّانَ؛ فإنَّ جُلَّ ما فيهما صحيحٌ(١)؛ فالأصلُ فيما خرَّجاه الصحَّةُ، ويَلحَقُ بهما: «المنتقى» لابنِ الجارودِ(٢)، و«المختارةُ» للضياءِ

---

(١) إلا في أحاديثَ، وهي ليستْ بالكثيرةِ بالنسبةِ لما فيهما مِن الصحيح.

(٢) قال الذهَبيُّ: «ابنُ الجارُودِ صاحبُ كتابِ «المنتقَى في السُّنَن»، مجلَّدٌ واحدٌ في =

المَقدِسيِّ[(١)]، و«الإلزاماتُ» للدارَقُطْنيِّ؛ فقد ذكَرَ أسانيدَ قد خرَّج بها البخاريُّ ومسلمٌ أحاديثَ في «صحيحَيْهِما»، ووُجِدَتْ أحاديثُ بهذه الأسانيدِ لم يخرِّجْها البخاريُّ ومسلمٌ، فألزَمَ البخاريَّ ومسلمًا أن يخرِّجَا هذه الأحاديثَ، وهذا ما يُفهَمُ مِن قولِ الدارَقُطْنيِّ: «فيَلزَمُ على مذهبِهما جميعًا إخراجُ حديث...»[(٢)].

= الأحكام، لا يَنزِلُ فيه عن رُتْبةِ الحسَنِ أبدًا إلا في النادرِ في أحاديثَ يختلِفُ فيها اجتهادُ النقَّاد». «سير أعلام النبلاء» (١٤/ ٢٣٩).

وكذلك: «مستدرَكُ الحاكم»، فقد اشترَطَ فيه الصِّحَّةَ، لكنَّ الأحاديثَ الضعيفةَ فيه كثيرةٌ، وبعضُها موضوع، ولكنْ يُستأنَسُ بتصحيحِه؛ ولذا ينقُلُ أهلُ العلمِ كلامَهُ على الأحاديثِ استئناسًا، لا اعتمادًا.

وهناك: مَن ألَّف في الصحَّةِ غيرُ هؤلاءِ، ولم أذكُرْهم؛ كـ«صحيح ابنِ السَّكَنِ» إلا أنَّه مفقود، وقيل: موجود، وقيل: الموجودُ شيءٌ يسيرٌ منه، ولكنَّ تصحيحاتِهِ ينقُلُها أهلُ العلمِ؛ كابنِ الملقِّنِ، وتلميذِهِ أبي الفضلِ بنِ حجَرٍ رَحِمَهُم اللهُ.

(١) قال أبو العبَّاسِ بنُ تيميَّةَ - في تعليقٍ له على أحدِ الأحاديثِ -: «وهذا الحديثُ ممَّا خرَّجه الحافظُ أبو عبدِ اللهِ محمَّدُ بنُ عبدِ الواحدِ المَقدِسيُّ فيما اختاره مِن الأحاديثِ الجِيادِ المختارةِ الزائدةِ على ما في «الصحيحَيْن»؛ وهو أعلى مَرتَبةً مِن تصحيحِ الحاكم؛ وهو قريبٌ مِن تصحيحِ التِّرمِذيِّ، وأبي حاتمٍ البُسْتيِّ، ونحوِهما». «غاية الأماني، في الردِّ على النَّبْهاني» (١/ ٢٢١).

وقال أيضًا تعليقًا على حديثِ: «**لَا تَتَّخِذُوا قَبْرِي عِيدًا...**»: «رواه أبو عبدِ اللهِ محمَّدُ بنُ عبدِ الواحدِ المَقدِسيُّ الحافظُ، فيما اختاره مِن الأحاديثِ الجيادِ الزائدةِ على «الصحيحَيْن»، وشرطُهُ فيه: أحسَنُ مِن شرطِ الحاكمِ في «صحيحِه»». «اقتضاء الصراط المستقيمْ، لمخالَفةِ أصحابِ الجحيمْ» (٢/ ٦٦١).

(٢) والصوابُ: أنَّ هذا لا يَلزَمُ الشيخَيْنِ؛ وذلك لأنَّهما لم يشترِطا أن يَروِيَا كلَّ حديثٍ يكونُ على شرطِهما، وإنما اختارا جملةً مِن الأحاديث؛ ولذلك سمَّى البخاريُّ «صحيحَهُ»: «الجامعَ المسنَدَ الصحيحَ المختصَر، مِن أمورِ رسولِ اللهِ ﷺ وسُنَنِهِ وأيَّامِه»، وكذلك: «صحيحُ الإمامِ مسلم»، الذي سمَّاه: «المسنَدَ الصحيحَ المختصَرَ، بنقلِ العدلِ عن العدلِ إلى رسولِ اللهِ ﷺ»؛ فقد قصَدَا الاختصارَ، ولم يَقصِدا استيعابَ جميعِ الأحاديثِ التي على شَرْطِهما، والدارَقُطْنيُّ رَحِمَهُ اللهُ يَعلَمُ أنَّ هذا ليس بلازمٍ لهما، ولكنَّ هذا مِن جملةِ الاهتمامِ بهذَيْنِ الكتابَيْنِ العظيمَيْنِ، ودراسةِ منهجِ البخاريِّ ومسلمٍ، ومعرفةِ ما كان مِن الأحاديثِ على شرطِ البخاريِّ ومسلمٍ، ولم يخرِّجاها،،، وهكذا. =

ثالثًا: إنَّ الغالبَ فيما خرَّجه أبو داودَ والنَّسَائيُّ مِن القسمِ الصحيح:

فأمَّا أبو داودَ: فقد قال في «رسالتِهِ لأهلِ مَكَّةَ»: «وما كان في كتابي مِن حديثٍ فيه وَهْنٌ شديدٌ، فقد بيَّنْتُه، ومنه ما لا يَصِحُّ سنَدُه، وما لم أذكُرْ فيه شيئًا، فهو صالحٌ، وبعضُها أصحُّ مِن بعض...»(١).

وأما النَّسَائيُّ: فسيأتي الكلامُ عنه في فصلٍ مفرَدٍ له بعد قليل.

وأمَّا التِّرمِذيُّ: فقد حكَمَ على الأحاديثِ التي أودَعَها كتابَهُ إلا أحاديثَ يسيرةً، وقد تقدَّم أنَّه مِن الخطأِ الذي يقَعُ فيه بعضُ الناسِ: أن يذكُرَ حديثًا قد

= **وفي الحقيقةِ**: أنَّ اللوازمَ التي أُلزِمَ بها البخاريُّ ومسلمٌ ـ فيما يتعلَّقُ بالأحاديثِ التي أخرَجَاها ـ على ثلاثةِ أقسام:

القسمُ الأوَّلُ: ما كان على مثلِ طريقةِ الدارَقُطْنيِّ؛ وهو أنَّه إذا وُجِدَتْ أسانيدُ قد خرَّج بها البخاريُّ ومسلمٌ أحاديثَ، ووُجِدَتْ أحاديثُ أخرى بهذه الأسانيدِ لم يخرِّجْها البخاريُّ ومسلمٌ؛ فهذا يكونُ مما يَلزَمُ البخاريَّ ومسلِمًا أن يخرِّجاه.

القسمُ الثاني: أنَّ هناك أحاديثَ بأعيانِها، قيل: إنَّها ممَّا يَلزَمُ البخاريَّ أو مسلِمًا، أو على شرطِ البخاريِّ أو مسلِم.

القسمُ الثالثُ: وهو أن يكونَ هناك رواةٌ ثقاتٌ أعرَضَ البخاريُّ ومسلمٌ عن التخريجِ لهم، وخرَّجا لمثلِهم أو لمَن هو دونَهم؛ كما ذكَرَ ابن حِبَّانَ في مقدِّمتِهِ لكتابِهِ: «التقاسيمِ والأنواعِ»، المسمَّى بـ«صحيحِ ابنِ حِبَّانَ»؛ فقد تكلَّم على مَن لم يخرِّجْ حديثَ حمَّادِ بن سَلَمةَ، وقد ذكَرَ ابنُ حجَرٍ أنه يعرِّضُ بهذا الكلامِ بالبخاريِّ؛ فالبخاريُّ لم يُكثِرْ مِن الروايةِ عن حمَّادِ بنِ سَلَمةَ: «بل لم يَرْوِ عنه محتجًّا به، وإنَّما روَى له في المتابَعاتِ والشواهدِ فقطْ، ولم يُسنِدْ عنه حديثًا مرفوعًا، وأسنَدَ له أثرًا واحدًا عن أُبَيِّ بن كعبٍ رضي الله عنه»؛ حتى إنَّه قال: خرَّج لعبدِ اللهِ بنِ عبدِ الرحمٰنِ بنِ دينارٍ، وخرَّج لفُلَيحِ بنِ سليمانَ، وحمَّادُ بنُ سَلَمَةَ أجلُّ مِن هذَيْنِ الراوِيَيْن.

فهذا قسمٌ ثالثٌ مِن الإلزاماتِ؛ أي: يَلزَمُهما أن يخرِّجا لهذا الراوي.

وكلُّ هذه ـ كما تقدَّم ـ ليست بلازِمة؛ لأنَّ البخاريَّ ومسلِمًا لم يَقصِدا استيعابَ كلِّ الأحاديثِ التي على شَرْطِهما، وقد تكلَّمتُ على هذا بشيءٍ مِن التفصيلِ في شرحي على «الإلزامات».

وهناك كتابٌ للهَرَويِّ استدرَكَ فيه أحاديثَ على الدارَقُطْنيِّ، لكنَّه غيرُ موجود.

(١) ينظر: «رسالةُ أبي داودَ إلى أهلِ مَكَّةَ في وصفِ سُنَنِه» (ص٦٩ ـ ٧٠ ط. المكتب الإسلامي ١٤١٧هـ).

خرَّجه التِّرمذيُّ، ثم ينقُلَ كلامًا لأهلِ العلمِ مِن المعاصِرينَ على هذا الحديثِ، ولا يَرجِعَ إلى ما قاله التِّرمِذيُّ نفسُه؛ وهذا قصورٌ بيِّن[(١)].

وأمَّا ابنُ ماجَهْ: فهو أكثرُ كتبِ السُّنَنِ حديثًا ضعيفًا، ولكنْ لا شكَّ أنَّ الغالبَ على الأحاديثِ التي خرَّجها الصحَّةُ[(٢)]، وإن كان كثيرٌ ممَّا تفرَّد به عن باقي الكتبِ الستَّةِ لا يَصِحّ.

وأما «**مسنَدُ الإمامِ أحمدَ** رَحِمَهُ اللَّهُ»[(٣)]: فإنَّ الغالبَ عليه الصحيحُ والأخبارُ الثابتةُ، وإن كان فيه أيضًا أحاديثُ كثيرةٌ ضعيفةٌ، لكن الغالبُ على ما فيه هو الأحاديثُ الصحيحة.

قال أبو العبَّاسِ بنُ تيميَّةَ[(٤)]: «لهذا نزَّه أحمدُ «مسنَدَهُ»، عن أحاديثِ جماعةٍ يَرْوي عنهم أهلُ السننِ؛ كأبي داودَ، والتِّرمِذيِّ؛ مثلُ: نسخةِ كَثِيرِ بنِ عبدِ اللهِ بنِ عمرِو بنِ عَوْفٍ المُزَنيِّ، عن أبيه، عن جَدِّه، وإن كان أبو داودَ يَرْوي في «سننِهِ» منها؛ فشرطُ أحمدَ في «مسنَدِهِ» أجودُ مِن شرطِ أبي داودَ في «سننِهِ»».

وقال أيضًا[(٥)]: «وليس كلُّ ما رواه أحمدُ في «المسنَدِ» وغيرِهِ، يكونُ حُجَّةً عنده؛ بل يَرْوي ما رواه أهلُ العلمِ، وشرطُهُ في «المسنَدِ»: ألَّا يَروِيَ عن المعروفِينَ بالكذبِ عنده، وإن كان في ذلك ما هو ضعيفٌ، وشرطُهُ في «المسنَدِ» مثلُ شرطِ أبي داودَ في «سننِه»».

وقال أيضًا[(٦)]: «وقد تنازَعَ الناسُ: هل في «مسنَدِ أحمدَ» حديثٌ موضوع؟

---

(١) وقد بيَّنْتُ منهجَ التِّرمِذيِّ بتوسُّعٍ في شرحي على «سننِ التِّرمِذيِّ».
(٢) ويدخُلُ مع الصحَّةِ هنا: الحديثُ الحسَن.
(٣) وقد تكلَّمتُ على «مسنَدِ الإمامِ أحمدَ»، بشيءٍ مِن التفصيلِ في مقدِّمتي للأربعِينَ الثلاثيَّة.
(٤) «قاعدة جليلَة، في التوسُّلِ والوسيلَة» (ص١٧٥)؛ وهو في «مجموع الفتاوى» (١/ ٢٥٠).
(٥) «منهاج السُّنَّة» (٧/ ٩٧).
(٦) كما في «المَصعَد الأحمد» لابن الجزَريِّ (ص١٥ ـ ١٦). وينظر: «مجموع الفتاوى» (١/ ٢٤٨).

فقال طائفةٌ مِن حفَّاظِ الحديثِ ـ كأبي العَلاءِ الهَمْدانيِّ، ونحوِهِ ـ: ليس فيه موضوع.

وقال بعضُ العلماءِ ـ كأبي الفَرَجِ بنِ الجَوْزيِّ ـ: فيه موضوع».

قال أبو العبَّاسِ: «ولا خلافَ بين القولَيْنِ عند التحقيقِ؛ فإنَّ لفظَ «الموضوعِ» قد يرادُ به: المختلَقُ المصنوعُ، الذي يتعمَّدُ صاحبُهُ الكذبَ؛ وهذا ممَّا لا يُعلَمُ أنَّ في «المسنَد» منه شيئًا؛ بل شرطُ «المسنَدِ» أقوى مِن شرطِ أبي داودَ في «سننِهِ»، وقد روى أبو داودَ في «سننِهِ» عن رجالٍ أعرَضَ عنهم في «المسنَد»».

قال: «ولهذا كان الإمامُ أحمدُ في «المسنَدِ» لا يَرْوي عمَّن يَعرِفُ أنَّه يَكذِبُ؛ مثلُ: محمَّدِ بنِ سعيدٍ المصلوبِ، ونحوِهِ، ولكنْ يَرْوي عمَّن يضعَّفُ لسوءِ حفظِه؛ فإنَّ هذا يُكتَبُ حديثُه، ويُعتضَدُ به، ويُعتبَرُ به».

قال: «ويرادُ بالموضوعِ: ما يُعلَمُ انتفاءُ خبرِه، وإن كان صاحبُهُ لم يتعمَّدِ الكذبَ؛ بل أخطأ فيه؛ وهذا الضربُ في «المسنَدِ» منه؛ بل وفي «سُنَنِ أبي داودَ» و«النَّسائيِّ»، وفي «صحيحِ مسلمٍ» و«البخاريِّ» أيضًا ألفاظٌ في بعضِ الأحاديثِ مِن هذا البابِ، لكن قد بيَّن البخاريُّ حالَها في نفسِ «الصحيح»». اهـ.

وقال أبو عبدِ اللهِ بنُ القيِّمِ رَحِمَهُ اللهُ في كتابِهِ «الفروسيَّة»[1]: «والشأنُ في المقدِّمةِ الرابعةِ، وهي: أنَّ كلَّ ما سكَتَ عنه أحمدُ في «المسنَد»، فهو صحيحٌ عنده؛ فإنَّ هذه المقدِّمةَ لا مستنَدَ لها البتَّةَ؛ بل أهلُ الحديثِ كلُّهم على خلافِها، والإمامُ أحمدُ لم يشترِطْ في «مسنَدِهِ» الصحيحَ، ولا التزَمَه، وفي «مسنَدِهِ» عدَّةُ أحاديثَ سُئِلَ هو عنها، فضعَّفها بعينِها وأنكَرَها...».

إلى أن قال[2]: «هذه الحكايةُ قد ذكَرَها حنبلٌ في «تاريخِهِ»، وهي صحيحةٌ بلا شكٍّ، لكنْ لا تدُلُّ على أنَّ كلَّ ما رواه في «المسنَدِ»، فهو صحيحٌ

---

(١) «الفروسيَّة» (ص١٨٨)، وذكَرَ أمثلةً على ذلك.

(٢) «الفروسيَّة» (ص٢٠٨).

عنده؛ فالفرقُ بين أن يقولَ: «كلُّ حديثٍ لا يوجَدُ له أصلٌ في «المسنَدِ»، فليس بحُجَّةٍ»، وبين أن يقولَ: «كلُّ حديثٍ فيه فهو صحيحٌ»؛ وكلامُهُ يدُلُّ على الأوَّلِ، لا على الثاني».

وقال أبو موسى المَدِينيُّ[(١)]: «ومِن الدليلِ على أنَّ ما أودَعَهُ الإمامُ أحمدُ رَحِمَهُ اللَّهُ «مسنَده» قد احتاط فيه إسنادًا ومتنًا، ولم يُورِدْ فيه إلا ما صحَّ عنده...».

وقال أبو الفضلِ بنُ حجَرٍ[(٢)]: «وأمَّا «مسنَدُ أحمدَ» إلى آخرِهِ، فكأنَّه أراد أنَّه أكثرُ هذه الكتبِ حديثًا، وهو كذلك، لكنْ فيها عدَّةُ أحاديثَ ورجالٍ ليسوا في «مسنَدِ أحمدَ»؛ ففي التعبيرِ بـ«أعَمَّ» نظَرٌ.

و«مسنَدُ أحمدَ» ادَّعى قومٌ فيه الصحَّةَ، وكذا في شيوخِه؛ وصنَّف الحافظُ أبو موسى المَدِينيُّ في ذلك تصنيفًا، والحقُّ: أنَّ أحاديثَهُ غالبُها جيادٌ، والضعافُ منها إنَّما يُورِدُها للمتابَعاتِ، وفيه القليلُ مِن الضعافِ الغرائبِ الأفرادِ، أخرَجها، ثمَّ صار يَضرِبُ عليها شيئًا فشيئًا، وبَقِيَ منها بعده بقيَّةٌ.

وقد ادَّعى قومٌ: أنَّ فيه أحاديثَ موضوعاتٍ.

وتتبَّع شيخُنا الإمامُ الحافظُ أبو الفضلِ العراقيُّ مِن كلامِ ابنِ الجَوْزيِّ في «الموضوعاتِ» تسعةَ أحاديثَ أخرَجها مِن «المسنَدِ»، وحكَمَ عليها بالوضعِ، وكنتُ قرأتُ ذلك الجزءَ عليه، ثمَّ تتبَّعْتُ بعده مِن كلامِ ابنِ الجَوْزيِّ في «الموضوعات» ما يلتحِقُ به فكمَّلْتُ نحوَ العشرين، ثمَّ تعقَّبْتُ كلامَ ابنِ الجَوْزيِّ فيها حديثًا حديثًا، فظهَرَ مِن ذلك أنَّ غالِبَها جيادٌ، وأنَّه لا يتأتَّى القطعُ بالوضعِ في شيءٍ منها؛ بل ولا الحكمِ بكونِ واحدٍ منها موضوعًا إلا الفردَ النادرَ، مع الاحتمالِ القويِّ في دفعِ ذلك، وسمَّيْتُهُ: «القولَ المسدَّدْ، في الذبِّ عن مسنَدِ أحمدْ»». اهـ.

(١) «خصائص مسنَد الإمام أحمد» (ص٣٤ ـ ٣٥)، وساق رَحِمَهُ اللَّهُ أمثلةً على ما ذكَر.
(٢) «تعجيل المنفعة» (١/ ٢٤٠ ـ ٢٤١ ط. دار البشائر).

وأمَّا «موطَّأُ الإمامِ مالكٍ» رَحِمَهُ اللَّهُ: فإنَّ الأخبارَ المرفوعةَ فيه **على ثلاثةِ أقسام**:

القسمُ الأوَّلُ: أن تكونَ مسندَةً: فليس هناكَ في «موطَّأِ الإمامِ مالكٍ» خبرٌ مسنَدٌ ضعيفٌ؛ بل كلُّها صحيحة.

القسمُ الثاني: أن تكونَ مرسَلةً: فهذه بعضُها موصولٌ بإسنادٍ صحيحٍ، وبعضُها ليس كذلك.

القسمُ الثالثُ: أن تكونَ بلاغاتٍ: فهذه أيضًا بعضُها قد يُوصَلُ بإسنادٍ صحيحٍ، وبعضُها ليس كذلك.

فالمقصودُ: ما كان مسنَدًا في «موطَّأِ الإمامِ مالكٍ»، فهو صحيحٌ، والأخبارُ المسندَةُ أكثرُ مِن الأخبارِ المرسَلةِ والبلاغاتِ في «موطَّئِه» رَحِمَهُ اللَّهُ[(١)].

وأمَّا سُنَنُ الدارَقُطْنيِّ: فإنَّه غالبًا ما يحكُمُ على الأحاديثِ والآثارِ التي يذكُرُها، وهو كتابُ عللٍ أيضًا.

وأمَّا البَيْهَقيُّ: فقد بيَّن طريقتَهُ في كُتُبِهِ، فقال[(٢)]: «وعادتي في كُتُبِيَ المصنَّفةِ في الأصولِ والفروعِ: الاقتصارُ مِن الأخبارِ على ما يَصِحُّ منها دون ما لا يَصِحُّ، أو التمييزُ بين ما يَصِحُّ منها وما لا يَصِحُّ؛ ليكونَ الناظرُ فيها مِن أهلِ السُّنَّةِ على بصيرةٍ ممَّا يقعُ الاعتمادُ عليه، ولا يجِدَ مَن زاغ قلبُهُ مِن أهلِ البدعِ عن قَبولِ الأخبارِ مَغمَزًا فيما اعتمَدَ عليه أهلُ السُّنَّةِ مِن الآثار».

وقال أيضًا[(٣)]: «ومَن وقَف على تمييزي في كُتُبي بين صحيحِ الأخبارِ وسقيمِها، وساعَدَهُ التوفيقُ، عَلِمَ صدقي فيما ذكَرْتُهُ، ومَن لم يُنعِمِ النظَرَ في ذلك، ولم يساعِدْهُ التوفيقُ، فلا يُغنيهِ شرحي لذلك وإن أكثَرْتُ، ولا إيضاحي له وإن بلَّغْتُ؛ كما قال اللهُ ﷻ: ﴿وَمَا تُغْنِي ٱلْءَايَٰتُ وَٱلنُّذُرُ عَن قَوْمٍ لَّا يُؤْمِنُونَ ١٠١﴾ [يونس: ١٠١]». اهـ.

ومقتضى ذلك: أنَّ ما سكَتَ عنه يكونُ قويًّا عنده؛ ولذا يلاحَظُ أنَّ له

---

(١) وقد بيَّنتُ ذلك بشيءٍ مِن التفصيلِ في شرحي على «الموقِظة» للذهَبيِّ؛ فليراجَعْ.

(٢) «دلائل النبوَّة» (١/ ٤٧). (٣) السابق.

كلامًا كثيرًا على الأحاديثِ في مصنَّفاتِهِ؛ فهو إمَّا أن يحكُمَ على الحديثِ بنفسِهِ، أو ينقُلَ كلامَ الحفَّاظِ عليه.

ولا يَخفَى أنَّ معظَمَ السُّنَّةِ موجودٌ في هذه الكتبِ، وقَلَّ ما يَفُوتُها مِن الأحاديثِ؛ ولذا ينبغي على طالبِ العلمِ أن يعتنيَ بهذه الكتبِ، وأن يَعرِفَ مناهجَ أصحابِها، وأن يعتنيَ بحكمِهِم على الأحاديثِ التي أورَدُوها.

فصلٌ

في منزلةِ «سننِ النَّسَائيّ»

كلامُ النَّسَائيِّ في كتابِهِ «السُّنَنِ» فيما يتعلَّقُ ببيانِ الصحيحِ مِن الضعيفِ، والمحفوظِ مِن المعلولِ ـ: كثيرٌ جدًّا؛ وهو على ثلاثةِ أقسام:

القسمُ الأوَّلُ: أن ينُصَّ على حديثٍ بعينِهِ بأنَّه صحيح: وهذا نادرٌ؛ وذلك أنَّ الأصلَ فيما سكَتَ عنه الصحَّةُ غالبًا[1]؛ ولذا قال أبو الفضلِ بنُ حجَرٍ: «وأمَّا النَّسَائيُّ، فسكَتَ عنه؛ فاقتضى أنَّه لا علَّةَ له عنده»[2].

القسمُ الثاني: أن ينُصَّ على ضعفِ الحديثِ؛ وذلك بأن يقولَ: «حديثٌ منكَرٌ»، أو أن يقولَ: «فيه فلانٌ لا يُحتجُّ به»، أو أن يقولَ: «إنَّما أخرَجْتُهُ لأبيِّنَ ضَعْفَه»، ونحوَ ذلك[3].

فالأصلُ: أنَّ النَّسَائيَّ لا يخرِّجُ الأحاديثَ الضعيفةَ إلا مِن أجلِ بيانِها، ومثالُ هذا: ما أخرجه في «السننِ الصغرى»؛ قال: «أخبَرَنا أبو حاتمٍ السِّجِسْتانيُّ، قال: حدَّثَنا عبدُ اللهِ بنُ رَجَاءٍ، قال: حدَّثَني سعيدُ بنُ سَلَمَةَ، قال: حدَّثَني عمرُو بنُ أبي عمرٍو، مَوْلى المُطَّلِبِ، عن عبدِ اللهِ بنِ المُطَّلِبِ، عن أنسِ بنِ مالكٍ؛ أنَّ رسولَ اللهِ ﷺ كان إذا دعا، قال: «**اللَّهُمَّ، إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنَ الهَمِّ وَالحَزَنِ، وَالعَجْزِ وَالكَسَلِ، وَالبُخْلِ وَالجُبْنِ، وَضَلَعِ الدَّيْنِ، وَغَلَبَةِ الرِّجَالِ**».

قال أبو عبدِ الرحمٰنِ: «سعيدُ بنُ سَلَمَةَ شيخٌ ضعيفٌ، وإنَّما أخرَجْناهُ؛

---

(١) وهذا لا يعني: أنَّ هناك أحاديثَ لا تَصِحُّ قد سكَتَ عنها، ولم يبيِّنْ ضَعْفَها، يُوجَدُ حديثٌ واحدٌ فقطْ في «سننِ النَّسَائيِّ» حكَمَ عليه بأنه جيِّدٌ، برقم (٥٣٩٧).

(٢) «نتائج الأفكار» (١/ ٤٠٣).

(٣) ونادرًا ما ينقُلُ الكلامَ عن غيرِهِ في الحكمِ على الحديث.

للزيادةِ في الحديث»[١].

وفي بعضِ الأحيانِ يكونُ في الإسنادِ رجلٌ ضعيفٌ، ولا يكونُ مقصودُ النَّسَائيِّ الروايةَ عنه؛ فإنَّه حينئذٍ يُبهِمُهُ ولا يسمِّيه، وإنَّما يقولُ: «وذكَرَ آخَرَ»:

ومثالُ ذلك: قولُهُ: «أخبَرَنا يحيى بنُ عثمانَ الحِمْصيُّ، قال: حدَّثَنا ابنُ حِمْيَرٍ، قال: حدَّثَنا شُعَيبُ بنُ أبي حمزةَ، عن محمَّدِ بنُ المنكدِرِ، وذكَرَ آخرَ قبله[٢]، عن عبدِ الرحمٰنِ بنُ هُرْمُزَ الأعرجِ، عن محمَّدِ بنِ مَسْلَمةَ؛ أنَّ رسولَ اللهِ ﷺ كان إذا قام يصلِّي تطوُّعًا، قال: «**اللهُ أَكْبَرُ، وَجَّهْتُ وَجْهِيَ لِلَّذِي فَطَرَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ حَنِيفًا مُسْلِمًا، وَمَا أَنَا مِنَ الْمُشْرِكِينْ، إِنَّ صَلَاتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي للهِ رَبِّ الْعَالَمِينْ، لَا شَرِيكَ لَهُ وَبِذَلِكَ أُمِرْتُ وَأَنَا أَوَّلُ الْمُسْلِمِينْ، اللَّهُمَّ[٣] أَنْتَ الْمَلِكُ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ سُبْحَانَكَ وَبِحَمْدِكَ**»، **ثُمَّ يَقْرَأُ**»[٤].

وقولُهُ: «أخبَرَنا أحمدُ بنُ سليمانَ، قال: حدَّثَنا يحيى بنُ آدَمَ، قال: حدَّثَنا زُهَيرٌ، وذكَرَ آخَرَ[٥]، عن سِمَاكِ بنِ حربٍ، قال: قلتُ لجابرِ بنِ سَمُرةَ: كنتَ تجالِسُ رسولَ اللهِ ﷺ؟ قال: نَعَمْ؛ كان رسولُ اللهِ ﷺ إذا صلَّى الفجرَ، جلَسَ في مصلَّاه حتى تطلُعَ الشمسُ، فيتحدَّثُ أصحابُهُ يذكُرُونَ حديثَ الجاهليَّةِ، ويُنشِدُونَ الشِّعْرَ، ويَضحَكُونَ، ويتبسَّمُ ﷺ»[٦].

وكذلك حديثُ: «**تَسَحَّرُوا؛ فَإِنَّ فِي السَّحُورِ بَرَكَةً**»[٧]: رواه النَّسَائيُّ، عن محمَّدِ بنِ بشَّارٍ، عن عبدِ الرحمٰنِ بنِ مَهْديٍّ، عن أبي بكرِ بنِ عَيَّاشٍ، عن عاصمٍ، عن زرِّ بنِ حُبَيشٍ، عن عبدِ اللهِ بنِ مسعودٍ مرفوعًا، ورواه عن

(١) «سنن النَّسَائي» (٥٤٥٣).
(٢) لعلَّه: إسحاقُ بنُ أبي فَرْوةَ، وقد تكلَّمتُ على هذا بتوسُّعٍ في مقدِّمةِ: «التدليس عند المتقدِّمين».
(٣) قُطِعَتْ همزةُ «اللَّهُمَّ»؛ لأجلِ فاصلةِ السجع.
(٤) «سنن النَّسَائي» (٨٩٨ ط. أبي غُدَّة).
(٥) الأقربُ: أنه شَرِيكٌ النخعيّ.
(٦) «سنن النَّسَائي» (١٣٥٨ ط. أبي غُدَّة).
(٧) «سنن النَّسَائي» (٢١٤٤).

عُبَيدِ اللهِ بنِ سعيدٍ[(١)]، عن عبدِ الرحمٰنِ، به موقوفًا، ثم قال النَّسَائيُّ: «وقَفَهُ عُبَيدُ اللهِ بنُ سعيدٍ»، وقال: «عُبَيدُ اللهِ أثبَتُ عندنا مِن محمَّدِ بنِ بشَّارٍ، وحديثُه أَوْلى بالصواب»[(٢)].

قلتُ: ومحمَّدُ بنُ بشَّارٍ مِن الحُفَّاظ المشاهيرِ، وعلى مذهبِ كثيرٍ مِن أهلِ العلم: أنَّ زيادتَهُ في رفعِ هذا الخبرِ مقبولةٌ؛ لأنَّه حافظٌ، وأمَّا المتقدِّمون ـ ومنهم النَّسَائيُّ ـ فيَذهَبونَ في مثلِ هذا إلى الترجيحِ، وعُبَيدُ اللهِ بنُ سعيدٍ ـ وهو السَّرْخسيُّ ـ أتقَنُ مِن ابنِ بشَّارٍ، وإنْ كان كلاهما مِن الحُفَّاظ، وللنَّسائيِّ مِن الاحتياطِ أكثَرُ مِن ذلك رَحِمَهُ اللهُ.

ومِن احتياطِهِ الشديدِ رَحِمَهُ اللهُ: قولُهُ:

«٢٤٧٩ ـ أخبَرَنا إسماعيلُ بنُ مسعودٍ، قال: حدَّثَنا خالدٌ، عن حسينٍ، عن عمرِو بنِ شُعَيبٍ، عن أبيه، عن جَدِّهِ؛ أنَّ امرأةً مِن أهلِ اليَمَنِ أَتَتْ رسولَ اللهِ ﷺ وبِنْتٌ لها، في يدِ ابنتِها مَسَكَتَانِ غَلِيظتانِ مِن ذهَبٍ، فقال: **«أَتُؤَدِّينَ زَكَاةَ هَذَا؟»**، قالت: لا، قال: **«أَيَسُرُّكِ أَنْ يُسَوِّرَكِ اللهُ ﷻ بِهِمَا يَوْمَ الْقِيَامَةِ سِوَارَيْنِ مِنْ نَارٍ»**، قال: فخلَعَتْهما، فأَلْقَتْهما إلى رسولِ اللهِ ﷺ، فقالت: هُمَا للهِ ولرسولِهِ ﷺ.

٢٤٨٠ ـ أخبَرَنا محمَّدُ بنُ عبدِ الأعلى، قال: حدَّثَنا المعتمِرُ بنُ سليمانَ، قال: سَمِعتُ حسينًا، قال: حدَّثَني عمرُو بنُ شُعَيبٍ، قال: جاءتِ امرأةٌ ومعها بِنْتٌ لها إلى رسولِ اللهِ ﷺ، وفي يدِ ابنتِها مَسَكَتَانِ، نحوَهُ مرسَلٌ.

قال أبو عبدِ الرحمٰنِ: «خالدٌ أثبَتُ مِن المعتمِر»[(٣)].

وزاد في «الكبرى»: «وحديثُ المعتمِرِ أَوْلَى بالصوابِ، واللهُ أعلم»[(٤)].

ومِن احتياطِهِ أيضًا: عندما روَى حديثَ: **«لَا يَتَوَارَثُ أَهْلُ مِلَّتَيْنِ»** في «الكبرى» (٣٦٥٠ و٣٦٥١)؛ مِن طريقِ يعقوبَ بنِ عطاءٍ، وعامرٍ الأحولِ؛

---

(١) «سنن النَّسَائي» (٢١٤٥).

(٢) «تحفة الأشرافْ، بمعرِفة الأطرافْ» (٧/ ٢٦ ط. المكتب الإسلامي).

(٣) «سنن النَّسَائي الصغرى» (٢٤٨٠). (٤) «السنن الكبرى» (٢٢٧١).

كلاهما عن عمرِو بنِ شُعَيبٍ، عن أبيه، عن جَدِّه، قال النَّسَائيُّ ـ كما في «تُحْفةِ الأشراف» ـ: «يعقوبُ بنُ عطاءٍ وعامرٌ الأحولُ ليسا بالقويَّيْنِ في الحديث»[١].

قلتُ: وعامرٌ الأحولُ قد خرَّج له مسلمٌ، وقد قوَّاه بعضُهم، وتكلَّم فيه آخرون، ويعقوبُ بنُ عطاءٍ ـ وإنْ كان ضعيفًا ـ فضَعْفُهُ مِن قِبَلِ حِفْظِه، وقد قال أبو حاتم: «ليس بالمَتِينِ، يُكتَبُ حديثُه»[٢]، وقوَّاه ابن حِبَّانَ، فذكَرَهُ في «الثقات»[٣]، ومع ذلك لم يقوِّ النَّسَائيُّ هذا الحديث.

ومِن احتياطِهِ كذلك رَحِمَهُ اللهُ: قولُهُ: «أخبَرَنا إسحاقُ بنُ إبراهيمَ، قال: قرأتُ على أبي قُرَّةَ موسى بنِ طارقٍ، عن ابنِ جُرَيجٍ، قال: حدَّثَني عبدُ اللهِ بنُ عثمانَ بنِ خُثَيم، عن أبي الزُّبَيرِ، عن جابرٍ: «أنَّ النبيَّ ﷺ حين رجَعَ مِن عُمْرةِ الجِعِرَّانةِ، بعَثَ أبا بكرٍ على الحَجِّ، فأقبَلْنا معه، حتى إذا كان بالعَرْجِ، ثوَّب بالصبحِ، ثم استوى ليكبِّرَ، فسَمِعَ الرَّغْوةَ خلفَ ظَهْرِهِ، فوقَفَ على التكبيرِ، فقال: هذه رَغْوةُ ناقةِ رسولِ اللهِ ﷺ الجَدْعاءِ، لقد بدا لرسولِ اللهِ ﷺ في الحَجِّ، فلعلَّه أن يكونَ رسولُ اللهِ ﷺ، فنصلِّيَ معه، فإذا عليٌّ عليها، فقال له أبو بكرٍ: أميرٌ أم رسولٌ؟ قال: لا؛ بل رسولٌ، أرسَلَني رسولُ اللهِ ﷺ بـ«براءةَ»، أَقرَؤُها على الناسِ في مواقفِ الحَجِّ، فقَدِمْنا مكَّةَ، فلمَّا كان قبل التَّرويَةِ بيوم، قام أبو بكرٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، فخطَبَ الناسَ، فحدَّثهم عن مناسكِهم، حتى إذا فرَغَ، قام عليٌّ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، فقرأ على الناسِ «براءةَ»، حتى ختَمَها، ثم خرَجْنا معه، حتى إذا كان يومُ عَرَفةَ، قام أبو بكرٍ، فخطَبَ الناسَ، فحدَّثهم عن مناسكِهم، حتى إذا فرَغَ، قام عليٌّ، فقرأ على الناسِ: «براءةَ»، حتى ختَمَها، ثم كان يومُ النَّحْرِ، فأَفَضْنا، فلمَّا رجَعَ أبو بكرٍ، خطَبَ الناسَ، فحدَّثهم عن إفاضتِهم، وعن نَحْرِهم، وعن مناسكِهم، فلمَّا فرَغَ، قام عليٌّ، فقرأ على الناسِ: «براءةَ»، حتى ختَمَها، فلمَّا كان يومُ النَّفْرِ الأوَّلُ، قام أبو بكرٍ،

---

(١) «تُحْفة الأشراف» (٦/ ٣١٩).
(٢) «الجرح والتعديل» (٩/ ٢١١).
(٣) «الثقات» (٧/ ٦٣٩).

فخطَبَ الناسَ، فحدَّثهم كيف يَنفِرونَ، وكيف يرمُونَ، فعلَّمهم مناسكَهم، فلمَّا فرَغَ، قام عليٌّ، فقرأ: «براءةَ» على الناسِ، حتى ختَمَها».

قال أبو عبدِ الرحمٰنِ: «ابنُ خُثَيمٍ ليس بالقويِّ في الحديثِ، وإنَّما أخرَجْتُ هذا؛ لئلَّا يُجعَلَ ابنُ جُرَيجٍ عن أبي الزُّبَيرِ، وما كتَبْناهُ إلا عن إسحاقَ بنِ إبراهيمَ. ويحيى بنُ سعيدٍ القطَّانُ لم يترُكْ حديثَ ابنِ خُثَيمٍ، ولا عبدِ الرحمٰنِ، إلا أنَّ عليَّ بنَ المَدِينيِّ قال: «ابنُ خُثَيمٍ مُنكَرُ الحديث»، وكأنَّ عليَّ بنَ المَدِينيِّ خُلِقَ للحديث»(١).

ومِن احتياطِهِ كذلك رَحِمَهُ اللهُ: قولُهُ في «الكبرى»: «أخبَرَنا الفضلُ بنُ سهلٍ، قال: حدَّثَنا حسَنُ بنُ موسى الأشيَبُ، قال: حدَّثَنا عبدُ الرحمٰنِ بنُ عبدِ اللهِ بنِ دِينارٍ المَدَنيُّ، عن أبيه، عن أبي صالحٍ، عن أبي هُرَيرةَ، عن النبيِّ ﷺ؛ قال: **«مَنْ آتَاهُ اللهُ مَالًا، فَلَمْ يُؤَدِّ زَكَاتَهُ، مُثِّلَ لَهُ مَالُهُ يَوْمَ القِيَامَةِ شُجَاعًا أَقْرَعَ لَهُ زَبِيبَتَانِ، يَأْخُذُ بِلِهْزِمَتَيْهِ يَوْمَ القِيَامَةِ، يَقُولُ: أَنَا مَالُكَ! أَنَا كَنْزُكَ!»**، ثم تلا هذه الآيةَ: ﴿وَلَا يَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ يَبْخَلُونَ﴾ [آل عمران: ١٨٠]».

قال أبو عبدِ الرحمٰنِ: «عبدُ العزيزِ بنُ أبي سَلَمةَ أثبتُ عندنا مِن عبدِ الرحمٰنِ بنِ عبدِ اللهِ بنِ دِينارٍ، وروايةُ عبدِ الرحمٰنِ أشبَهُ عندنا بالصوابِ - واللهُ أعلمُ - وإن كان عبدُ الرحمٰنِ ليس بذاك القويِّ في الحديث»(٢).

ومِن احتياطِهِ أيضًا: قولُهُ في «الكبرى»: «أخبَرَني عبدُ الرحمٰنِ بنُ محمَّدٍ، قال: حدَّثَنا رَيْحانُ بنُ سعيدٍ، عن عبَّادٍ، عن أيُّوبَ، عن أبي قِلَابةَ، عن أبي الأشعثِ؛ أنَّ شدَّادَ بنَ أوسٍ حدَّثه؛ أنَّه بينما هو يمشي مع رسولِ اللهِ ﷺ بالمدينةِ في رمضانَ، ورسولُ اللهِ ﷺ آخِذٌ بيدِ شدَّادٍ؛ إذْ أتى على رجلٍ يحتجِمُ، فقال رسولُ اللهِ ﷺ: **«أَفْطَرَ الحَاجِمُ وَالمَحْجُومُ»**.

قال أبو عبدِ الرحمٰنِ: «عبَّادُ بنُ منصورٍ ليس بحُجَّةٍ في الحديثِ، وقيل: إنَّ رَيْحانَ ليس بقديمِ السماعِ منه، وقد خالَفَهُ جريرٌ، فأرسَلَهُ»(٣).

---

(١) «سنن النَّسَائي» (٢٩٩٣).

(٢) «السنن الكبرى» (٢٢٧٣).

(٣) «السنن الكبرى» (٣١٢٩).

أخبَرَنا عُبَيدُ اللهِ بنُ سعيدٍ، قال: سَمِعتُ وهبَ بنَ جريرٍ يقولُ: قال أبي: عرَضْتُ على أيُّوبَ كتابًا لأبي قِلَابَةَ، فإذا فيه: «عن شدَّادِ بنِ أوسٍ وثَوْبانَ هذا الحديثُ»؛ قال: «عرَضْتُ عليه، فعرَفَهُ».

قال أبو عبدِ الرحمٰنِ: «تابَعَهُ حمَّادُ بنُ زيدٍ على إرسالِهِ عن شدَّادٍ؛ وهو أعلمُ الناسِ بأيُّوب»[١].

وكلُّ هذا: دليلٌ على شِدَّةِ احتياطِهِ رَحِمَهُ اللهُ[٢].

القسمُ الثالثُ ـ مِن كلامِ النَّسَائيِّ في كتابِهِ «السُّنَنِ» على ما يتعلَّقُ ببيانِ الصحيحِ مِن الضعيفِ، والمحفوظِ مِن المعلولِ ـ: أنَّه عندما يوازِنُ بين الرواياتِ، ويسوقُ الاختلافَ الذي وقَعَ فيها: إمَّا أن يصرِّحَ بالروايةِ الراجحةِ مِن المرجوحةِ، أو أن يكتفِيَ بالإشارةِ مِن خلالِ سَوْقِ الأسانيدِ، وذِكْرِ الخلافِ.

ومثالُ هذا: قولُهُ: «أخبَرَنا شُعَيبُ بنُ شُعَيبِ بنِ إسحاقَ، قال: حدَّثَنا عبدُ الوهَّابِ، قال: أنبَأَنا شُعَيبٌ، قال: حدَّثَنا الأوزاعيُّ، قال: حدَّثَني يحيى، قال: حدَّثَني نافعٌ، قال: حدَّثَني ابنُ عمرَ، قال: حدَّثَتْني حَفْصةُ: «أنَّ رسولَ اللهِ ﷺ كان يركَعُ ركعتَيْنِ خفيفتَيْنِ بين النداءِ والإقامةِ مِن صلاةِ الفجرِ».

---

(١) «السنن الكبرى» (٣١٣٠).

(٢) طلَبَ مني أحدُ الإخوةِ: أن أزكِّيَ لهم مشروعًا في جمعِ السُّنَّةِ الصحيحةِ بلا تَكْرارٍ، فأشَرتُ عليه أن يكونَ الاعتناءُ بالأصولِ ـ خاصَّةً «الصحيحَيْنِ»؛ ففيهما غالبُ السُّنَّةِ ـ وكذا العنايةُ بكلامِ الأئمَّةِ الحُفَّاظِ على الأحاديثِ التي أخرَجُوها في دواوينِهم؛ فقد احتاطوا أشدَّ الحَيْطَة، وبيَّنوا حُكْمَهم على الأحاديث؛ فمهما أراد الإنسانُ الاحتياطَ، فلن يَصِلَ إلى مثلِ درجةِ احتياطِ النَّسَائيِّ وغيرِهِ مِن أئمَّةِ هذا الفنّ.
وعليه: فينبغي لطالبِ العلمِ أن يجتهِدَ في دراسةِ كتبِ السُّنَّة، وأن يُدْمِنَ قراءتَها وفَهْمَها، وأن يسألَ أهلَ العلمِ عمَّا أشكَلَ عليه.
والسُّنَّةُ مجموعةٌ ـ بفضلِ اللهِ ـ وليست بحاجةٍ إلى جمعِ الصحيحِ بلا تَكْرارٍ في مكانٍ واحد؛ حيثُ إنَّه بذلك يَضِيعُ كثيرٌ مِن العلم، وللعلماءِ اجتهادُهم في الحكمِ على الحديثِ صِحَّةً وضعفًا؛ فقد يصحِّحُ أحدُهم ما يضعِّفُه الآخَرُ؛ فالأَوْلى بطُلَّابِ العلمِ أن يكونَ جُهْدُهم في تعلُّمِ السُّنَّةِ، والتفقُّهِ فيها، ونَشْرِها، والذبِّ عنها، والله أعلم.

قال أبو عبدِ الرحمٰنِ: «كلا الحديثَيْنِ عندنا خطأٌ، واللهُ تعالى أعلم»[(١)].

وقولُهُ: «أخبَرَنا إسحاقُ بنُ منصورٍ، قال: أنبأَنا يحيى، قال: حدَّثَنا الأوزاعيُّ، قال: حدَّثني يحيى، عن نافعٍ، عن ابنِ عمرَ، عن حَفْصةَ؛ قالت: «كان رسولُ اللهِ ﷺ يَركَعُ بين النداءِ والصلاةِ ركعتَيْنِ خفيفتَيْن»[(٢)].

وقولُهُ: «أخبَرَنا هشامُ بنُ عمَّارٍ، قال: حدَّثَنا يحيى ـ يعني: ابنَ حمزةَ ـ قال: حدَّثَنا الأوزاعيُّ، عن يحيى، عن أبي سَلَمةَ، قال: هو ونافعٌ، عن ابنِ عمرَ، عن حَفْصةَ: «أنَّ النبيَّ ﷺ كان يصلِّي بين النداءِ والإقامةِ ركعتَيْنِ خفيفتَيْنِ، ركعَتَي الفجرِ»[(٣)].

وقولُهُ: «أخبَرَنا إسحاقُ بنُ منصورٍ، قال: حدَّثَنا معاذُ بنُ هشامٍ، قال: حدَّثَني أبي، عن يحيى بنِ أبي كَثيرٍ، قال: حدَّثَني نافعٌ؛ أنَّ ابنَ عمرَ حدَّثه؛ أنَّ حَفْصةَ حدَّثَتْهُ: «أنَّ رسولَ اللهِ ﷺ كان يصلِّي ركعتَيْنِ خفيفتَيْنِ بين النداءِ والإقامةِ مِن صلاةِ الصُّبْحِ»[(٤)].

وقولُهُ: «أخبَرَنا يحيى بنُ محمَّدٍ، قال: حدَّثَنا محمَّدُ بنُ جَهْضَمٍ، قال: إسماعيلُ حدَّثَنا، عن عمرَ بنِ نافعٍ[(٥)]، عن أبيه، عن ابنِ عمرَ، قال: أخبرَتْني حَفْصةُ: «أنَّ رسولَ اللهِ ﷺ كان يصلِّي قبل الصبحِ ركعتَيْنِ»[(٦)].

وقولُهُ: «أخبَرَنا محمَّدُ بنُ عبدِ اللهِ بنِ عبدِ الحكَمِ، قال: أنبأَنا إسحاقُ بنُ الفُراتِ، عن يحيى بنِ أيُّوبَ، قال: حدَّثَني يحيى بنُ سعيدٍ، قال: أنبأَنا نافعٌ، عن ابنِ عُمَرَ، عن حَفْصةَ؛ أنَّها أخبرَتْهُ: «أنَّ رسولَ اللهِ ﷺ كان إذا نُودِيَ لصلاةِ الصُّبْحِ، سجَدَ سجدتَيْنِ قبل صلاةِ الصبحِ»[(٧)].

وقولُهُ: «أخبَرَنا عبدُ اللهِ بنُ إسحاقَ، عن أبي عاصمٍ، عن ابنِ جُرَيجٍ،

---

(١) «سنن النَّسَائي» (١٧٦٦).
(٢) «سنن النَّسَائي» (١٧٦٧).
(٣) «سنن النَّسَائي» (١٧٦٨).
(٤) «سنن النَّسَائي» (١٧٦٩).
(٥) قولُهُ: «قال: إسماعيلُ حدَّثنا، عن عُمَرَ»: فاعلُ «قال»: ضميرُ محمَّدِ بنِ جهضم، و«إسماعيلُ»: مبتدأٌ، وجملة «حدَّثنا»: خبرُهُ، والجملة مقولُ «قال»، و«عن عُمَرَ بن نافع»: متعلِّقٌ بـ «حدَّثنا».
(٦) «سنن النَّسَائي» (١٧٧٠).
(٧) «سنن النَّسَائي» (١٧٧١).

قال: أخبَرَني موسى بنُ عُقْبةَ، عن نافعٍ، عن ابنِ عمرَ، عن حَفْصةَ أمِّ المؤمنين؛ أنَّها أخبَرَتْهُ: «أنَّ رسولَ اللهِ ﷺ كان إذا سكَتَ المؤذِّنُ، صلَّى ركعتَيْنِ خفيفتَيْن»(١).

وقولُهُ: «أخبَرَنا محمَّدُ بنُ سَلَمةَ، قال: أنبَأَنا ابنُ القاسمِ، عن مالكٍ، قال: حدَّثَني نافعٌ، عن عبدِ اللهِ بنِ عمرَ؛ أنَّ حَفْصةَ أمِّ المؤمنينَ أخبَرَتْهُ: «أنَّ رسولَ اللهِ ﷺ كان إذا سكَتَ المؤذِّنُ مِن الأذانِ لصلاةِ الصبحِ، وبدا الصبحُ، صلَّى ركعتَيْنِ خفيفتَيْنِ قبل أن تقامَ الصلاةُ»(٢).

وقولُهُ: «أخبَرَنا إسماعيلُ بنُ مسعودٍ، قال: حدَّثَنا خالدُ بنُ الحارثِ، قال: حدَّثَنا عُبَيدُ اللهِ، عن نافعٍ، عن عبدِ اللهِ، قال: حدَّثَتْني أختي حَفْصةُ: «أنَّه كان يصلِّي قبل الفجرِ ركعتَيْنِ خفيفتَيْن»(٣).

وقولُهُ: «أخبَرَنا محمَّدُ بنُ عبدِ اللهِ بنِ يزيدَ، قال: حدَّثَنا أبي، قال: حدَّثَنا جُوَيرِيَةُ بنُ أسماءَ، عن نافعٍ، عن عبدِ اللهِ بنِ عمرَ، عن حَفْصةَ: «أنَّ رسولَ اللهِ ﷺ كان يصلِّي ركعتَيْنِ إذا طلَعَ الفجرُ»(٤).

وقولُهُ: «أخبَرَنا أحمدُ بنُ عبدِ اللهِ بنِ الحكَمِ، قال: حدَّثَنا محمَّدُ بنُ جعفرٍ، قال: حدَّثَنا شُعْبةُ، عن زيدِ بنِ محمَّدٍ، قال: سَمِعتُ نافعًا، عن ابنِ عمرَ، عن حَفْصةَ؛ أنَّها قالت: «كان رسولُ اللهِ ﷺ إذا طلَعَ الفجرُ، لا يصلِّي إلا ركعتَيْنِ خفيفتَيْن»(٥).

وقولُهُ: «أخبَرَنا قُتَيبةُ بنُ سعيدٍ، قال: حدَّثَنا الليثُ، عن نافعٍ، عن ابنِ عمرَ، عن حَفْصةَ، عن رسولِ اللهِ ﷺ: «أنَّه كان إذا نُودِيَ لصلاةِ الصبحِ، ركَعَ ركعتَيْنِ خفيفتَيْنِ قبل أن يقومَ إلى الصلاةِ»، وروى سالمٌ، عن ابنِ عمرَ، عن حَفْصةَ(٦).

وقولُهُ: «أخبَرَنا إسحاقُ بنُ إبراهيمَ، قال: أنبَأَنا عبدُ الرزَّاقِ، قال:

---

(١) «سنن النَّسَائي» (١٧٧٢).
(٢) «سنن النَّسَائي» (١٧٧٣).
(٣) «سنن النَّسَائي» (١٧٧٤).
(٤) «سنن النَّسَائي» (١٧٧٥).
(٥) «سنن النَّسَائي» (١٧٧٦).
(٦) «سنن النَّسَائي» (١٧٧٧).

حدَّثَنا مَعْمَرٌ، عن الزُّهْريِّ، عن سالم، قال ابنُ عمرَ: أخبَرَتْني حَفْصةُ: «أنَّ رسولَ اللهِ ﷺ كان يركَعُ ركعتَيْنِ قبل الفجرِ، وذلك بعدما يطلُعُ الفَجْرُ»(١).

وقولُهُ: «أخبَرَنا الحسينُ بنُ عيسى، قال: حدَّثَنا سفيانُ، عن عمرٍو، عن الزُّهْريِّ، عن سالم، عن أبيه؛ قال: أخبَرَتْني حَفْصةُ: «أنَّ رسولَ اللهِ ﷺ كان إذا أضاء له الفجرُ، صلَّى ركعتَيْنِ»(٢).

ثمَّ ساق حديثَ أُمِّ حَبِيبةَ، وبيَّن ما فيه مِن الاختلافِ، فقال: «أخبَرَنا يحيى بنُ حَبِيبٍ، قال: حدَّثَنا حَمَّادٌ، عن عاصم، عن أبي صالح، عن أمِّ حَبِيبةَ؛ قالت: قال رسولُ اللهِ ﷺ: «**مَنْ صَلَّى فِي يَوْمٍ ثِنْتَيْ عَشْرَةَ رَكْعَةً سِوَى الْفَرِيضَةِ، بَنَى اللهُ لَهُ؛ أَوْ بُنِيَ لَهُ بَيْتٌ فِي الجَنَّةِ**»(٣).

وقال: «أخبَرَنا عليُّ بنُ المثنَّى، عن سُوَيدِ بنِ عمرٍو، قال: حدَّثَني حمَّادٌ، عن عاصم، عن أبي صالحٍ، عن أمِّ حَبِيبةَ؛ أنَّ رسولَ اللهِ ﷺ قال: «**مَنْ صَلَّى ثِنْتَيْ عَشْرَةَ رَكْعَةً فِي يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ بَنَى اللهُ لَهُ بَيْتًا فِي الجَنَّةِ**»(٤).

وقال أيضًا: «أخبَرَنا زكريَّا بنُ يحيى، قال: حدَّثَنا إسحاقُ، قال: حدَّثَنا النَّضْرُ، قال: حدَّثَنا حمَّادُ بنُ سَلَمةَ، عن عاصم، عن أبي صالحٍ، عن أُمِّ حَبِيبةَ، قالت: «**مَنْ صَلَّى فِي يَوْمٍ اثْنَتَيْ عَشْرَةَ رَكْعَةً بُنِيَ لَهُ بَيْتٌ فِي الجَنَّةِ**»(٥).

وقال أيضًا: «أخبَرَني يزيدُ بنُ محمَّدِ بنِ عبدِ الصمدِ، قال: حدَّثَنا هشامُ العطارُ، قال: حدَّثَني إسماعيلُ بنُ عبدِ اللهِ بنِ سَماعةَ، عن موسى بنِ أعيَنَ، عن أبي عمرٍو الأوزاعيِّ، عن حسَّانَ بنِ عطيَّةَ، قال: لمَّا نُزِلَ بعَنْبَسةَ جعَلَ يَتَضَوَّرُ، فقيل له، فقال: أمَا إنِّي سَمِعتُ أمَّ حَبِيبةَ زوجَ النبيِّ ﷺ تحدِّثُ عن النبيِّ ﷺ؛ أنَّه قال: «**مَنْ رَكَعَ أَرْبَعَ رَكَعَاتٍ قَبْلَ الظُّهْرِ، وَأَرْبَعًا بَعْدَهَا؛ حَرَّمَ اللهُ ﷻ لَحْمَهُ عَلَى النَّارِ**»، فما تركتُهُنَّ منذ سَمِعتُهُنَّ(٦).

وقال أيضًا: «أخبَرَنا هلالُ بنُ العلاءِ بنِ هلالٍ، قال: حدَّثَنا أبي، قال:

---

(١) «سنن النَّسَائي» (١٧٧٨).
(٢) «سنن النَّسَائي» (١٧٧٩).
(٣) «سنن النَّسَائي» (١٨٠٨).
(٤) «سنن النَّسَائي» (١٨٠٩).
(٥) «سنن النَّسَائي» (١٨١٠).
(٦) «سنن النَّسَائي» (١٨١٢).

حدَّثَنا عُبَيدُ اللهِ، عن زيدِ بنِ أبي أُنَيْسةَ، قال: حدَّثني أيُّوبُ، رجلٌ مِن أهلِ الشامِ، عن القاسمِ الدِّمَشْقيِّ، عن عَنْبَسةَ بنِ أبي سفيانَ، قال: أخبَرَتْني أختي أمُّ حَبيبةَ زوجُ النبيِّ ﷺ؛ أنَّ حَبيبَها أبا القاسمِ ﷺ أخبَرَها، قال: «**مَا مِنْ عَبْدٍ مُؤْمِنٍ يُصَلِّي أَرْبَعَ رَكَعَاتٍ بَعْدَ الظُّهْرِ فَتَمَسُّ وَجْهَهُ النَّارُ أَبَدًا إِنْ شَاءَ اللهُ ﷻ**»(١).

وقال أيضًا: «أخبَرَنا أحمدُ بنُ ناصحٍ، قال: حدَّثَنا مَرْوانُ بنُ محمَّدٍ، عن سعيدِ بنِ عبدِ العزيزِ، عن سليمانَ بنِ موسى، عن مَكْحولٍ، عن عَنْبَسةَ بنِ أبي سفيانَ، عن أمِّ حَبيبةَ؛ أنَّ رسولَ اللهِ ﷺ كان يقولُ: «**مَنْ صَلَّى أَرْبَعَ رَكَعَاتٍ قَبْلَ الظُّهْرِ، وَأَرْبَعًا بَعْدَهَا؛ حَرَّمَهُ اللهُ ﷻ عَلَى النَّارِ**»(٢).

وقال أيضًا: «أخبَرَنا محمودُ بنُ خالدٍ، عن مَرْوانَ بنِ محمَّدٍ، قال: حدَّثَنا سعيدُ بنُ عبدِ العزيزِ، عن سليمانَ بنِ موسى، عن مَكْحولٍ، عن عَنْبَسةَ بنِ أبي سفيانَ، عن أمِّ حَبيبةَ، قال مَرْوانُ: وكان سعيدٌ إذا قُرِئَ عليه، عن أمِّ حَبيبةَ، عن النبيِّ ﷺ أقرَّ بذلك ولم يُنكِرْه، وإذا حدَّثَنا به هو لم يَرفَعْه، قالت: «**مَنْ رَكَعَ أَرْبَعَ رَكَعَاتٍ قَبْلَ الظُّهْرِ، وَأَرْبَعًا بَعْدَهَا؛ حَرَّمَهُ اللهُ عَلَى النَّارِ**».

قال أبو عبدِ الرحمٰنِ: «مَكْحولٌ لم يَسمَعْ مِن عَنْبَسةَ شيئًا»(٣).

وقال أيضًا: «أخبَرَنا عبدُ اللهِ بنُ إسحاقَ، قال: حدَّثَنا أبو عاصمٍ، قال: حدَّثَنا سعيدُ بنُ عبدِ العزيزِ، قال: سَمِعتُ سليمانَ بنَ موسى يحدِّثُ عن محمَّدِ بنِ أبي سفيانَ، قال: لما نزَلَ به الموتُ أخَذَهُ أمرٌ شديدٌ، فقال: حدَّثَتْني أختي أمُّ حَبيبةَ بنتُ أبي سفيانَ، قالت: قال رسولُ اللهِ ﷺ: «**مَنْ حَافَظَ عَلَى أَرْبَعِ رَكَعَاتٍ قَبْلَ الظُّهْرِ، وَأَرْبَعٍ بَعْدَهَا، حَرَّمَهُ اللهُ تَعَالَى عَلَى النَّارِ**»(٤).

وقال أيضًا: «أخبَرَنا عمرُو بنُ عليٍّ، قال: حدَّثَنا أبو قُتَيبةَ، قال: حدَّثَنا محمَّدُ بنُ عبدِ اللهِ الشُّعَيثيُّ، عن أبيه، عن عَنْبَسةَ بنِ أبي سفيانَ، عن أمِّ

---

(١) «سنن النَّسَائي» (١٨١٣).
(٢) «سنن النَّسَائي» (١٨١٤).
(٣) «سنن النَّسَائي» (١٨١٥).
(٤) «سنن النَّسَائي» (١٨١٦).

حَبِيبةَ، عن النبيِّ ﷺ؛ قال: «**مَنْ صَلَّى أَرْبَعًا قَبْلَ الظُّهْرِ، وَأَرْبَعًا بَعْدَهَا؛ لَمْ تَمَسَّهُ النَّارُ**».

قال أبو عبدِ الرحمٰنِ: «هذا خطأٌ؛ والصوابُ حديثُ مَرْوانَ مِن حديثِ سعيدِ بنِ عبدِ العزيزِ»(١).

قلتُ: فالنَّسَائيُّ يتميَّزُ بكثرةِ كلامِهِ في بيانِ الاختلافاتِ التي تقَعُ في الأحاديثِ، وقد اعتَنَى بذلك عنايةً كبيرةً، فبيَّن الاختلافَ الذي يقَعُ بين الأحاديثِ سواءٌ كان ذلك الاختلافُ في الإسنادِ، أم كان في المتنِ، ولا شكَّ أنَّ هذا شيءٌ هامٌّ جدًّا؛ لبيانِ الصحيحِ مِن الضعيفِ، حتى تُعرَفَ الروايةُ المستقيمةُ مِن الروايةِ التي ليست كذلك، وحتى يُعرَفَ المحفوظُ مِن الشاذِّ والمنكَرِ، ويُعرَفَ الصوابُ مِن الخطأِ، وهذا هو مقصودُ علم الحديثِ، فيُعرَفُ الصحيحُ فيُعمَلُ به، ويبيَّنُ الضعيفُ فيُتجنَّبُ ولا يُعمَلُ به، فالنَّسَائيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ مِن أكثرِ العلماءِ الذين بيَّنوا الاختلافَ؛ فكتابُهُ يُعتبَرُ أيضًا كتابَ علل.

❁ ❁ ❁

(١) «سنن النَّسَائي» (١٨١٧).

فصلٌ

في كلامِ الحُفَّاظِ على «سُنَنِ النَّسَائيّ»

قال أحمدُ بنُ محبوبٍ الرَّمْليُّ: سَمِعتُ النَّسَائيَّ يقولُ: «لمَّا عزَمْتُ على جمعِ «السُّنَنِ»، استخَرْتُ اللهَ في الروايةِ عن شيوخٍ كان في القلبِ منهم بعضُ الشيءِ، فوقعَتِ الخِيَرةُ على تركِهم، فنزَلْتُ في جملةٍ مِن الحديثِ كنتُ أعلو فيها عنهم»(١).

وحكى أبو الفضلِ بنُ طاهرٍ، قال: سألتُ سعدَ بنَ عليٍّ الزَّنْجانيَّ عن رجلٍ: فوثَّقه، فقلتُ له: إنَّ النَّسَائيَّ لم يَحتَجَّ به، فقال: «يا بُنيَّ، إنَّ لأبي عبدِ الرحمٰنِ شرطًا في الرجالِ أَشَدَّ مِن شرطِ البخاريِّ ومسلِم»(٢).

قال أبو الفضلِ بنُ حجَرٍ: «قد أَطلَقَ اسمَ الصحَّةِ على كتابِ النَّسَائيِّ: أبو عليٍّ النَّيْسابُوريُّ، وأبو أحمدَ بنُ عَدِيٍّ، وأبو الحسَنِ الدارَقُطْنيُّ، وأبو عليِّ بنُ السَّكَنِ، وأبو بكرٍ الخطيبُ، وغيرُهم»(٣).

قال معاويةُ بنُ محمَّدٍ الأحمرُ، الراوي عن النَّسَائيِّ: قال النَّسَائيُّ: «كتابُ «السُّنَنِ» كلُّه صحيحٌ، وبعضُهُ معلولٌ، إلا أنَّه لم يبيِّنْ عِلَّتَهُ، و«المنتخَبُ» المسمَّى بـ«المجتبَى» صحيحٌ كلُّه»(٤).

وقال أبو طالبٍ أحمدُ بنُ نَصْرٍ الحافظُ: «مَن يَصبِرُ على ما يَصبِرُ عليه النَّسَائيُّ؟! عنده حديث ابنِ لَهِيعةَ ترجمةً ترجمةً ـ يعني: عن قُتَيبةَ، عن ابنِ لَهِيعةَ ـ قال: فما حدَّث بها»(٥).

وقال أبو أحمدَ بنُ عَدِيٍّ ـ في ترجمةِ جعفرِ بنِ سليمانَ الضُّبَعيِّ ـ:

---

(١) «النُّكَت» لابن حجَر (١/ ٤٨٣).
(٢) السابق.
(٣) السابق (١/ ٤٨١).
(٤) السابق (١/ ٤٨٤).
(٥) «سير أعلام النبلاء» (١٤/ ١٣١).

«وهذا الحديثُ يُعرَفُ بجعفرِ بنِ سليمانَ، وقد أدخَلَهُ أبو عبدِ الرحمٰنِ النَّسَائيُّ في «صَحَاحِهِ»، ولم يُدخِلْهُ البخاريّ»[(١)].

وقال الخطيبُ: «أخبرَنا البَرْقانيُّ، قال: ذكَرْتُ لأبي الحسَنِ الدارَقُطْنيِّ أبا عُبَيدِ بنَ حَرْبُويَهْ؟ فذكَرَ مِن جلالتِهِ وفضلِهِ، وقال: حدَّث عنه أبو عبدِ الرحمٰنِ النَّسَائيُّ فِي «الصحيح»»[(٢)].

قال ابنُ طاهرٍ: «فالدارَقُطْنيُّ سمَّى كتابَ «السُّنَنِ» صحيحًا، مع فضلِهِ وتحقيقِهِ في هذا الشأن»[(٣)].

وقال الدارَقُطْنيُّ ـ وكان سُئِلَ: إذا حدَّث أبو عبدِ الرحمٰنِ النَّسَائيُّ، وابنُ خُزَيمةَ بحديثٍ؛ أيُّما تقدِّمُهُ؟ فقال: «أبو عبدِ الرحمٰنِ؛ فإنَّه لم يكنْ مثلُهُ أقدِّمُ عليه أحدًا، ولم يكنْ في الورَعِ مثلُهُ، لم يحدِّثْ بما حدَّث ابنُ لَهِيعةَ، وكان عنده عاليًا، عن قُتَيبَةَ»[(٤)].

وقال ابنُ طاهرٍ: «أنبا أبو عمرٍو عبدُ الوهَّابِ ـ هو: ابنُ أبي عبدِ اللهِ بنِ مَنْدَه ـ قال: قال أبي أبو عبدِ اللهِ بنُ مَنْدَه: الذين أخرَجُوا الصحيحَ، وميَّزوا الثابتَ مِن المعلولِ، والخطأَ مِن الصوابِ: أربعةٌ: أبو عبدِ اللهِ البخاريُّ، ومسلمُ بنُ الحجَّاجِ النَّيْسابُوريُّ، وبعدهما أبو داودَ السِّجِسْتانيُّ، وأبو عبدِ الرحمٰنِ النَّسَائيُّ»[(٥)].

وقال البَرْقانيُّ في جزءٍ له: «هذه أسماءُ رجالٍ تكلَّم فيهم النَّسَائيُّ ممَّن أخرَجَ له الشيخانِ في «صحيحَيْهِما»، سألتُ عنهم أبا الحسَنِ الدارَقُطْنيَّ، فدوَّن كلامَهُ في ذلك»[(٦)].

وبعضُ الحُفَّاظِ يعتبرُ إخراجَ النَّسَائيِّ لراوٍ مِن الرواةِ تقويةً لهذا الراوي؛

---

(١) في «الكامل» (٢/١٤٦).
(٢) «تاريخ بغداد» (١٣/٣٣٧).
(٣) «التقييدْ، لمعرفةِ رواةِ السُّنَنِ والمسانيدْ» (١/١٥٢).
(٤) «سؤالاتُ السَّهْميِّ للدارَقُطْنيّ» (ص١٣٣).
(٥) «التقييدْ، لمعرفةِ رواةِ السُّنَنِ والمسانيدْ» (١/١٥١ ـ ١٥٢).
(٦) «النُّكَت على كتابِ ابنِ الصلاح» (١/٤٨٣).

ولذا قال أبو العبَّاسِ بنُ تيميَّةَ، عن ميمونِ بنِ سِيَاهٍ ـ تعليقًا على قولِ ابنِ الجَوْزيِّ في حديثٍ ذكَرَهُ في «الموضوعاتِ»: «هذا لا يَصِحُّ؛ فيه ميمونُ بنُ سِيَاه...» ـ:

قلتُ «ابنُ تيميَّةَ»: «أمَّا ميمونُ بنُ سِيَاهٍ، فقد أخرَجَ له البخاريُّ، والنَّسَائيُّ، وقال فيه أبو حاتمٍ الرازيُّ: «ثقةٌ»، وحسبُكَ بهذه الأمورِ الثلاثة»[١].

قلتُ: فجعَلَ ابنُ تيميَّةَ رَحِمَهُ اللَّهُ إخراجَ النَّسَائيِّ له مع البخاريِّ، وتوثيقَ أبي حاتمٍ الرازيِّ تقويةً لميمونِ بنِ سِيَاهٍ؛ ولذا قال: «وحَسْبُكَ بهذه الأمورِ الثلاثة».

وقد قال أبو الفضلِ بنُ حجَرٍ ـ تعليقًا على سلسلةِ عمرِو بنِ شُعَيبٍ، عن أبيه، عن جدِّه ـ: «وأمَّا قولُ ابنِ عَدِيٍّ: «لم يُدْخِلوها في صِحَاحِ ما خرَّجوا»: فيَرِدُ عليه إخراجُ ابنِ خُزَيمةَ له في «صحيحِهِ»، والبخاريِّ في «جزءِ القراءةِ خلفَ الإمامِ» على سبيلِ الاحتجاجِ، وكذلك النَّسَائيُّ، وكتابُهُ عند ابنِ عَدِيٍّ معدودٌ في الصِّحَاحِ، ولكنَّ ابنَ عَدِيٍّ عَنَى غيرَ «الصحيحَيْنِ» فيما أظُنُّ؛ فليس فيهما لعمرٍو شيءٌ...»[٢].

وكثيرًا ما يذكُرُ الذهَبيُّ في «الميزانِ»: «واحتَجَّ به النَّسَائيُّ»؛ تقويةً لهذا الراوي بإخراجِ النَّسَائيِّ له:

مثالُهُ: **الوليدُ بنُ سليمانَ بنِ أبي السائبِ الدِّمَشْقيُّ**:

قال الذهَبيُّ: «صالحُ الحالِ، احتجَّ به النَّسَائيّ»[٣].

وقال أبو الحسَنِ المَعافِريُّ: «إذا نظَرْتَ إلى ما يخرِّجُهُ أهلُ الحديثِ، فما خرَّجه النَّسَائيُّ أقربُ إلى الصحَّةِ ممَّا خرَّجه غيرُه»[٤].

وقال ابنُ رُشْدٍ: «كتابُ النَّسَائيِّ أبدَعُ الكتُبِ المصنَّفةِ في السُّنَنِ تصنيفًا، وأحسَنُ ترصيفًا، وكأنَّ كتابَهُ جامعٌ بين طريقتَيِ البخاريِّ ومسلمٍ، مع حظٍّ كبيرٍ

(١) «مجموع الفتاوى» (٦/ ٤٢٥).
(٢) «تهذيب التهذيب» (٣/ ٢٧٩ ط. الرسالة).
(٣) «مِيزان الاعتدال» (٤/ ٣٣٩). وينظر منه أيضًا: (١/ ٣٦٨)، (٤/ ٥٨٣).
(٤) «النُّكَت على كتاب ابن الصلاح» (١/ ٤٨٤).

مِن بيانِ العِلَل»[١].

قال ابنُ حجَرٍ: «وفي الجملةِ: فكتابُ النَّسَائيِّ أقلُّ الكتبِ بعد «الصحيحَيْنِ» حديثًا ضعيفًا، ورجلًا مجروحًا، ويقارِبُهُ كتابُ أبي داودَ، وكتابُ التِّرمِذيِّ، ويقابِلُهُ في الطرَفِ الآخَرِ: كتابُ ابنِ ماجَهْ»[٢].

قال ابنُ حجَرٍ: «وإذا تقرَّر هذا، فينبغي حملُ كلامِ السِّلَفيِّ على نحوِ ما حمَلْنا عليه كلامَ الحاكم.

وقد سبَقَ إلى نحوِ ذلك الشيخُ محيي الدينِ، فقال إثرَ كلامِ السِّلَفيِّ: مرادُهُ بهذا: أنَّ معظَمَ الكتبِ الثلاثةِ يُحتَجُّ به؛ أي: صالحٌ لأن يُحتَجَّ به؛ لئلَّا يَرِدَ على إطلاقِ عبارتِهِ المنسوخُ، أو المرجوحُ عند المعارَضةِ، واللهُ أعلم»[٣].

وقد قال ابنُ حجَرٍ أيضًا ـ تعليقًا على كلامِ الحاكمِ في وصفِهِ لـ «جامع التِّرمِذيِّ» بالصحَّةِ ـ: «إنَّما جعَلَهُ يُومِئُ إليه؛ لأنَّ ذلك مقتضاه؛ وذلك أنَّ كتابَ التِّرمِذيِّ مشتمِلٌ على الأنواعِ الثلاثةِ، لكنِ المقبولُ فيه ـ وهو الصحيحُ، والحسَنُ ـ أكثرُ مِن المردودِ؛ فحكَمَ للجميعِ بالصحَّةِ بمقتضى الغَلَبة»[٤].

ونقَلَ السُّيُوطيُّ عن السِّلَفيِّ قولَهُ: «الكتُبُ الخمسةُ اتَّفَقَ على صحَّتِها علماءُ المشرِقِ والمغرِب»[٥].

وقال النوَويُّ: «مرادُهُ: أنَّ معظَمَ كتبِ الثلاثةِ ـ سوى «الصحيحَيْنِ» ـ يُحتجُّ به»[٦].

وقال الزَّرْكَشيُّ: ثمَّ تسميةُ هذه الكتبِ الثلاثةِ صِحَاحًا؛ إمَّا هو باعتبارِ الأغلَبِ؛ لأنَّ غالِبَها الصِّحَاحُ والحِسَانُ، وهي ملحَقةٌ بالصِّحَاح، والضعيفُ منها ربَّما التحَقَ بالحسَنِ، بإطلاقِ الصحَّةِ عليها في بابِ التغليب»[٧].

---

(١) السابق.

(٢) السابق (١/ ٤٨٤ ـ ٤٨٥).

(٣) السابق (١/ ٤٨٩).

(٤) السابق (١/ ٤٧٩).

(٥) «تدريب الراوي» (١/ ١٦٥ ط. مكتبة الرياض).

(٦) «إرشاد طُلَّاب الحقائق» (١/ ١٤٣).

(٧) «النُّكَت على مقدِّمة ابن الصلاح» للزَّرْكَشيِّ (١/ ٣٧٩).

فصلٌ
في الأحاديثِ المنكَرةِ في «سُنَنِ النَّسَائيّ»

أخرَجَ النَّسَائيُّ، عن أحمدَ بنِ سليمانَ الرُّهَاويِّ، قال: حدَّثَنا عُبَيدُ اللهِ بنُ موسى، قال: حدَّثَنا العَلَاءُ بنُ صالح، عن المِنْهالِ بنِ عمرٍو، عن عبَّادِ بنِ عبدِ اللهِ؛ قال: قال عَلِيٌّ: «أنا عبدُ اللهِ، وأخو رسولِهِ ﷺ، وأنا الصِّدِّيقُ الأكبرُ، لا يقولُها بعدي إلا كاذبٌ، صلَّيْتُ قبل الناسِ بسَبْعِ سِنِينَ»[(١)].

قلتُ: هذا حديثٌ باطلٌ؛ عبَّادُ بنُ عبدِ اللهِ، قال عنه البخاريُّ: «فيه نظرٌ»[(٢)]، وقال ابنُ المَدِينيِّ: «ضعيف»[(٣)].

وأما العَلاءُ بنُ صالحٍ: فوثَّقه ابنُ مَعِينٍ، وأبو داودَ، وغيرُهما، وقال ابنُ المَدِينيِّ: «روَى أحاديثَ مَناكِيرَ»[(٤)].

قال الأثرَمُ: «سألتُ أبا عبدِ اللهِ عن حديثِ عليٍّ؟ فقال: «اضرِبْ عليه؛ فإنَّه حديثٌ مُنكَر»[(٥)].

وقال ابنُ تيميَّةَ: «وعَبَّادٌ يُروَى مِن طريقِهِ عن عليٍّ ما يُعلَمُ أنَّه كَذِبٌ عليه قطعًا؛ مثلُ هذا الحديثِ؛ فإنَّا نَعلَمُ أنَّ عليًّا كان أبرَّ وأصدقَ وأتقَى للهِ مِن أن يَكذِبَ، ويقولَ مثلَ هذا الكلامِ الذي هو كذبٌ ظاهرٌ، معلومٌ بالضرورةِ أنَّه كذب»[(٦)].

وقال الذهَبيُّ في «التلخيصِ»: «ليس على شرطِ واحدٍ منهما؛ بل ولا

(١) «السنن الكبرى» للنَّسَائيّ (٨٣٣٨).
(٢) «التاريخ الكبير» (٦/ ٣٢).
(٣) ينظر: «الموضوعات» لابن الجَوْزيّ (٢/ ٩٨).
(٤) ينظر: «تهذيب الكمال» (٢٢/ ٥١٢).
(٥) ينظر: «الموضوعات» لابن الجَوْزيّ (٢/ ٩٨).
(٦) «منهاج السُّنَّة» (٧/ ٤٤٤).

يَصِحُّ؛ بل حديثٌ باطلٌ؛ فتدبَّرْه»[(١)].

وقال ابنُ كَثِير: «وهذا الحديثُ منكَرٌ بكلِّ حالٍ، ولا يقولُهُ عليٌّ رضي الله عنه، وكيف يمكِنُ أن يصلِّيَ قبل الناسِ بسبعِ سِنِينَ؟! هذا لا يُتصوَّرُ أصلًا»[(٢)].

حديثٌ آخَرُ ـ وهو باطلٌ أيضًا ـ: أخرجه النَّسَائيُّ، عن عليِّ بنِ المُنذِرِ الكُوفيِّ، قال: حدَّثَنا ابنُ فُضَيلٍ، قال: حدَّثَنا الأَجلَحُ، عن عبدِ اللهِ بنِ أبي الهُذَيلِ، عن عليٍّ، قال: «ما أَعرِفُ أحدًا مِن هذه الأُمَّةِ عبدَ اللهَ بعد نبيِّها صلى الله عليه وسلم غيري، عبَدتُّ اللهَ قبل أن يعبُدَهُ أحدٌ مِن هذه الأُمَّةِ بسبعِ سِنِينَ»[(٣)].

وعلَّق الذهَبيُّ على هذا الحديثِ، فقال: «هذا باطلٌ؛ لأنَّ النبيَّ صلى الله عليه وسلم مِن أوَّلِ ما أُوحِيَ إليه آمَنَ به خَدِيجةُ وأبو بكرٍ وبلالٌ، وزيدٌ مع عليٍّ قبله بساعاتٍ أو بعده بساعاتٍ، وعبَدُوا اللهَ مع نبيِّه؛ فأين السبعُ سنينَ؟! ولعلَّ السمعَ أخطأ، فيكونُ أميرُ المؤمنِينَ قال: «عبَدتُّ اللهَ ولي سبعُ سنينَ»، ولم يَضبطِ الراوي ما سَمِعَ، ثم حَبَّةُ: شِيعيٌّ جَلْدٌ، قد قال ما يَعلَمُ بطلانَهُ: مِن أنَّ عليًّا كان معه بصِفِّينَ ثمانونَ بَدْريًّا»[(٤)].

أمَّا حديثُ الطَّيرِ[(٥)]، فقال الذهبيُّ: «بلَغَ عدَدُ مَن رواه عن أنسٍ بضعةً وتسعينَ نَفْسًا»[(٦)].

قلتُ: وأقوى أسانيدِهِ: ما رواه التِّرمِذيُّ، وأبو يَعْلَى، وغيرُهُما[(٧)]؛ مِن

---

(١) «مستدرَك الحاكم» (٣/ ١١٢/ الطبعة الهندية).
(٢) «البداية والنهاية» (٤/ ٦٧).
(٣) «السنن الكبرى» للنَّسائيّ (٨٣٣٩).
(٤) «مستدرَك الحاكم» (٣/ ١١٢/ الطبعة الهنديَّة).
(٥) «السنن الكبرى» للنَّسائيّ (٨٣٤١)، وحديثُ الطَّيْرِ هو المرويُّ عن أنسِ بنِ مالكٍ رضي الله عنه، أنَّ النبيَّ صلى الله عليه وسلم كان عنده طائرٌ، فقال: «**اللَّهُمَّ، ائْتِنِي بِأَحَبِّ خَلْقِكَ إِلَيْكَ يَأْكُلُ مَعِي هَذَا الطَّيْرَ**»؛ فجاء أبو بكرٍ فردَّه، وجاء عُمَرُ فردَّه، وجاء عليٌّ فأَذِنَ له. وقد رواه النَّسَائيُّ عن زكريَّا بنِ يحيى، قال: حدَّثَنا الحسَنُ بنُ حمَّادٍ، قال: حدَّثَنا مُسْهِرُ بنُ عبدِ الملكِ، عن عيسى بنِ عُمَرَ، عن السُّدِّيّ.
(٦) «التلخيص» (٣/ ١٣١)، وفيه: «وقد رواه عن أنسٍ جماعةٌ أكثرُ مِن ثلاثينَ نَفْسًا».
(٧) أخرجه التِّرمِذيّ (٣٧٢١)، وأبو يَعْلَى (٤٠٥٢).

طريقِ عيسى بنِ عمرَ، عن إسماعيلَ بنِ عبدِ الرحمٰنِ السُّدِّيِّ، عن أنس[١].

طريقٌ آخَرُ: أخرجه أبو يَعْلَى؛ مِن طريقِ جعفرِ بنِ سليمانَ، عن عبدِ اللهِ بنِ المثنَّى، عن عبدِ اللهِ بنِ أنس[٢].

قلتُ: وأكثرُ كتبِ النَّسَائيِّ ضعفًا، هو كتابُ «الخصائصِ»، والغالبُ على باقي كتبِهِ: قُوَّةُ الأحاديثِ التي يُورِدُها.

وقد توسَّع النَّسَائيُّ في شرحِ العِلَلِ في «الكبرى»، وخاصَّةً في كتابَيْ: «عمَلِ اليومِ والليلةِ»، و«عِشْرةِ النساءِ»، حتى عدَّه بعضُ أهلِ العلمِ مِن كتبِ العِلَل، وهو لا يصرِّحُ بتعليلاتِهِ غالبًا، وإنَّما يسوقُ الرواياتِ بقصدِ تعليلِ الأخبارِ، فيعلِّلُ بسَرْدِ الروايات.

❁ ❁ ❁

(١) وقد رواه النَّسَائيُّ؛ كما تقدَّم.
(٢) ينظر: «المطالب العالية» (١٦/١٠٨).

فصلٌ

في نقدِ الأحاديثِ وبيانِ عِلَلِها

وأمَّا ما يتعلَّقُ بنقدِ الأحاديثِ وبيانِ العِلَلِ، والشذوذِ والأوهام والأخطاءِ، فإنَّه يكونُ بالرجوعِ إلى كتبِ العِلَلِ والجرحِ والتعديلِ؛ حيثُ يَجِدُ كلامَ الأئمَّةِ في هذا الشأنِ، ومنهم: يحيى بنُ سعيدٍ القطَّانُ (ت١٩٨)، وعبدُ الرحمٰنِ بنُ مَهْديٍّ (ت١٩٨)، ويحيى بنُ مَعِينٍ (ت٢٣٣)، وعليُّ بنُ المَدِينيِّ (ت٢٣٤)، وأحمدُ بنُ حنبلٍ (ت٢٤١)، وغيرُهم؛ كما في «مقدِّمةِ الجَرْحِ والتعديلِ» لابنِ أبي حاتمٍ؛ فقد نقَلَ كلامَهم في العِلَلِ عندما ذكَرَ ترجمتَهُم؛ وهذا ممَّا يُعِينُ طالبَ العلمِ على معرِفةِ هذا الفنِّ والتمكُّنِ منه، فكلَّما كان الإنسانُ أكثرَ قراءةً في كتبِ الحديثِ، والجرحِ والتعديلِ، والعِلَلِ، كان أفهمَ وأقعدَ بهذا الفنِّ، ولمَّا لم يلاحِظْ هذا الأمرَ بعضُ طلَبةِ العلمِ أو المشتغِلِينَ بهذا الفنِّ، أصبَحَ في منهجِهِم ضعفٌ، ويكونُ فيما يصحِّحُهُ أو يحسِّنُهُ نظرٌ؛ لعدمِ مراعاةِ كثيرٍ مِن العللِ التي يُعَلُّ بها الخبر.

وكذلك مَن يتوسَّعُ في تقويةِ الأخبارِ الضعيفةِ، بالأسانيدِ الساقطةِ، وهذا غيرُ صحيحٍ؛ إذْ إنَّ الإسنادَ إذا كان فيه متروكٌ، فليس فيه فائدةٌ، وقد أتى هذا الضعفُ في منهجِ بعضِ المشتغِلِينَ بهذا الفنِّ؛ لعدَمِ الانتباهِ إلى طريقةِ الأئمَّةِ في الحكمِ على الأحاديث.

ومِن كُتُبِ الجرحِ والتعديلِ التي ينبغي الاهتمامُ بها، والاستفادةُ منها: «التاريخُ الكبيرُ» للبخاريِّ؛ ففيه كلامٌ كثيرٌ، سواءٌ في بيانِ عِلَلِ بعضِ الأحاديثِ، أو في الحكمِ عليها، وكذلك: «العِلَلُ الكبيرُ» للتِّرمذيِّ، و«العِلَلُ» لابنِ أبي حاتمٍ، و«العِلَلُ» للدارَقُطْنيِّ، وكذلك أيضًا: «الكاملُ» لابنِ عَدِيٍّ، و«الضعفاءُ الكبيرُ» للعُقَيليِّ؛ ففيهما بيانٌ لحكمِ كثيرٍ مِن الأحاديثِ، خاصَّةً

الأخيرَ؛ فإنَّه في كثيرٍ مِن الأحيانِ يقولُ: «الروايةُ في هذا البابِ فيها لِينٌ» أو يقولُ: «ليس له أصلٌ»، أو يقولُ: «لا يَصِحُّ في هذا شيءٌ»، أو يقولُ: «يُغْنِي عن هذا الحديثِ الضعيفِ أحاديثُ أخرى صحيحةٌ»، أو: «وفي البابِ أحاديثُ جِيَادٌ مِن غيرِ هذا الوجهِ، بخلافِ هذا اللفظ».

وإليك أمثلةً تبيِّنُ هذا الأمرَ:

قال العُقَيليُّ[(١)]: «**إبراهيمُ بنُ ثابتٍ القصَّارُ**: «**بَصْريّ**»:

«حدَّثَنا موسى بنُ إسحاقَ الأنصاريُّ، قال: حدَّثَنا عبدُ اللهِ بنُ عُمَرَ بنِ أَبَانٍ، قال: حدَّثَنا إبراهيمُ بنُ ثابتٍ القصَّارُ، قال: حدَّثَنا ثابتٌ البُنَانيُّ، عن أنسِ بنِ مالكٍ، قال: جاءت أمُّ أَيمَنَ مولاةُ رسولِ اللهِ ﷺ بطائرٍ، فوضَعَتْهُ، فقال لها رسولُ اللهِ ﷺ: «**مَا هَذَا؟**»، قالت: طائرٌ صنَعْتُهُ لك، فقال رسولُ اللهِ ﷺ: «**اللَّهُمَّ، ائْتِنِي بِأَحَبِّ خَلْقِكَ إِلَيْكَ يَأْكُلُ مَعِي**»؛ فجاء عليٌّ.

قال: ليس لهذا مِن حديثِ ثابتٍ أصلٌ، وقد تابَعَ هذا الشيخَ معلَّى بنُ عبدِ الرحمٰنِ، ورواه عن حمَّادِ بنِ سَلَمةَ، عن ثابتٍ، عن أنس.

حدَّثَنا الصائغُ، عن الحسَنِ الحُلْوانيِّ، عنه.

ومعلًّى عندهم يَكذِبُ، ولم يأتِ به ثقةٌ عن حمَّادِ بنِ سَلَمةَ، ولا عن ثقةٍ عن ثابت.

وهذا البابُ الروايةُ فيها لِينٌ وضعفٌ، لا نَعلَمُ فيه شيئًا ثابتًا[(٢)]؛ وهكذا قال محمَّدُ بنُ إسماعيلَ البخاريُّ». اهـ.

---

(١) «الضعفاء الكبير» (١/ ٤٦ ط. قلعجي)، (١/ ١٧٩ ط. السرساوي).

(٢) في ط. قلعجي: «لا نَعلَمُ فيه شيء ثابت»؛ والجادَّةُ أن يقالَ: «لا نَعلَمُ فيه شيئًا ثابتًا»، بألفِ تنوينِ النصبِ على لغةِ الجمهورِ؛ وهكذا ورَدَ على الجادَّةِ في ط. السِّرْسَاويّ.

وما وقَعَ في ط. القلعجي - إن لم يكُنْ فيه تغييرٌ مِن الناسخ أو الطابع - فله وجهٌ مِن العربيَّة؛ إذْ يخرَّجُ على لغةِ ربيعة؛ فإنَّهم يَحذِفُونَ ألفَ تنوينِ المنصوبِ نطقًا وخطًّا، وقفًا ووصلًا؛ فلا يُبدِلونَ مِن تنوينِ الاسمِ المنصوبِ ألفًا - كما يَفعَلُ جمهورُ العرَب - بل يَحذِفونَ التنوينَ، ويَقِفونَ بسكونِ الحرفِ الذي قبله؛ كالمرفوعِ والمجرورِ، ولا بُدَّ =

وقال أيضًا(١): «**سُوَيدُ بنُ إبراهيمَ أبو حاتمٍ**: «**بَصْريّ**»:

حدَّثَنا أحمدُ بنُ عليٍّ الأَبَّارُ، قال: حدَّثنا محمَّدُ بنُ موسى القطَّانُ، قال: سألتُ أبا سَلَمةَ عن حديثٍ لسُوَيدٍ أبي حاتمٍ، فقال: لم يكُنْ سُوَيدٌ بالصافي.

حدَّثَنا زكريَّا بنُ يحيى، قال: حدَّثَنا محمَّدُ بنُ المثنَّى، قال: ما سَمِعتُ عبدَ الرحمٰنِ يحدِّثُ عن سُوَيدٍ أبي حاتمٍ.

= مِن قراءتِهِ منوَّنًا في حالِ الوصل؛ غيرَ أنَّ الألفَ لا تُكتَبُ؛ لأنَّ الخطَّ مدارُهُ على الوقف؛ قال ابنُ جِنِّيْ في «الخصائصِ» (٢/ ٩٧): «ولم يَحْكِ سيبَوَيْهِ هذه اللغةَ، لكنْ حكاها الجماعةُ: أبو الحسَنِ [الأخفشُ]، وأبو عُبَيدةَ، وقُطْرُبٌ، وأكثرُ الكوفيِّين». اهـ.

وقد وقَعَ مِن ذلك في الأحاديثِ والآثارِ وكلامِ المحدِّثينَ وكلامِ العرَب: شيءٌ كثير؛ فقد قال النوَويُّ عن حديثِ البخاريِّ (٣٢٣٩)، ومسلم (١٦٥): «قولُهُ ﷺ: «وأُرِيَ مالكًا خازنَ النارِ»... ووقَعَ في أكثرِ الأصولِ: «مَالِكٌ» بالرفعِ [أي: على صورةِ المرفوع]؛ وهذا قد يُنكَرُ، ويقالُ: هذا لَحْنٌ لا يجوزُ في العربيَّة، ولكنْ عنه جوابٌ حسَنٌ، وهو أنَّ لفظةَ «مَالِكً» منصوبةٌ، ولكنْ أُسقِطَتِ الألفُ في الكتابة؛ وهذا يَفعَلُهُ المحدِّثون كثيرًا؛ فيكتُبونَ: «سَمِعتُ أَنَسً» بغيرِ ألف، ويَقرَؤُونَهُ بالنصب، وكذلك: «مَالِكً» كتَبُوهُ بغيرِ ألفٍ، ويَقرَؤُونَهُ بالنصبِ؛ فهذا ـ إن شاء اللهُ تعالى ـ مِن أحسَنِ ما يقالُ فيه، وفيه فوائدُ يُتنبَّهُ بها على غيرِه، واللهُ أعلم». «شرح النوَويِّ على مسلم» (٢/ ٢٢٧). وينظر نحوُهُ في (٨/ ٨٣، ٢٢٥).

ونقَلَ العَيْنيُّ في «عُمْدةِ القاري» (٦/ ٢٥٢) عن الكِرْمانيِّ قولَهُ في مثلِ هذا بعد تخريجِهِ على لغةِ ربيعةَ: «ومِثْلُهُ كثيرٌ في هذا «الصحيح» [يعني: «صحيحَ البخاريِّ»]؛ نحوُ: سَمِعتُ أَنَسً، ورأيتُ سالمً». وينظر أيضًا: (٨/ ٢٦٢)، و(٢٢/ ٨٧)، و«فتح الباري» (٩/ ٦٢١)؛ وشواهدُ لغةِ ربيعةَ أكثرُ مِن أن تُحصَى، شعرًا ونثرًا.

ويُنظَرُ في هذه اللغةِ وشواهدِها: «سر صناعة الإعراب» لابن جِنِّيْ (٢/ ٤٧٧ ـ ٤٧٩)، و«الخصائص» (٢/ ٩٧)، و«شواهد التوضيح والتصحيح» لابن مالك (ص٨٩، ٩١، ١٠٢ ـ ١٠٣ مبحث رقم ٦، ٧، ١٠)، و«المساعدْ، على تسهيلِ الفوائدْ» لابن عَقِيل (٤/ ٣٠٢ ـ ٣٠٣)، و«شرح قَطْر النَّدَى» لابن هشام (ص٣٥٦)، و«شرح الأُشْمُونيِّ على الألفيَّة» (٤/ ٣٥١)، و«هَمْع الهوامع» للسيوطي (٣/ ٤٢٧ باب الوقف)، و«خِزانة الأدَب» للبَغْدادي (١/ ٩٩)، (٤/ ٤٤٥ ـ ٤٤٧)، (١٠/ ٤٧٨).

(١) «الضعفاء الكبير» (٢/ ١٥٨ ط. قلعجي)، (٢/ ٥٨٢ ط. السرساوي).

ومِن حديثِهِ: ما حدَّثَناهُ محمَّدُ بنُ إسماعيلَ، قال: حدَّثنا طالوتُ بنُ عبَّادٍ، قال: حدَّثنا سُوَيدٌ أبو حاتم، عن قَتَادةَ، عن أنسٍ؛ أنَّ رجلًا لعَنَ بُرْغُوثًا عند النبيِّ ﷺ، فقال: «**لَا تَلْعَنْهُ؛ فَإِنَّهُ أَيْقَظَ نَبِيًّا مِنَ الأَنْبِيَاءِ لِلصَّلَاةِ**»، ولا يَصِحُّ في البراغيثِ عن النبيِّ ﷺ شيءٌ». اهـ.

وقال أيضًا[(١)]: «**عمرُ بنُ موسى الوَجِيهيّ**:

ومِن حديثِهِ: ما حدَّثَناهُ أحمدُ بنُ داودَ، قال: حدَّثَنا محمَّدُ بنُ سليمانَ لُوَيْنٌ، قال: حدَّثَنا بقيَّةُ، عن عمرَ بنِ موسى الوَجِيهيِّ، عن القاسم، عن أبي أُمَامةَ، قال: قال رسولُ اللهِ ﷺ: «**الأَكْلُ فِي السُّوقِ دَنَاءَةٌ**»؛ ولا يثبُتُ في هذا الحديثِ عن النبيِّ ﷺ شيءٌ». اهـ.

وقال أيضًا[(٢)]: «**عمرُ بنُ نَبْهانَ، عن قتَادة**:

وهذا الحديثُ حدَّثَناهُ محمَّدُ بنُ عليٍّ الصَّيْرَفيُّ، قال: حدَّثَنا العبَّاسُ بنُ عبدِ العظيم العَنْبَريُّ، قال: حدَّثَنا مسلمُ بنُ قُتَيبةَ، قال: حدَّثَنا عمرُ بنُ نَبْهانَ، عن قَتَادةَ، عن أنسٍ؛ قال: «رأيتُ النبيَّ ﷺ يصلِّي في نَعْلَيْهِ وخُفَّيْهِ، ورأيتُهُ يدعو بباطنِ كَفَّيْهِ وبظاهرِهما».

وقد رُوِيَ عن النبيِّ ﷺ؛ أنَّه صلَّى في خُفَّيْهِ ونَعْلَيْهِ، وأنَّه دعا بباطنِ كَفَّيْهِ وبظاهِرِهما مِن غيرِ هذا الوجهِ بإسنادٍ أصلَحَ مِن هذا».

فتبيَّن ممَّا تقدَّم: أنَّ الأئمَّةَ لم يَدَعُوا حديثًا إلا وقد بيَّنوا حُكْمَهُ صحَّةً وضعفًا؛ ومِن ثَمَّ: قد لا يَحتاجُ طالبُ العلمِ مع كلامِهم إلى كلامٍ آخَرَ؛ فليس مِن الصوابِ أن يترُكَ طالبُ العلمِ كلامَهم، ثم يَبحَثَ عن كلامٍ غيرِهم مِن المعاصِرين، وإنَّما الذي يَنبغي ـ كما سبَقَ وذكَرْتُ ـ أن يعتنِيَ طالبُ العلمِ بكلامِ الأئمَّةِ السابِقِينَ وحُكْمِهم على الأحاديثِ التي أورَدُوها، مع الاستفادةِ مِن كلامِ المعاصِرين.

۞ ۞ ۞

---

(١) «الضعفاء الكبير» (٣/ ١٩١ ط. قلعجي)، (٤/ ١٩٢ ـ ١٩٣ ط. السرساوي).
(٢) «الضعفاء الكبير» (٣/ ١٩٣ ط. قلعجي)، (٤/ ١٩٧ ط. السرساوي).

فصلٌ

في حديثِ الوَلِيّ

أخرَجَ البخاريُّ في «صحيحِهِ»، قال: حدَّثني محمَّدُ بنُ عثمانَ بنِ كَرَامةَ، حدَّثَنا خالدُ بنُ مَخْلَدٍ، حدَّثَنا سليمانُ بنُ بلالٍ، حدَّثني شَرِيكُ بنُ عبدِ اللهِ بنِ أبي نَمِرٍ، عن عطاءٍ، عن أبي هُرَيرةَ؛ قال: قال رسولُ اللهِ ﷺ: «**إِنَّ اللهَ قَالَ: مَنْ عَادَى لِي وَلِيًّا، فَقَدْ آذَنْتُهُ بِالحَرْبِ، وَمَا تَقَرَّبَ إِلَيَّ عَبْدِي بِشَيْءٍ أَحَبَّ إِلَيَّ مِمَّا افْتَرَضْتُ عَلَيْهِ، وَمَا يَزَالُ عَبْدِي يَتَقَرَّبُ إِلَيَّ بِالنَّوَافِلِ حَتَّى أُحِبَّهُ، فَإِذَا أَحْبَبْتُهُ كُنْتُ سَمْعَهُ الَّذِي يَسْمَعُ بِهِ، وَبَصَرَهُ الَّذِي يُبْصِرُ بِهِ، وَيَدَهُ الَّتِي يَبْطِشُ بِهَا، وَرِجْلَهُ الَّتِي يَمْشِي بِهَا، وَإِنْ سَأَلَنِي لَأُعْطِيَنَّهُ، وَلَئِنِ اسْتَعَاذَنِي لَأُعِيذَنَّهُ، وَمَا تَرَدَّدْتُ عن شَيْءٍ أَنَا فَاعِلُهُ تَرَدُّدِي عَنْ نَفْسِ المُؤْمِنِ؛ يَكْرَهُ المَوْتَ وَأَنَا أَكْرَهُ مَسَاءَتَهُ**»[(١)].

هذا حديثٌ عظيمٌ، قد خرَّجه البخاريُّ كما تقدَّم، وصحَّحه غيرُهُ مِن الأئمَّةِ كما سيأتي ـ إن شاء الله تعالى ـ **وفي هذا الحديثِ بعضُ الكلامِ سأذكُره، ثم أجيبُ عنه، فأقول وباللهِ تعالى التوفيق**:

هذا الحديثُ لم يَرْوِهِ عن سليمانَ بنِ بلالٍ سوى خالدِ بنِ مَخْلَدٍ، ولم يَرْوِهِ عن خالدٍ إلا محمَّدُ بنُ عثمانَ بنِ كَرَامةَ؛ ولذا قال ابنُ رجَبٍ: «وهو مِن غرائبِ «الصحيح»، تفرَّد به ابنُ كَرَامةَ عن خالد»[(٢)].

أوَّلًا: مِن حيثُ الإسنادُ:

محمَّدُ بنُ عثمانَ بنِ كَرَامةَ: هو العِجْليُّ الكوفيُّ مَوْلاهم، ثقةٌ جليلٌ، أثنى عليه الأئمَّةُ، ولم أَقِفْ على أحدٍ تكلَّم فيه.

---

(١) «صحيح البخاري» (٦٥٠٢).

(٢) «جامع العلوم والحكم» (٢/ ٣٣٠).

وقد أخرَجَ البخاريُّ له هذا الحديثَ الذي معنا، وحديثًا آخرَ في قصَّةِ رجمِ اليهوديِّ واليهوديَّة[١].

وروايةُ محمَّدِ بنِ عثمانَ بنِ كَرَامةَ، عن خالدِ بنِ مَخْلَدٍ: قد تكونُ أقوى مِن روايةِ غيرِه عنه؛ لأنَّه كوفيٌّ بلَديُّ خالدٍ، وهذا مستفادٌ مِن كلامِ ابنِ عَدِيٍّ؛ فإنَّه بعد أن ساق بعضَ الأحاديثِ التي استنكَرَها على خالدِ بنِ مَخْلَدٍ.

قال: «وهذه الأحاديثُ التي ذكَرْتُها عن مالكٍ وعن غيرِه، لعلَّه ـ توهُّمًا منه ـ أنَّه كما يَرْويه، أو حمل على حِفْظِه؛ لأنِّي قد اعتبَرْتُ حديثَه، وأَرْوَى الناسِ عنه مِن الكوفيِّينَ: محمَّدُ بنُ عثمانَ بنِ كَرَامةَ، ومِن الغرباءِ: أحمدُ بنُ سعيدٍ الدارِميُّ، وعندي مِن حديثِهما عن خالدٍ صدرٌ صالحٌ، ولم أجِدْ في كتبِه أنكَرَ ممَّا ذكَرْتُهُ، فلعلَّه توهُّمٌ منه، أو حمل على الحفظِ، وهو عندي إن شاء الله، لا بأسَ به»[٢].

خالدُ بنُ مَخْلَدٍ: القَطَوانيُّ، أبو الهيثمِ البَجَليُّ مَوْلاهم الكوفيُّ، روَى عن الطبَقَةِ الوسطى مِن أتباعِ التابعين، منهم الإمامُ مالكٌ، وسليمانُ بنُ بلالٍ، وعليُّ بنُ صالحِ بنِ حَيٍّ، وعليُّ بنُ مُسْهِرٍ، ومحمَّدُ بنُ جعفرِ بنِ أبي كَثيرٍ، وغيرُهم.

وروَى عنه جمعٌ؛ منهم: إسحاقُ بنُ راهَوَيْهِ، والبخاريُّ، وعبَّاسُ بنُ عبدِ العظيم، وعبَّاسٌ الدُّوريُّ، وابنا شَيْبَةَ، وعبدُ بنُ حُمَيدٍ، وابنُ نُمَيرٍ، وغيرُهم، وقد خرَّجَ له الجماعة[٣].

قال ابنُ مَعِينٍ في روايةِ الدارِميِّ: «ما به بأس»[٤]، وقال عثمانُ بنُ أبي

(١) أخرجه البخاري (٦٨١٩)، عن محمَّدِ بنِ عثمانَ بنِ كَرَامةَ، عن خالد بن مَخْلَدٍ، عن سليمانَ، عن عبد اللهِ بنِ دينارٍ، عن ابن عمر رضي الله عنهما.
(٢) «الكامل في ضعفاء الرجال» (٤/ ٣١٢ ط. السرساوي).
(٣) ينظر: «تهذيب الكمال» (٨/ ١٦٣ ـ ١٦٥).
(٤) «تاريخ الدارِمي» (٣٠١)، و«الجرح والتعديل» (٣/ ٣٥٤).

شَيْبَةَ: «ثقةٌ صَدُوق»(١)، وقال أبو داودَ: «صدوقٌ يتشيَّع»(٢)، وقال صالحُ بنُ محمَّدٍ الأَسَديُّ: «ثقةٌ في الحديثِ، إلا أنَّه كان متَّهَمًا بالغُلُوِّ»(٣)، وذكَرَهُ ابنُ حِبَّانَ في «الثقات»(٤).

وقال ابنُ عَدِيٍّ: «هو مِن المُكْثِرينَ فِي محدِّثي الكوفةِ، وهو عندي إنْ شاء اللهُ لا بأسَ به»(٥).

وأمَّا الذين تكلَّموا فيه، فقد تكلَّموا فيه لأمرَيْن:

الأمرُ الأوَّلُ: روايةُ المنكَرات.

الأمرُ الثاني: تشيُّعُه.

وممَّن تكلَّم فيه: الإمامُ أحمدُ؛ فقد قال عنه: «له أحاديثُ مَناكِيرُ»(٦)، وقال ابنُ سعدٍ: «وكانت عنده أحاديثُ عن رجالِ أهلِ المدينةِ، وكان متشيِّعًا... وكان مُنكَرَ الحديثِ في التشيُّعِ مفرِطًا، وكَتَبوا عنه ضرورةً»(٧)، وقال الجُوزْجَانيُّ: «كان شتَّامًا، معلِنًا بسوءِ مذهبِه»(٨)، وذكَرَهُ الساجيُّ، وأبو العرَبِ، والعُقَيليُّ في «الضعفاءِ»، ولم يذكُرِ العُقَيليُّ إلا قولَ أحمدَ السابقَ، ولم يذكُرْ له شيئًا مِن المَناكِير.

والذي يَظهَرُ لي: أنَّه صَدُوقٌ، وخاصَّةً في سليمانَ بنِ بلالٍ، وأنَّ الأصلَ في حديثِهِ: الاستقامةُ حتى يتبيَّنَ أنَّه أخطأ؛ ويدُلُّ على هذا ما يلي:

أوَّلًا: توثيقُ بعضِ الحُفَّاظِ له؛ كما تقدَّم.

ثانيًا: احتجاجُ الشيخَيْنِ به.

ثالثًا: فيما يتعلَّقُ بالمتكلِّمينَ فيه؛ فالإمامُ أحمدُ لم يقُلْ عنه: «مُنكَرُ الحديث»، وإنَّما قال: «له أحاديثُ مَناكِيرُ»، وبين العبارتَيْنِ فرقٌ.

وأنا أَذهَبُ إلى أنَّ له ما يُستنكَرُ، لكنَّ الذي يَظهَرُ: أنَّها قليلةٌ في جَنْبِ

---

(١) «تاريخ أسماء الثقات» (٣١٦).
(٢) «سؤالات الآجُرِّيّ» (٣٧١).
(٣) ينظر: «تهذيب التهذيب» (١/ ٥٣٢).
(٤) «الثقات» (٨/ ٢٢٤).
(٥) «الكامل» (٣/ ٣٦).
(٦) «العلل ومعرفة الرجال» (١٤٠٣).
(٧) «الطبَقات الكبرى» (٨/ ٥٣٠).
(٨) «أحوال الرجال» (١٠٨).

ما روى، خاصَّةً وأنَّه قد وُصِفَ بالإكثارِ؛ كما تقدَّم في كلامِ ابنِ عَدِيٍّ، والعِجْليّ.

وأمَّا قولُ ابنِ سعدٍ: «مُنكَرُ الحديثِ»، فإنَّ ابنَ سعدٍ قد يتشدَّدُ أحيانًا، إضافةً إلى ميلِهِ عن أهلِ الكوفةِ، إلى أهلِ المدينةِ؛ قال الحافظُ ابنُ حجَرٍ في «الفتحِ»: «ولكنَّ ابنَ سعدٍ يقلِّدُ الواقِديَّ، والواقِديُّ على طريقةِ أهلِ المدينةِ في الانحرافِ على أهلِ العراقِ؛ فاعلَمْ ذلك، ترشُدْ إن شاء الله»(١).

وقولُهُ: «مُنكَرُ الحديثِ»، فيه نظَرٌ بيِّنٌ، وقد تقدَّم قولُ الإمامِ أحمد.

وقال أبو حاتمٍ: «لخالدِ بنِ مَخْلَدٍ أحاديثُ مَناكِيرُ، ويُكتَبُ حديثُه»(٢)، وقال الأَزْديُّ: «في حديثِهِ بعضُ المَناكِيرِ، وهو عندنا في عِدَادِ أهلِ الصِّدْق»(٣).

قلتُ: الإمامُ أحمدُ، وأبو حاتمٍ: مقدَّمانِ على ابنِ سعدٍ، وقولُهما أقربُ إلى الإنصافِ؛ ويؤيِّدُ ذلك: ما تقدَّمَ عن الأَزْديِّ؛ ولذا قال ابنُ عَدِيٍّ - بعد أن تتبَّع حديثَه، وبيَّن بعضَ أخطائِه -: «وهذه الأحاديثُ التي ذكَرْتُها عن مالكٍ وعن غيرِهِ، لعلَّه - توهُّمًا منه - أنَّه كما يَرْويه، أو حمل على حِفْظِه؛ لأنِّي قد اعتبَرْتُ حديثَهُ، وأَرْوَى الناسِ عنه مِن الكوفيِّينَ: محمَّدُ بنُ عثمانَ بنِ كَرَامةَ، ومِن الغرباءِ: أحمدُ بنُ سعيدٍ الدارِميُّ، وعندي مِن حديثِهِما عن خالدٍ صدرٌ صالحٌ، ولم أجِدْ في كتبِهِ أنكَرَ ممَّا ذكَرْتُهُ، فلعلَّه توهُّمٌ منه، أو حمل على الحفظِ، وهو عندي إن شاء الله، لا بأسَ به»(٤).

وأمَّا الجُوزْجَانيُّ: فمعروفٌ انحرافُهُ عن أهلِ الكوفة.

وأمَّا الساجيُّ: فعنده بعضُ التشدُّد.

وأمَّا العُقَيليُّ: فقد نقَلَ كلامَ الإمامِ أحمدَ فقطْ.

---

(١) «فتح الباري» (١/ ٤٤٣).

(٢) هذه العبارةُ فيها نظَرٌ، وهكذا نقَلَها الباجيُّ في «التعديل والتجريح» (٢/ ٥٦٦) عن أبي حاتم، والذي في «الجرحِ والتعديل»: «يُكتَبُ حديثُه»، ويبدو أنه جمَعَ بين عبارةِ أحمدَ وأبي حاتم.

(٣) ينظر: «تهذيب التهذيب» (١/ ٥٣٢).

(٤) «الكامل في ضعفاء الرجال» (٤/ ٣١٢ ط. السرساوي).

وأمَّا ما يتعلَّقُ بالتشيُّع:

فلا شكَّ: أنَّ أهلَ الكوفةِ ـ وخالدٌ منهم ـ يكثُرُ عندهم التشيُّعُ، ولا يُختلَفُ أنَّ خالدًا عنده تشيُّعٌ، ولكنْ هل هو مِن الغُلاةِ أم لا؟:

فالذين وَصَفوهُ بالإفراطِ والغُلُوِّ: قد وُصِفُوا بالانحرافِ عن أهلِ الكوفةِ؛ كابنِ سعدٍ، والجُوزْجانيِّ، وأمَّا العِجْليُّ وهو بلَدِيُّهُ، فقد قال: «فيه قليلُ تشيُّع»[(١)].

قلتُ: وقد جاء ما يدُلُّ على القولِ الأوَّلِ؛ ففي «التهذيبِ»[(٢)]: «قال الأَعْيَنُ: «قلتُ له: عندك أحاديثُ في مناقبِ الصحابة؟ قال: قُلْ: في المَثالِبِ، أو المَثاقِبِ»؛ يعني: بالمثلَّثةِ، لا بالنونِ».

فإنْ ثبَتَ هذا، فإنَّه يؤيِّدُ القولَ الأوَّلَ، ولكنْ لا أدري عن صحَّةِ السنَدِ إليه، والأَعيَنُ لا أدري مَن هو، ولعلَّه محمَّدُ بنُ الحسَنِ بن عتَّابٍ البغداديُّ؛ فإنَّه مِن هذه الطبَقةِ، وهو صَدُوق.

❁ ❁ ❁

---

(١) «معرفة الثقات» (٣٩٤).

(٢) (١/ ٥٣٢).

فصلٌ

في الأحاديثِ التي استنْكَرَها عليه ابنُ عَدِيّ

ذكَرَ ابنُ عَدِيٍّ له أحَدَ عشَرَ حديثًا:

أحدُها: مكرَّر.

وحديثٌ آخَرُ منها: ليست العِلَّةُ فيه مِن خالدٍ، ولعلَّها مِن أحمدَ بنِ يوسفَ الملقَّبِ بحَمْدانَ؛ كما قال صالحٌ جَزَرة.

وثالثُها: قال عنه ابنُ عَدِيٍّ[(١)]: «وهذا الحديثُ بهذا الإسنادِ يَرْويهِ سليمانُ بنُ بلالٍ، وأظنُّ أنَّ غيرَ خالدٍ قد رواه عنه أيضًا».

ورابعُها: فيه شيخُ خالدٍ: موسى بنُ يعقوبَ الزَّمْعيُّ، وهو متروكُ الحديث[(٢)].

وأمَّا السبعةُ الباقيةُ: فمتونُها صحيحةٌ، ولكنَّ خالدًا أخطأ فيها مِن جهةِ الإسناد:

الأوَّلُ: حديثُ: «**السَّفَرُ قِطْعَةٌ مِنَ العَذَابِ**»[(٣)]؛ فقد أخطَأَ في شيخِ مالكٍ، فرواه عنه، عن سُهَيلٍ، عن أبيه، عن أبي هُرَيرةَ رضي الله عنه.

قال ابنُ عَدِيٍّ[(٤)]: «إنَّما يَرْويهِ مالكٌ في «الموطَّأ»[(٥)]، عن سُمَيٍّ، عن أبي صالحٍ».

---

(١) «الكامل» (٤/ ٣١١).

(٢) ينظر: «تهذيب الكمال» (٢٩/ ١٧١ ـ ١٧٢).

(٣) أخرجه ابن عَدِيٍّ في «الكامل» (٤/ ٣٠٧). وقد رواه خالدُ بنُ مَخْلَدٍ على الصوابِ أيضًا، عن مالك، عن سُمَيٍّ، عن أبي صالحٍ، عن أبي هُريرةَ؛ أخرجه الدارِميُّ (٢٧١٢).

(٤) «الكامل» (٤/ ٣٠٧).

(٥) «الموطَّأ» (٢/ ٩٨٠). وأخرجه البخاري (٣٠٠١، ٥٤٢٩)، ومسلم (١٩٢٧)؛ مِن طريقِ مالك، عن سُمَيّ، به.

الثاني: حديثُ: «**لَا يَمْنَعَنَّ أَحَدُكُمْ جارَهُ أَنْ يَضَعَ خَشَبَةً في جِدَارِهِ**»[١]؛ فقد أخطأ فيه كذلك في شيخ مالكٍ، فجعَلَهُ عن أبي الزِّنادِ، عن الأعرجِ، وهو في «الموطَّأ»[٢]، عن الزُّهْريِّ، عن الأعرجِ، عن أبي هُرَيرة رضي الله عنه.

الثالثُ: حديثُ: «**البَيِّعَانِ بِالخِيَارِ مَا لَمْ يَتَفَرَّقَا**»[٣]؛ فقد أخطأ في إسنادِهِ عن مالكٍ؛ فجعَلَهُ عن أبي الزِّنادِ، عن الأَعْرَجِ، عن أبي هُرَيرةَ، وهو عن نافعٍ، عن ابنِ عمرَ رضي الله عنهما[٤].

الرابعُ: حديثُ أنَّ النبيَّ ﷺ: «**قَطَعَ فِي مِجَنٍّ قِيمَتُهُ ثَلَاثَةُ دَرَاهِمَ**»؛ فكذلك، لكنْ بيَّن ابنُ عَدِيٍّ[٥]: أنَّه لم يكتُبْهُ إلا عن وَصِيفٍ، فإن كان قد تفرَّد به عن خالدٍ، فالخطأُ منه؛ فأين أصحابُ خالدٍ منه؟!

الخامسُ: حديثُ: «**كُلُّ مُسْكِرٍ حَرَامٌ، وَكُلُّ مُسْكِرٍ خَمْرٌ**»[٦]؛ فهو في «الموطَّأ» موقوفٌ، ورواه خالدٌ مرفوعًا.

قلتُ: وهذا الحديثُ صحيحٌ مرفوعًا، والإمامُ مالكٌ قد يُوقِفُ الأخبارَ؛ كما هو معلومٌ عنه، فتَجِدُ بعضَ الأحاديثِ موقوفةً في «الموطَّأ»، وهي مرفوعةٌ عن مالكٍ خارجَ «الموطَّأ»؛ فالأمرُ في هذا قريبٌ، ولا يُعَدُّ مثلُ هذا ممَّا يُستنكَرُ على خالد.

---

(١) أخرجه ابنُ جَريرٍ في «تهذيبِ الآثار» مسنَد ابن عبَّاس (٢/ ٧٧٩)، والطحاويُّ في «شرح مُشكِلِ الآثار» (٦/ ٢٠٢ ـ ٢٠٣)، وأبو نُعيم في «أخبار أَصبهان» (٢/ ٢٦٩).

(٢) «الموطَّأ» (٢/ ٧٤٥). وأخرجه البخاري (٢٤٦٣)، ومسلم (١٦٠٩)؛ مِن طريق مالك، عن ابن شِهَاب، به.

(٣) أخرجه ابن عَدِيٍّ في «الكامل» (٤/ ٣٠٨).

(٤) أخرجه مالك في «الموطَّأ» (٢/ ٦٧١)؛ ومِن طريقِهِ البخاريُّ (٢١١١)، ومسلم (١٥٣١).

(٥) «الكامل» (٤/ ٣٠٩).

(٦) أخرجه ابن عَدِي في «الكامل» (٤/ ٣٠٩).
وأخرجه مالكٌ في «الموطَّأ» روايةِ أبي مُصعَب الزُّهْري (١٨٤٤)؛ ومِن طريقِهِ النَّسائيُّ (٥٦٩٩) عن نافع، عن ابن عُمَرَ، موقوفًا.
وأخرجه مسلم (٢٠٠٣)؛ مِن طريق أيُّوب، وموسى بن عُقْبَةَ، وعُبَيدِ اللهِ بنِ عُمَرَ، عن نافع، عن ابن عُمَر، مرفوعًا.

السادسُ: رواه خالدٌ، عن مالكٍ، عن سُهَيلٍ، عن أبيه، عن أبي هُرَيرةَ: «**إِذَا سَافَرْتُمْ فِي الخِصْبِ**...»[(١)]؛ وهذا الحديثُ صحيحٌ، قد خرَّجه مسلمٌ مِن طريقِ جَريرٍ والدَّرَاوَرْديِّ، عن سُهَيلٍ، به[(٢)]، ورواه غيرُ مسلمٍ أيضًا[(٣)].

السابعُ: حديثُ: «**إِذَا عَرَّسْتُمْ بِاللَّيْلِ**...»[(٤)]؛ فقد رواه خالدٌ، عن مالكٍ، عن سُهَيلٍ، عن أبيه، عن أبي هُرَيرةَ؛ وهو صحيحٌ عن سُهَيلٍ؛ فقد أخرجه مسلمٌ[(٥)]، وابنُ خُزَيمةَ[(٦)]، والنَّسَائيُّ في «الكبرى»[(٧)]؛ مِن طريقِ جَرِيرٍ، عن سهيلٍ، به[(٨)].

وبهذا يَظهَرُ: أنَّ هذه المتونَ مستقيمةٌ، وإنَّما أخطأ خالدٌ في راوٍ أو أكثرَ، وهذه الأخطاءُ لا تُعتبَرُ كثيرةً في جنبِ ما روَى مِن الحديثِ الكثيرِ.

وقد وثَّق خالدًا مِن أهلِ الكوفةِ: عثمانُ بنُ أبي شَيْبةَ[(٩)]، والعِجْليُّ[(١٠)]؛ وهما أدرى به مِن غيرِهِما، وقد روى عنه أيضًا ابنُ نُمَيرٍ[(١١)]، وهو مقدَّمٌ في الكوفيِّين.

وقال الذهَبيُّ[(١٢)]: «وهو شِيعيٌّ صَدُوقٌ، يأتي بغرائبَ وبمناكيرَ»[(١٣)].

(١) أخرجه أبو عَوَانةَ في «مستخرَجِه» (٧٥١٥)، والطحاويُّ في «شرح مُشكِل الآثار» (١/ ١٠٧)، وابن عَدِيٍّ في «الكامل» (٤/ ٣٠٩ ـ ٣١٠).
(٢) أخرجه مسلم (١٩٢٦).
(٣) أخرجه أبو داود (٢٥٦٩)، والتِّرمِذي (٢٨٥٨)، والنَّسَائي في «الكبرى» (٨٧٦٣).
(٤) أخرجه أبو عَوَانةَ في «مستخرَجِه» (٧٥١٥)، والطحاويُّ في «شرح مُشكِل الآثار» (١/ ١٠٧)، وابن عَدِيٍّ في «الكامل» (٤/ ٣٠٩ ـ ٣١٠).
(٥) «صحيح مسلم» (١٩٢٦).
(٦) «صحيح ابن خُزَيمة» (٢٥٥٧).
(٧) «السنن الكبرى» (٨٧٦٣).
(٨) وأخرجه ابن خُزَيمة (٢٥٥٦)؛ مِن طريق الدَّرَاوَرْديِّ، والبَيْهَقيُّ (٥/ ٢٥٦)؛ مِن طريق إبراهيمَ بنِ طَهْمانَ، وأبو عَوَانةَ (٧٥١٤)؛ مِن طريقِ إسماعيلَ بنِ جعفر؛ ثلاثتُهم عن سُهَيلٍ، به. وهذا الحديث، والذي قبله واحد.
(٩) «تاريخ أسماء الثِّقَات» لابن شاهين (٣١٦).
(١٠) «معرفة الثِّقَات» (٣٩٤).
(١١) أخرجه مسلم (١٢٢٩).
(١٢) «تذكرة الحفاظ» (١/ ٤٠٧).
(١٣) ولعلَّ هذا إشارةٌ منه لحديثِ الوَلِيِّ.

ولم يخرِّجْ له البخاريُّ في «صحيحِهِ»، إلا مِن روايتِهِ عن سليمانَ بنِ بلالٍ[(١)]، ما عدا ثلاثةَ أحاديثَ؛ أحدُها: عن المُغيرةِ بنِ عبدِ الرحمٰنِ[(٢)]، واثنانِ: عن عليِّ بنِ مُسْهِرٍ[(٣)]، تُوبعَ على أحدِهِما.

سليمانُ بنُ بلالٍ: المَدَنيُّ، ثقةٌ جليلٌ، خرَّج له الجماعة.

شَرِيكُ بنُ عبدِ اللهِ بنِ أبي نَمِرٍ: هو القُرَشيُّ، وقيل: اللَّيْثيُّ أبو عبدِ اللهِ المدَنيُّ، روَى عن جمعٍ، منهم: أنسُ بنُ مالكٍ رضي الله عنه، ولم يُذكَرْ أنَّه روى عن غيرِهِ مِن الصحابةِ، وروَى عن بعضِ أقرانِهِ؛ بل قد روَى عمَّن هو أصغرُ منه؛ وهذا دليلٌ على حِرْصِهِ على العلم، واهتمامِهِ بالروايةِ؛ ولذا قال ابنُ سعدٍ: «كان ثقةً كثيرَ الحديث»[(٤)]، وروَى عنه جمعٌ بعضُهُم مَن هو أكبرُ منه؛ كسعيدٍ المَقْبُريِّ، وهذا يدُلُّ على شُهْرتِهِ في الرواية.

وأمَّا ما يتعلَّقُ بضَبْطِهِ: فقد اختلَفَ فيه الحُفَّاظُ بعضَ الشيء:

فوثَّقه: ابنُ سعدٍ كما تقدَّم، وأبو داودَ في روايةِ الآجُرِّيِّ[(٥)]، وذكَرَهُ ابنُ حِبَّانَ في «الثقات»[(٦)]، وقال: «ربَّما أخطأ»، وقال ابنُ مَعِينٍ[(٧)]، والنَّسَائيُّ[(٨)]: «ليس به بأسٌ»، وقال ابنُ عَدِيٍّ: «إذا روَى عنه ثقةٌ، فإنَّه لا بأسَ بروايتِهِ»[(٩)].

وكان يحيى بنُ سعيدٍ القطَّانُ لا يحدِّثُ عنه[(١٠)]، وقال ابنُ الجارُودِ:

---

(١) برقم: (٦٢)، (١٩٩)، (٢١٥)، (٢٢١)، (٧٠٨)، (١٦٧٤)، (١٧٢٠)، (١٨٣٦)، (١٨٧٢)، (١٨٩٦)، (٢٥٧١)، (٢٦١٩)، (٣٣٢٠)، (٣٧٣٠)، (٣٧٩١)، (٤١٤٧)، (٤٤٢٢)، (٤٤٩٠)، (٤٨٣٠)، (٥٢٠١)، (٥٧٤٧)، (٥٩٨٨)، (٦٢٠٤)، (٦٣٦٩)، (٦٥٠٢)، (٦٨١٩)، (٧٢٣١)، (٧٣٧٩)، (٧٤٣٠).

(٢) برقم: (٣٤٢٤).

(٣) برقم: (٣٧١٧)، (٣٩٠٩).

(٤) «الطبَقات الكبرى» (٧/ ٤٨٨).

(٥) ينظر: «تهذيب التهذيب» (٢/ ١٦٦).

(٦) «الثقات» لابن حِبَّانَ (٤/ ٣٦٠).

(٧) «تاريخ ابن معين» رواية الدُّوري (٨٧٢)، ورواية الدارِمي (٤٢٠). وينظر: «سير أعلام النبلاء» (٦/ ١٥٩ ط. الرسالة).

(٨) ينظر: «تهذيب الكمال» (١٢/ ٤٧٦)، و«سير أعلام النبلاء» (٦/ ١٥٩ ط. الرسالة).

(٩) «الكامل في ضعفاء الرجال» (٦/ ١٠٩ ط. السرساوي).

(١٠) ينظر: «تهذيب التهذيب» (٢/ ١٦٦).

«ليس به بأسٌ، وليس بالقويّ»[(١)]، وقال النَّسَائيُّ وابنُ مَعِينٍ أيضًا في روايةٍ أخرى عنهما: «ليس بالقويّ»[(٢)].

قلتُ: والذي يَظهَرُ أنَّه صَدُوقٌ، وأنَّ الأصلَ في حديثِهِ الاستقامةُ، حتى يتبيَّنَ خلافُ ذلك؛ **والدليلُ على ذلك**:

أوَّلًا: أنَّ هذا القولَ هو قولُ كِبَارِ الحُفَّاظِ؛ فالجمهورُ على تقويتِهِ أو توثيقِه.

ثانيًا: أنَّ هذا القولَ هو القولُ الوسَطُ فيه؛ فهو لا يصِلُ إلى درَجةِ الثِّقةِ؛ لأنَّ له بعضَ الأوهامِ؛ ولذا قال ابنُ حِبَّانَ: «ربَّما أخطأ»، وأشار إلى هذا ابنُ عَدِيٍّ بقولِهِ: «إذا روى عنه ثقةٌ، فإنَّه لا بأسَ بروايتِه».

وأمَّا الجوابُ عن امتناعِ يحيى بنِ سعيدٍ القطَّانِ عن الروايةِ عنه: فيحيى معروفٌ بأنَّه قد يتشدَّدُ في بعضِ الأحيانِ، ولعلَّ بعضَ الأوهامِ التي وقَعَتْ في حديثِ شَرِيكٍ هي التي أدَّتْ إلى امتناعِ يحيى عن الروايةِ عنه.

وأمَّا قولُ النَّسَائيِّ وابنِ مَعِينٍ: «ليس بالقويّ»، فقد تقدَّم عنهما في روايةٍ أخرى أنَّهما قالا: «ليس به بأس»، فهذه الروايةُ تفسَّرُ بها الروايةُ السابقةُ؛ فالحُفَّاظُ أحيانًا يستعمِلون مصطلَحَ: «ليس بالقويِّ»؛ بمعنى: أنَّه لم يبلُغِ القوَّةَ التامَّةَ، وإنَّما دون ذلك بعضَ الشيءِ؛ ويؤيِّدُ هذا: قولُ ابنِ الجارُودِ: «ليس به بأسٌ، وليس بالقويِّ»؛ أي: ليس بالقويِّ تمامَ القُوَّةِ، وهذا ما أشار إليه ابنُ حِبَّانَ كما تقدَّم عندما قال: «ربَّما أخطأ».

قلتُ: ومِن أخطائِهِ حديثُ الإسراءِ المشهورُ الذي رواه عن أنسٍ[(٣)]، فقد غَلِطَ في عدَّةِ مواضعَ منه، وعندما ذكَرَهُ ابنُ عَدِيٍّ لم يستنكِرْ عليه إلا حديثًا

---

(١) ينظر: «تهذيب التهذيب» (٢/ ١٦٦).

(٢) «الضعفاء والمتروكين» لابن الجَوْزي (١٦٢٤). وينظر: «سير أعلام النبلاء» (٦/ ١٥٩ ط. الرسالة).

(٣) ينظر كلامُ ابنِ القيِّم في «زاد المعاد» (١/ ٩٩ ـ ١٠٠)، و(٣/ ٤٢)، وغيرِهما، وكذا كلامُ ابنِ حجَرٍ في «الفتح» (١٣/ ٤٨٥ ـ ٤٨٦).

واحدًا، قلتُ: والحملُ فيه على مسلِمِ بنِ خالدٍ الزَّنْجيِّ، وهو مِن أهلِ الفقهِ، ولكنَّ فيه ضعفًا.

وممَّا يقوِّي شَرِيكَ بنَ عبدِ اللهِ بنِ أبي نَمِرٍ: روايةُ مالكٍ عنه، وتخريجُ البخاريِّ له، مع احتجاجِهِ به، وقد قال ابنُ حجَرٍ: «احتجَّ به الجماعةُ، إلا أنَّ في روايتِهِ عن أنسٍ لحديثِ الإسراءِ مواضعَ شاذَّة»(١).

وأمَّا عطاءٌ: فهو ابنُ يَسارٍ المَدَنيُّ الهلاليُّ مولى ميمونةَ، وهو ثقةٌ جليلٌ، كان مِن أهلِ الفضلِ والعلمِ، ورُوِيَ أنَّه ابنُ رَباحٍ، والأوَّلُ أصحّ(٢).

وهذا الحديثُ قد أخرجه البخاريُّ في «صحيحِهِ»، ولم أَقِفْ على أحدٍ ممَّن تقدَّم مِن الحُفَّاظِ استنكَرَهُ، ولا الدارَقُطْنيَّ(٣)؛ بل نصَّ الخطيبُ على صحَّتِه، فقال: «هذا حديثٌ صحيحٌ غريبٌ؛ مِن حديثِ عطاءِ بنِ أبي رَباحٍ، عن أبي هُرَيرةَ، ومِن حديثِ شَرِيكِ بنِ عبدِ اللهِ بنِ أبي نَمِرٍ، عن عطاءٍ، انفرَدَ بروايتِهِ: سليمانُ بنُ بلالٍ عنه، ولا نَعلَمُ رواه عن سليمانَ إلا خالدُ بنُ مَخْلَدٍ القَطَوانيُّ، رواه البخاريُّ في «صحيحِهِ»، عن ابنِ كَرامةَ؛ فكأنَّ شيخَنا أبا عُمَرَ بنَ مَهْديٍّ سَمِعَهُ منه»(٤).

وكذلك البَغَويُّ، وابنُ الحَمَّاميِّ، والإمامُ ابنُ تيميَّةَ رَحِمَهُ اللهُ؛ فقد قال معلِّقًا على هذا الحديثِ: «فهذا أصحُّ حديثٍ رُوِيَ في الأولياءِ»(٥)، وقد أشار في أكثرَ مِن موضعٍ في «الفتاوى» إلى صِحَّةِ الحديثِ، فقال (١٠/ ٣٠٥): «وقد ثبَتَ في «الصحيح»...»، وقال (١٠/ ٤٧٤): «ثبَتَ في «الصحيح»...»، وقال (١١/ ٢١٧): «وقد تقدَّم الحديثُ الصحيحُ الذي في «البخاريِّ» وغيرِه...»، وقال (١٧/ ١٣٤): «هذا حديثٌ شريفٌ، جامعٌ لمَقاصِدَ عظيمةٍ»، وقال (٢٧/ ٥٦): «كما قال النبيُّ ﷺ في الحديثِ الصحيحِ الذي رواه عن اللهِ

---

(١) «هَدْي الساري» (ص٤١٠)، وقد تكلَّم على هذا بتوسُّعٍ في «فتح الباري».
(٢) ينظر: «فتح الباري» (١١/ ٣٤١).
(٣) وكذلك لم يستنكِرْهُ أبو مسعودٍ الدِّمَشْقيُّ، ولا الحُمَيديُّ، ولا غيرُهم.
(٤) «المهروانيَّات» (٢/ ٦٣٠ ـ ٦٣١).
(٥) «مجموع الفتاوى» (٢/ ٣٧١).

تعالى»، وقال (٧/ ٤٤٢): «وفي الحديثِ الصحيحِ الذي رواه في «البخاريِّ»، عن أبي هُرَيرةَ، عن النبيِّ ﷺ؛ أنَّه قال: «**يَقُولُ اللهُ تَعَالَى: مَنْ عَادَى لِي وَلِيًّا فَقَدْ بَارَزَنِي بِالْمُحَارَبَةِ**...» الحديثَ.

وقد جاء في «مَشْيَخةِ ابنِ البخاريِّ» قولُهُ: «رواه البخاريُّ في «الرِّقَاقِ»؛ مِن «صحيحِهِ»، وأبو داودَ في «سننِهِ»؛ مِن روايةِ ابنِ الأعرابيِّ، عنه، عن محمَّدِ بنِ عثمانَ بنِ كَرَامةَ العِجْليِّ، فوافَقْناهما بعُلُوّ.

ولم يذكُرْ روايةَ أبي داودَ عنه أحدٌ مِن الحُفَّاظِ، رأيتُهُ في «جُزْءٍ أخرجه أبو الرِّضَا أحمدُ بنُ سِنَانِ بنِ طارقٍ الكَرْكيُّ المحدِّثُ مِن حديثِه»، ورواه عن ابنِ رِفَاعةَ المصريِّ بسَنَدِهِ إلى أبي داود[1].

قلتُ: وإذا كان الأمرُ كذلك، فسكوتُ أبي داودَ عنه تقويةٌ له.

ذِكْرُ مَن تابَعَ محمَّدَ بنَ عثمانَ بنِ كَرَامةَ:

لم أَقِفْ على أحدٍ تابَعَ ابنَ كَرَامةَ سوى ما قال اللالَكَائيُّ في «شرحِ أصولِ اعتقادِ أهلِ السُّنَّةِ والجماعةِ»: «أخبَرَنا عبدُ اللهِ بنُ مسلمِ بنِ يحيى، وعمرُ بنُ زَكَّارٍ؛ قالا: أنا الحسينُ بنُ إسماعيلَ، ثنا **محمَّدُ بنُ عليِّ بنِ بَرَكةَ**، قال: ثنا خالدُ بنُ مَخْلَدٍ، قال: حدَّثني سليمانُ بنُ بلالٍ، حدَّثني شَرِيكُ بنُ عبدِ اللهِ بنِ أبي نَمِرٍ، عن عطاءٍ، عن أبي هُرَيرةَ؛ قال: قال رسولُ اللهِ ﷺ: «**إِنَّ اللهَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى يَقُولُ: مَنْ عَادَى لِي وَلِيًّا، فَقَدْ آذَنْتُهُ بِالْحَرْبِ**»؛ أخرجه البخاريُّ، عن محمَّدِ بنِ عثمانَ[2].

قلتُ: هذا تحريفٌ؛ فقد حرَّف «محمَّدَ بنَ عثمانَ بنِ كَرَامةَ»، إلى: «محمَّدِ بنِ عليِّ بنِ بَرَكةَ».

وقد نَصَّ الخطيبُ على تفرُّدِ خالدِ بنِ مَخْلَدٍ، ولم يذكُرْ تفرُّدَ ابنِ كَرَامةَ؛ فإنَّه قال بعد إخراجِهِ له في «المهروانيَّاتِ»: «هذا حديثٌ صحيحٌ غريبٌ مِن حديثِ عطَاءِ بنِ أبي رَباحٍ، عن أبي هُرَيرةَ، ومِن حديثِ شَرِيكِ بنِ عبدِ اللهِ بنِ

---

(١) «مشيخة ابن البخاري» (٣/ ١٤٢٦).
(٢) (٤٣/ كرامات الأولياء).

أبي نَمِرٍ، عن عطَاءٍ، انفرَدَ بروايتِهِ سليمانُ بنُ بلالٍ، عنه، ولا نَعلَمُ رواه عن سليمانَ إلا خالدُ بنُ مَخْلَدٍ القَطَوانيُّ؛ رواه البخاريُّ في «صحيحِهِ»، عن ابنِ كَرَامةَ؛ فكأنَّ شيخَنا أبا عُمَرَ بنَ مَهْديٍّ سَمِعَهُ منه».

وهذا الحديثُ بهذا الإسنادِ ـ إن كان ممَّا يُستنكَرُ، وهذا مِن بابِ التنزُّلِ ـ فيحتمِلُ الحملَ فيه على خالدِ بنِ مَخْلَدٍ، ويحتمِلُ على محمَّدِ بنِ عثمانَ بنِ كَرَامةَ؛ لأنَّه قد تفرَّد به أيضًا، ولكنْ لم أرَ مَن صرَّح بذلك؛ فمَن استنكَرَهُ مِن أهلِ العلمِ ممَّن تأخَّر، جعَلَ النَّكَارةَ فيه على خالدِ بنِ مَخْلَدٍ، ولكنَّ احتمالَ الحملِ فيه على ابنِ كَرَامةَ واقعٌ؛ لأنَّه قد يقالُ: أين أصحابُ خالدِ بنِ مَخْلَدٍ مِن هذا الحديث؟!

فصلٌ

في شواهدِ الحديثِ اللفظيَّة

هذا الحديثُ له شواهدُ تكلَّم عليها ابنُ رجَبٍ وابنُ حجَرٍ، وخُلاصَتُها: أنَّه لا يَصِحُّ منها شيءٌ، ومِن أقواها:

أوَّلًا: حديثُ عائشةَ رضي الله عنها:

رواه أحمدُ في «مسنَدِه»؛ قال: حدَّثَنا حمَّادٌ، وأبو المُنذرِ؛ قالا: حدَّثَنا عبدُ الواحدِ مَوْلَى عُرْوةَ، عن عُرْوةَ، عن عائشةَ؛ قالت: قال رسولُ اللهِ ﷺ: «**قَالَ اللهُ عز وجل: مَنْ أَذَلَّ لِي وَلِيًّا، فَقَدِ اسْتَحَلَّ مُحَارَبَتِي، وَمَا تَقَرَّبَ إِلَيَّ عَبْدِي بِمِثْلِ أَدَاءِ الفَرَائِضِ، وَمَا يَزَالُ العَبْدُ يَتَقَرَّبُ إِلَيَّ بِالنَّوَافِلِ حَتَّى أُحِبَّهُ؛ إِنْ سَأَلَنِي، أَعْطَيْتُهُ، وَإِنْ دَعَانِي، أَجَبْتُهُ، مَا تَرَدَّدتُّ عَنْ شَيْءٍ أَنَا فَاعِلُهُ تَرَدُّدِي عَنْ وَفَاتِهِ؛ لِأَنَّهُ يَكْرَهُ المَوْتَ، وَأَكْرَهُ مَسَاءَتَهُ**»، وقال أبو المُنذِرِ: حدَّثَني عُرْوةُ؛ قال: حدَّثَتْني عائشةُ، وقال: أبو المُنذِرِ: «**آذَى لِي**»[1].

قلتُ: وعبدُ الواحدِ متروكٌ، ولكنْ تابَعَهُ أبو حَزْرةَ يعقوبُ بنُ مجاهِدٍ، به؛ كما عند الطبَرانيِّ؛ قال: حدَّثَنا هارونُ بنُ كاملٍ، نا سعيدُ بنُ أبي مَرْيَمَ، ثنا إبراهيمُ بنُ سُوَيدٍ المَدَنيُّ، حدَّثَني أبو حَزْرةَ يعقوبُ بنُ مجاهِدٍ، أخبَرَني عُرْوةُ بنُ الزُّبَيرِ، عن عائشةَ، عن رسولِ اللهِ ﷺ؛ قال: «**إِنَّ اللهَ يَقُولُ: مَنْ أَهَانَ لِي وَلِيًّا، فَقَدِ اسْتَحَلَّ مُحَارَبَتِي، وَمَا تَقَرَّبَ إِلَيَّ عَبْدٌ مِنْ عِبَادِي بِمِثْلِ أَدَاءِ فَرَائِضِي، وَإِنَّ عَبْدِي لَيَتَقَرَّبُ إِلَيَّ بِالنَّوَافِلِ حَتَّى أُحِبَّهُ، فَإِذَا أَحْبَبْتُهُ، كُنْتُ عَيْنَيْهِ الَّتِي يُبْصِرُ بِهِمَا، وَأُذُنَيْهِ الَّتِي يَسْمَعُ بِهِمَا، وَيَدَهُ الَّتِي يَبْطِشُ بِهَا، وَرِجْلَيْهِ الَّتِي**

(١) «مسند أحمد» (٦/ ٢٥٦ رقم ٢٦١٩٣).

يَمْشِي بِهِمَا، إِنْ دَعَانِي، أَجَبْتُهُ، وَإِنْ سَأَلَنِي، أَعْطَيْتُهُ، وَمَا تَرَدَّدتُّ عن شَيْءٍ أَنَا فَاعِلُهُ تَرَدُّدِي عن مَوْتِهِ؛ وَذَلِكَ أَنَّهُ يَكْرَهُ المَوْتَ، وَأَنَا أَكْرَهُ مَسَاءَتَهُ»(١).

قلتُ: لم يَرْوِ هذا الحديثَ عن أبي حَزْرَةَ إلا إبراهيمُ بنُ سُوَيدٍ، ولا رواه عن عُرْوَةَ إلا أبو حَزْرَةَ، وعبدُ الواحدِ بنُ ميمون.

قال ابنُ رجَبٍ: «لعلَّ الراويَ قال: حدَّثنا أبو حمزةَ ـ يعني: عبدَ الواحدِ بنَ ميمونٍ ـ فخُيِّلَ للسامعِ أنَّه قال: أبو حَزْرَةَ، ثم سمَّاه مِن عندِهِ؛ بناءً على وَهْمِه»(٢)؛ فرجَعَ الإسنادُ إلى عبدِ الواحد.

ثانيًا: حديثُ حُذَيفةَ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ:

قال أبو نُعَيم: حدَّثنا سليمانُ بنُ أحمدَ، ثنا أبو الزِّنْباعِ رَوْحُ بنُ الفَرَجِ، ثنا إسحاقُ بنُ إبراهيمَ بنِ زُرَيقٍ، ثنا أبو اليمانِ، ثنا الأوزاعيُّ، حدَّثني عَبْدَةُ، حدَّثني زِرُّ بنُ حُبَيشٍ، قال: سَمِعتُ حُذَيفةَ يقولُ: قال رسولُ اللهِ ﷺ: **«إِنَّ اللهَ تَعَالَى أَوْحَى إِلَيَّ: يَا أَخَا المُرْسَلِينَ، وَيَا أَخَا المُنْذِرِينَ، أَنْذِرْ قَوْمَكَ أَلَّا يَدْخُلُوا بَيْتًا مِنْ بُيُوتِي وَلِأَحَدٍ عِنْدَهُمْ مَظْلِمَةٌ؛ فَإِنِّي أَلْعَنُهُ مَا دَامَ قَائِمًا بَيْنَ يَدَيَّ يُصَلِّي حَتَّى يَرُدَّ تِلْكَ الظُّلَامَةَ إِلَى أَهْلِهَا، فَأَكُونُ سَمْعَهُ الَّذِي يَسْمَعُ بِهِ، وَأَكُونُ بَصَرَهُ الَّذِي يُبْصِرُ بِهِ، وَيَكُونُ مِنْ أَوْلِيَائِي وَأَصْفِيَائِي، وَيَكُونُ جَارِي مَعَ النَّبِيِّينَ وَالصِّدِّيقِينَ وَالشُّهَدَاءِ فِي الجَنَّةِ»**.

قال أبو نُعَيم: «غريبٌ مِن حديثِ الأوزاعيِّ، عن عَبْدَةَ، ورواه عليُّ بنُ مَعْبَدٍ، عن إسحاقَ بنِ أبي يحيى العَكِّيِّ، عن الأوزاعيِّ؛ مثلَه»(٣).

قلتُ: أمَّا مِن حيثُ الإسنادُ، فأخشى أن يكونَ خطأً؛ وهو الأقربُ؛ وذلك لأمرَيْن:

الأوَّلُ: أنَّ هذا الإسنادَ مسلسَلٌ بالثقاتِ المشاهيرِ؛ فكلُّهم مِن رواةِ

(١) «المعجم الأوسط» (٩٣٥٢).
(٢) «جامع العلوم والحكم» (٢/ ٣٣١ ـ ٣٣٢).
(٣) «حلية الأولياء، وطبقات الأصفياء» (٦/ ١١٦).

الجماعةِ؛ فأين أصحابُ الصِّحَاحِ، أو السُّنَنِ، أو المَسانِيدِ المشهورةِ عنه؟! وإنَّما أخرجه الطبَرانيُّ الذي مِن مقاصِدِهِ روايةُ الغرائب!

الثاني: أنَّه قد جاء أكثرُ مِن إسنادٍ عن الأوزاعيِّ، منها: عن وَهْبٍ، وسيأتي إن شاء الله، ومنها: ما رواه محمَّدُ بنُ كَثِيرٍ، وسيأتي مِن روايةِ عيسى بنِ يونُسَ، عن الأوزاعيِّ، عن حسَّانَ بنِ عطيَّةَ؛ مِن قولِه.

وبناءً على ذلك: فهذا الحديثُ لا يُعتمَدُ عليه، مع أنَّه لا يَشهَدُ لجميعِ اللفظِ، وإنَّما لبعضِه.

ثالثًا: حديثُ أنسٍ رضي الله عنه:

رواه الطبَرانيُّ في «المعجَمِ الأوسطِ»؛ قال: حدَّثَنا أحمدُ، قال: نا عمرُ بنُ سعيدٍ أبو حفصٍ الدِّمَشْقيُّ، قال: نا صَدَقةُ بنُ عبدِ اللهِ أبو معاوِيةَ، أخبَرَني عبدُ الكريمِ الجَزَريُّ، عن أنسِ بنِ مالكٍ، عن النبيِّ ﷺ، عن جبريلَ، عن اللهِ تعالى؛ قال: «**مَنْ أَهَانَ لِي وَلِيًّا، فَقَدْ بَارَزَنِي بِالْمُحَارَبَةِ**»؛ لم يَرْوِ هذا الحديثَ عن عبدِ الكريمِ إلا صَدَقةُ؛ تفرَّد به عمرُ[1].

وأخرجه البَيْهَقيُّ في «الأسماءِ والصفاتِ»؛ قال: أخبَرَنا أبو محمَّدٍ عبدُ اللهِ بنُ يوسُفَ الأَصبَهانيُّ، أنا أبو سعيدِ بنُ الأعرابيِّ، ثنا محمَّدُ بنُ إسماعيلَ، ثنا الهيثمُ بنُ خارِجةَ، أنا الحسَنُ بنُ يحيى الخُشَنيُّ، عن صَدَقة الدِّمَشْقيِّ، عن هشامٍ الكِنانيِّ، عن أنَسِ بنِ مالكٍ رضي الله عنه، عن النبيِّ ﷺ، عن جبريلَ عليه الصلاة والسلام، عن ربِّهِ تبارَكَ وتعالى، فذكَرَ الحديثَ؛ قال فيه: «**وَإِنَّ مِنْ عِبَادِي الْمُؤْمِنِينَ مَنْ لَا يَصْلُحُ لَهُ إِلَّا الغِنَى، وَلَوْ أَفْقَرْتُهُ، أَفْسَدَهُ ذَلِكَ، وَإِنَّ مِنْ عِبَادِي الْمُؤْمِنِينَ مَنْ لَا يُصْلِحُ إِيمَانَهُ إِلَّا الفَقْرُ، وَلَوْ بَسَطْتُ لَهُ، أَفْسَدَهُ ذَلِكَ، وَإِنَّ مِنْ عِبَادِي مَنْ يُرِيدُ البَابَ مِنَ العِبَادَةِ، فَأَكُفُّهُ عَنْهُ؛ لِئَلَّا يَدْخُلَهُ العُجْبُ، فَيُفْسِدَهُ ذَلِكَ، وَإِنَّ مِنْ عِبَادِي الْمُؤْمِنِينَ مَنْ لَا يُصْلِحُ إِيمَانَهُ إِلَّا الصِّحَّةُ، وَلَوْ أَسْقَمْتُهُ، لَأَفْسَدَهُ ذَلِكَ**»، أَظُنُّهُ قَالَ: «**وَإِنَّ مِنْ عِبَادِي الْمُؤْمِنِينَ مَنْ لَا يُصْلِحُ**

---

(١) «المعجم الأوسط» (٦٠٩).

إِيمَانَهُ إِلَّا السَّقَمُ، وَلَوْ صَحَّحْتُهُ، لَأَفْسَدَهُ ذَلِكَ، إِنِّي أُدَبِّرُ عِبَادِي بِعِلْمِي بِقُلُوبِهِمْ، إِنِّي بِهِمْ عَلِيمٌ خَبِيرٌ»[(١)].

قلتُ: هذا الإسنادُ فيه: صَدَقةُ؛ قال أحمدُ في روايةٍ عنه: «هو ضعيفٌ جِدًّا»[(٢)]، وقال مسلمٌ: «مُنكَرُ الحديثِ»[(٣)]، وقال ابنُ حِبَّانَ: «يَروِي الموضوعاتِ عن الأثباتِ»[(٤)].

وقوَّاه دُحَيمٌ، وأحمدُ بنُ صالحٍ، وليَّنه أبو حاتم.

وقال ابنُ مَعِينٍ، والبخاريُّ، وأبو زُرْعةَ، والنَّسَائيُّ: «ضعيف»[(٥)].

وهشامٌ الكِنَانيُّ: لا يُعرَف.

وبالإضافةِ إلى غرابةِ الإسنادِ، فمَتْنُهُ غريبٌ أيضًا؛ لأنَّ فيه ألفاظًا غريبةً.

ثم قولُهُ: «**عن جِبْرِيلَ عليه الصلاة والسلام، عن ربِّهِ تبارَكَ وتعالى**»: هذه الصيغةُ لم تأتِ في الأحاديثِ القدسيَّةِ الصحيحةِ، وإنَّما جاء: «فيما يَروِيهِ عن ربِّه، أو قال اللهُ تعالى»، ونحوُ هذه العبارة.

قال ابنُ رجَبٍ في «جامعِ العلومِ والحِكَمِ»: «والخُشَنيُّ وصَدَقةُ ضعيفانِ، وهشامٌ لا يُعرَفُ، وسُئِلَ ابنُ مَعِينٍ عن هشامٍ هذا: مَن هو؟ قال: لا أحدَ؛ يعني: أنَّه لا يُعتبَرُ به، وقد خرَّجَ البزَّارُ بعضَ الحديثِ مِن طريقِ صَدَقةَ، عن عبدِ الكريمِ الجَزَريِّ، عن أنس»[(٦)].

قلتُ: وبغضِّ النظرِ عن صحَّةِ وجودِ هذا الإسنادِ، فهو إسنادٌ باطلٌ؛ عمرُ بنُ سعيدٍ متروكٌ، وصَدَقةُ كذلك.

وأخرجه البزَّارُ كما قال ابنُ رجَبٍ، ولا أدري أهو مِن طريقِ عُمَرَ بنِ سعيدٍ أو غيرِه، والذي يبدو: أنَّه عن عُمَرَ كما تقدَّم، عن الطَّبَرانيِّ؛ أنَّه تفرَّد به عمرُ؛ على أنَّه شاهدٌ لبعضِ اللفظِ، لا لجميعِه.

---

(١) «الأسماء والصفات» (٢٣١).

(٢) «العلل ومعرفة الرجال» (٤٩٢ و١٤١١). (٣) «الكنى والأسماء» (٣٠٨٢).

(٤) «المجروحين» (١/ ٣٧٤).

(٥) ينظر: «تهذيب الكمال» (١٣/ ١٣٥ ـ ١٣٧). (٦) «جامع العلوم والحكم» (٢/ ٣٣٣).

رابعًا: حديثُ ابنِ عبَّاسٍ رضي الله عنهما:

أخرجه الطبَرانيُّ في «الكبيرِ»؛ قال: حدَّثَنا عُبَيدُ بنُ كَثيرٍ التمَّارُ، ثنا محمَّدُ بنُ الجُنَيدِ، ثنا عِياضُ بنُ سعيدٍ الثُّماليُّ، عن عيسى بنِ مسلم القُرَشيِّ، عن عمرِو بنِ عبدِ اللهِ بنِ هِنْدَ الجَمَليِّ، عن ابنِ عبَّاسٍ؛ قال: قال رسولُ اللهِ ﷺ: «**يَقُولُ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ: مَنْ عَادَ لِي وَلِيًّا، فَقَدْ نَاصَبَنِي بِالمُحَارَبَةِ، وَمَا تَرَدَّدتُّ عَنْ شَيْءٍ أَنَا فَاعِلُهُ كَتَرَدُّدِي عَنْ مَوْتِ المُؤْمِنِ؛ يَكْرَهُ المَوْتَ، وَأَكْرَهُ مَسَاءَتَهُ، وَرُبَّمَا سَأَلَنِي وَلِيِّي المُؤْمِنُ الغِنَى، فَأَصْرِفُهُ مِنَ الغِنَى إِلَى الفقْرِ، وَلَوْ صَرَفْتُهُ إِلَى الغِنَى، لَكَانَ شَرًّا لَهُ، وَرُبَّمَا سَأَلَنِي وَلِيِّي المُؤْمِنُ الفَقْرَ، فَأَصْرِفُهُ إِلَى الغِنَى، وَلَوْ صَرَفْتُهُ إِلَى الفَقْرِ، لَكَانَ شَرًّا لَهُ؛ إِنَّ اللهَ عَزَّ وَجَلَّ قَالَ: وَعِزَّتِي وَجَلَالِي، وَعُلُوِّي وَبَهَائِي، وَجَمَالِي وَارْتِفَاعِ مَكَانِي، لَا يُؤْثِرُ عَبْدٌ هَوَايَ عَلَى هَوَى نَفْسِهِ إِلَّا أَثْبَتُّ أَجَلَهُ عِنْدَ بَصَرِهِ، وَضَمِنَتِ السَّمَاءُ وَالأَرْضُ رِزْقَهُ، وَكُنْتُ لَهُ مِنْ وَرَاءِ تِجَارَةِ كُلِّ تَاجِرٍ**»[(١)].

قلتُ: وهذا حديثٌ ضعيف.

قال ابنُ رجَبٍ في «جامعِ العلومِ والحِكَمِ»: «ورُوِيَ مِن حديثِ ابنِ عبَّاسٍ بإسنادٍ ضعيفٍ، خرَّجه الطبَرانيُّ وفيه زيادةٌ في لفظِه، ورُوِّيناهُ مِن وجهٍ آخرَ عن ابنِ عبَّاسٍ، وهو ضعيفٌ أيضًا»[(٢)].

وضعَّفه ابنُ حجَرٍ في «الفتحِ»؛ قال: «ومنها عن عليٍّ عند الإسماعيليِّ في مسنَدِ عليٍّ، وعن ابنِ عبَّاسٍ أخرجه الطبَرانيُّ؛ وسنَدُهما ضعيف»[(٣)].

وجاء موقوفًا على ابنِ عبَّاسٍ، أخرجه عبدُ اللهِ ابنُ الإمامِ أحمدَ في زياداتِهِ في كتابِ «الزهدِ»؛ قال: حدَّثَنا سفيانُ بنُ وَكِيعٍ، حدَّثَنا إبراهيمُ بنُ عُيَينَةَ، عن وَرْقاءَ، عن سعيدِ بنِ جُبَيرٍ، عن ابنِ عبَّاسٍ، وفيه: «**وَاعْلَمْ: أَنَّ مَنْ أَخَافَ لِي وَلِيًّا، فَقَدْ بَارَزَنِي بِالعَدَاوَهْ، وَأَنَا الثَّائِرُ لِأَوْلِيَائِي يَوْمَ القِيَامَهْ**»[(٤)].

---

(١) «المعجم الكبير» للطبَرانيِّ (١٢/ ١٤٥ ـ ١٤٦ رقم ١٢٧١٩).

(٢) «جامع العلوم والحكم» (٢/ ٣٣٢).

(٣) «فتح الباري» (١١/ ٣٤٢).

(٤) «الزُّهْد» لأحمد بن حنبل (٣٤١).

قلتُ: هذا إسنادٌ صالحٌ؛ وسفيانُ بنُ وَكِيع لا يُحتجُّ به؛ بسببِ ما أدخَلَهُ عليه وَرَّاقُهُ ممَّا ليس مِن حديثِه، ولكنَّ روايةَ الحُفَّاظِ عنه أحسَنُ مِن غيرِهِم؛ لأنَّهم ينتقونَ مِن حديثِه.

وأمَّا إبراهيم بنُ عُيَينةَ، فهو صالحٌ، له أوهام.

وليس فيه مِن الحديثِ إلا: «**مَنْ أَخَافَ لِي وَلِيًّا، فَقَدْ بَارَزَنِي بِالعَدَاوَةِ...**».

خامسًا: ما جاء عن وَهْبِ بنِ منبِّه:

أخرجه أبو نُعيم في «الحِلْيةِ»؛ قال: حدَّثَنا أبو بكرٍ محمَّدُ بنُ عبدِ اللهِ بنِ مَمْشاذَ الفَوَّالُ المعروفُ بالقِنديلِ، ثنا محمَّدُ بنُ سَمُّويَهْ، ثنا سَلَمَةُ بنُ شَبيبٍ، ثنا إبراهيمُ بنُ الحَكَمِ، حدَّثني أبي، حدَّثني وَهْبُ بنُ منبِّهٍ؛ قال: إنِّي لَأَجِدُ في بعضِ كتبِ الأنبياءِ عليهم الصلاةُ والسلامُ: إنَّ اللهَ تعالى يقولُ: «**مَا تَرَدَّدتُّ عَنْ شَيْءٍ قَطُّ تَرَدُّدِي عَنْ قَبْضِ رُوحِ المُؤْمِنِ؛ يَكْرَهُ المَوْتَ، وَأَكْرَهُ مَسَاءَتَهُ، وَلا بدَّ لَهُ مِنْهُ**»[(١)].

وكذلك في «الزهدِ» لأبي داودَ؛ قال: نا الهَيْثَمُ بنُ خالدٍ الجُهَنيُّ؛ أنَّ محمَّدًا العَنْقَزيَّ حدَّثَهم؛ قال: أنا يونُسُ بنُ أبي إسحاقَ، عن عمَّارٍ الدُّهْنيِّ، عن وَهْبِ بنِ منبِّهٍ؛ قال: «إنِّي أَجِدُ في كتابِ اللهِ: مَن عادَى لي وَلِيًّا، فهو كمَنْ نَصَبَ لي الحَرْبَ»[(٢)].

وكذلك في «الزهدِ» للإمام أحمدَ؛ قال: حدَّثَنا إسماعيلُ بنُ عبدِ الكريم بنِ مَعْقِلِ بنِ منبِّهٍ، أخبَرَنا عبدُ الصَّمَدِ بنُ مَعقِلٍ، قال: سَمِعتُ وَهْبَ بنَ منبِّهٍ، وفيه: «**وَاعْلَمْ أَنَّهُ مَنْ أَهَانَ لِي وَلِيًّا أَوْ أَخَافَهُ، فَقَدْ بَارَزَنِي بِالمُحَارَبَةِ...**»[(٣)].

وإسنادُهُ جيِّدٌ أيضًا.

---

(١) «حلية الأولياء، وطبقات الأصفياء» (٤/ ٣٢).

(٢) «الزُّهْد» لأبي داود (٤).

(٣) «الزهد» لأحمد بن حنبل (٣٤٢).

سادسًا: ما جاء عن طاوُسٍ:

كما في «الزهدِ»، عند أبي داودَ؛ قال: نا عمرُو بنُ عثمانَ، قال: نا بقيَّةُ، قال: ني حَبِيبٌ ـ يعني: ابنَ صالحٍ ـ قال: نا أبو الوفاءِ، عن طاوُسٍ اليَمانيِّ؛ قال: «إنِّي لَأَجِدُ في بعضِ الكُتُبِ الذي أنزَلَ اللهُ تعالى: لن يَنْجُوَ مِنِّي عبدٌ إلا بأداءِ ما افترَضْتُ عليه، وما اقترَبَ إليَّ عبدي بأفضلَ مِن النصيحةِ، ولا يَزَالُ عبدي يتقرَّبُ إليَّ بالنوافلِ حتى أُحِبَّهُ، فإذا فعَلَ ذلك، كنتُ قَلْبَهُ الذي يَعقِلُ به، وبصَرَهُ الذي يُبصِرُ به، إنْ سألَني أعطَيْتُهْ، وإنْ دعاني أجَبْتُهْ، وإنِ استنصَرَ بي نصَرْتُهُ»[1].

قلتُ: هذا الإسنادُ رجالُهُ ثقاتٌ، وبقيَّةُ بنُ الوليدِ صَدُوقٌ، ما عدا أبا الوفاءِ فإنِّي لم أعرِفْه، وأخشى أن يكونَ في هذا الإسنادِ خطأ؛ لأنَّ طاوُسًا لم يُعرَفْ باستعمالِ مثلِ هذه العبارةِ: «إنِّي لَأَجِدُ في بعضِ الكتب»، وإنَّما الذي يُعرَفُ بهذا وَهْبُ بنُ منبِّه.

وله شاهدٌ لأوَّلِهِ موقوفٌ على ابنِ عمرَ عند أبي داودَ في «الزهدِ»؛ قال: نا داودُ بنُ رُشَيدٍ، قال: نا الوليدُ، عن الأوزاعيِّ، عن حسَّانَ بنِ عطيَّةَ، عن واقدِ بنِ محمَّدِ بنِ عبدِ اللهِ بنِ عمرَ، عن عبدِ اللهِ بنِ عمرَ؛ قال: «مَن عادَى للهِ وليًّا، فقد آذَنَ اللهَ في المحارَبةِ، ومَن شفَعَ في حَدٍّ مِن حدودِ اللهِ بعد أن يبلُغَ السلطانَ، فقد ضادَّ اللهَ في أَمْرِه»[2].

قلتُ: وهذا الإسنادُ رجالُهُ ثقاتٌ، والوليدُ ـ وإنْ كان يدلِّسُ تدليسَ التسويةِ ـ إلا أنَّه تلميذُ الأوزاعيِّ، ويقدَّمُ فيه؛ فالأصلُ السماعُ، خاصَّةً وأنَّ هذا موقوف.

ورواه ابنُ أبي شَيْبةَ في «المصنَّفِ»، عن عيسى بنِ يونُسَ، عن الأوزاعيِّ، عن حسَّانَ بنِ عطيَّةَ؛ قال: «مَن عادَى أَوْلِياءَ اللهِ، فقد آذَنَ اللهَ بالمحارَبةِ، ومَن حالت شفاعتُهُ دُونَ حدٍّ مِن حدودِ اللهِ، فقد ضادَّ اللهَ في أَمْرِه، ومَن أعان على خصومةٍ لا عِلْمَ له بها، كان في سَخَطِ اللهِ حتى يَنزِعَ،

---

(١) «الزهد» لأبي داود (٥).

(٢) «الزهد» لأبي داود (٣٠٦).

ومَن فقأَ مؤمِنًا بما لا عِلْمَ له به، وقفَهُ اللهُ في رَدْغةِ الخَبالِ حتى يَجيءَ منها بالمَخرَجِ، ومَن خاصَمَ لضعيفٍ، حتى يثبُتَ له حقُّه، ثبَّتَ اللهُ قدمَيْهِ يومَ تَزِلُّ الأقدامُ، وقال اللهُ: ما تَرَدَّدتُ في شيءٍ أُريدُهُ تَرْدادي في قبضِ نَفْسِ عبدي المؤمنِ؛ يَكرَهُ المَوْتَ، وأَكرَهُ مَساءتَهُ، ولا بُدَّ له منه»(١).

وقال الكَلاباذيُّ في «بحرِ الفوائدِ»: حدَّثَنا أبو الفضلِ عليُّ بنُ الحسَنِ بنِ أحمدَ إمامُ جامعِ سَرَخسَ، وأبو محمَّدٍ أحمدُ بنُ محمَّدِ بنِ رجاءٍ السَّرَخْسِيَّانِ، قالا: ح أبو عُبَيدٍ محمَّدُ بنُ إدريسَ الساميُّ، ح أبو جعفرٍ أحمدُ بنُ صالحٍ المَخْزوميُّ، قال: حدَّثَني عُبَيدُ اللهِ بنُ عمرَ، قال: ح يوسفُ بنُ خالدٍ السَّمْتيُّ، قال: ح عمرُ بنُ إسحاقَ(٢)؛ أنَّه سَمِعَ عَطاءَ بنَ يَسارٍ يحدِّثُ عن ميمونةَ، عن النبيِّ ﷺ؛ قال: «**قَالَ اللهُ تَعالَى: مَنْ آذَى لِي وَلِيًّا، فَقَدِ اسْتَحَلَّ مَحَارِمِي، وَمَا تَقَرَّبَ إِلَيَّ عَبْدِي فِي مِثْلِ أَدَاءِ فَرِيضَتِي، وَإِنَّ العَبْدَ لَيَتَحَبَّبُ إِلَيَّ بِالنَّوَافِلِ حَتَّى أُحِبَّهُ، فَإِذَا أَحْبَبْتُهُ، كُنْتُ رِجْلَهُ الَّتِي يَمْشِي بِهَا، وَيَدَهُ الَّتِي يَبْطِشُ بِهَا، وَلِسَانَهُ الَّذِي يَتَكَلَّمُ بِهِ، وَقَلْبَهُ الَّذِي يَعْقِلُ بِهِ، إِنْ سَأَلَنِي أَعْطَيْتُهُ، وَإِنْ دَعَانِي أَجَبْتُهُ، وَمَا تَرَدَّدتُ عَنْ شَيْءٍ أَنَا فَاعِلُهُ تَرَدُّدِي عَنْ مَوْتِهِ؛ وَذَلِكَ أَنَّهُ يَكْرَهُهُ، وَأَنَا أَكْرَهُ مَسَاءَتَهُ**».

قال الشيخُ رَحِمَهُ اللهُ: يجوزُ أن يكونَ معنى قولِهِ: «**كُنْتُ رِجْلَهُ وَيَدَهُ**» ـ واللهُ أعلمُ ـ أي: كنتُ حافظًا له؛ أَعصِمُهُ وأَعصِمُ جوارحَهُ ظاهرًا وباطنًا أن يتصرَّفَ إلا في نجاتي؛ لأنَّه إذا أَحبَّهُ، كَرِهَ له أن يتصرَّفَ فيما يَكرَهُهُ منه(٣).

وقد أخرجه ابنُ حِبَّانَ في «صحيحِهِ»؛ قال: أخبَرَنا محمَّدُ بنُ إسحاقَ بنِ إبراهيمَ مَوْلَى ثَقِيفٍ، قال: حدَّثَنا محمَّدُ بن عثمانَ العِجْليُّ، قال: حدَّثنا خالدُ بنُ مَخْلَدٍ، قال: حدَّثَنا سليمانُ بنُ بلالٍ، قال: حدَّثَني شَرِيكُ بنُ أبي نَمِرٍ، عن عطاءٍ، عن أبي هُرَيرةَ؛ قال: قال رسولُ اللهِ ﷺ: «**إِنَّ اللهَ** جَلَّ وَعَلَا **يَقُولُ**:

---

(١) «مصنَّف ابن أبي شَيْبة» (٣٦٦٣٠).
(٢) رمز (ح) الموضوعُ هنا؛ اختصار لكلمة: «حدَّثَنا».
(٣) «بحر الفوائد» المشهور بـ«معاني الأخبار» (١/ ١٤٣ ـ ١٤٤).

مَنْ عَادَى لِي وَلِيًّا، فَقَدْ آذَانِي، وَمَا تَقَرَّبَ إِلَيَّ عَبْدِي بِشَيْءٍ أَحَبَّ إِلَيَّ مِمَّا افْتَرَضْتُ عَلَيْهِ، وَمَا يَزَالُ يَتَقَرَّبُ إِلَيَّ بِالنَّوَافِلِ حَتَّى أُحِبَّهُ، فَإِذَا أَحْبَبْتُهُ، كُنْتُ سَمْعَهُ الَّذِي يَسْمَعُ بِهِ، وَبَصَرَهُ الَّذِي يُبْصِرُ بِهِ، وَيَدَهُ الَّتِي يَبْطِشُ بِهَا، وَرِجْلَهُ الَّتِي يَمْشِي بِهَا، فَإِنْ سَأَلَنِي عَبْدِي أَعْطَيْتُهْ، وَإِنِ اسْتَعَاذَنِي أَعَذْتُهْ، وَمَا تَرَدَّدتُّ عَنْ شَيْءٍ أَنَا فَاعِلُهُ تَرَدُّدِي عَنْ نَفْسِ الْمُؤْمِنِ؛ يَكْرَهُ الْمَوْتَ، وَأَكْرَهُ مَسَاءَتَهُ»[١].

والحاصلُ ممَّا تقدَّم: أنَّ هذه الأسانيدَ لا يُعتمَدُ عليها كما تبيَّن، ولكنْ قد تقوِّي الحديثَ في الجملة.

❁ ❁ ❁

(١) «صحيح ابن حِبَّان» (٣٤٧).

فصلٌ

في الجوابِ عن كلامِ الذهَبيِّ وغيرِهِ مِمَّن تكلَّم في هذا الحديث

لم أَقِفْ على أحدٍ ممَّن شكَّك في صحَّتِهِ مِن السابِقينَ سوى الذهَبيِّ(١)، وأعلَّه بغرابةِ إسنادِهِ ومَتْنِه:

وأمَّا غرابةُ الإسنادِ: فظاهرةٌ، وقد نَصَّ على ذلك الخطيبُ، وابنُ رجَبٍ في «جامعِ العلومِ والحكم».

وقال أبو العبَّاسِ بنُ تيميَّةَ: «هذا حديثٌ شريفٌ، قد رواه البخاريُّ مِن حديثِ أبي هُرَيرَةَ، وهو أشرفُ حديثٍ رُوِيَ في صفةِ الأولياءِ، وقد ردَّ هذا الكلامَ طائفةٌ، وقالوا: إنَّ اللهَ لا يُوصَفُ بالتردُّدِ، وإنَّما يتردَّدُ مَن لا يَعلَمُ عواقبَ الأمورِ، واللهُ أعلمُ بالعواقبِ، وربَّما قال بعضُهم: إنَّ اللهَ يُعامَلُ معامَلةَ المتردِّد.

والتحقيقُ: أنَّ كلامَ رسولِهِ حقٌّ، وليس أحدٌ أعلَمَ باللهِ مِن رسولِهِ، ولا أنصَحَ للأمَّةِ منه، ولا أفصَحَ ولا أحسَنَ بيانًا منه، فإذا كان كذلك، كان المتحذلِقُ والمنكِرُ عليه مِن أضلِّ الناسِ، وأجهَلِهِم وأسوَئِهِم أدَبًا؛ بل يَجِبُ تأديبُهُ وتعزيرُه، ويجبُ أن يصانَ كلامُ رسولِ اللهِ ﷺ عن الظنونِ الباطلة، والاعتقاداتِ الفاسدة...»(٢).

---

(١) وللمعلِّميِّ رحمه الله كلامٌ حولَ هذا الحديثِ في كتابِهِ: «رَفْعِ الاشتباهْ، عن معنى العبادةِ والإلٰهِ وتحقيقِ معنى التوحيدِ والشركِ بالله» (١/ ٣٠٠ ـ ٣٠٣).

(٢) «مجموع الفتاوى» (١٨/ ١٢٩).

قلتُ: والذي يَظهَرُ: أنَّ هؤلاءِ ليسوا مِن أهلِ الحديث، وإنَّما هم بعضُ المتكلِّمين، ومِن المعلومِ: أنَّ أمثالَ هؤلاءِ قد جاء عنهم أيضًا ردُّ بعضِ صفاتِ اللهِ عز وجل التي =

وأمَّا المتنُ: فليس هناك ما يعارِضُهُ في نصوصِ الكتابِ والسُّنَّةِ؛ بل في عمومِ النصوصِ ما يؤيِّدُه؛ وهو: وَلَايةُ اللهِ لعبادِهِ الصالِحِين، وحِفْظُهُ لهم ولِسَمْعِهم وبصَرِهِم، ونَصْرُهُ لهم، وإجابتُهُم فيما سأَلُوه، وإعاذتُهُم ممَّا استعاذُوه.

فأقولُ ـ وباللهِ تعالى التوفيق ـ: إنَّ الجوابَ عن كلامِ الذهَبيِّ وغيرِهِ ممَّن تكلَّم في هذا الحديثِ إجمالًا بأمورٍ:

أوَّلًا: أنَّ هذا الحديثَ قد خرَّجه البخاريُّ في «صحيحِهِ»، وكتابُهُ في الدرَجةِ العُلْيا مِن الصحَّة.

ثانيًا: أنَّ بعضَ الحُفَّاظِ قد تابَعَ البخاريَّ على تصحيحِ هذا الحديثِ؛ كالخطيبِ البَغْداديِّ كما تقدَّم، والبَغَويِّ، وابنِ الحَمَّاميِّ، وغيرِهِم.

ثالثًا: لم أَقِفْ على أحدٍ مِن الحُفَّاظِ طعَنَ في هذا الخبرِ أو استنكَرَه، فلم ينتقِدْهُ الدارَقُطْنيُّ فيما انتقَدَهُ على البخاريِّ، ولا غيرُهُ أيضًا؛ بل إنَّ ابنَ عَدِيٍّ لم يذكُرْ هذا الخبرَ فيما يُستنكَرُ على خالدِ بنِ مَخْلَدٍ عندما ذكَرَ الأحاديثَ التي استنكَرَها، وقد قال في نهايةِ ترجمتِهِ: «وهذه الأحاديثُ التي ذكَرْتُها عن مالكٍ وعن غيرِهِ، لعلَّه ـ توهُّمًا منه ـ أنَّه كما يَرْويه، أو حمل على حِفْظِه؛ لأنِّي قد اعتبَرْتُ حديثَه، وأَرْوَى الناسِ عنه مِن الكوفيِّينَ: محمَّدُ بنُ عثمانَ بنِ كَرَامةَ، ومِن الغرباءِ: أحمدُ بنُ سعيدٍ الدارِميُّ، وعندي مِن حديثِهِما عن خالدٍ صدرٌ صالحٌ، ولم أَجِدْ في كتبِهِ أنكَرَ ممَّا ذكَرْتُهُ، فلعلَّه توهُّمٌ منه، أو حمل على الحفظِ، وهو عندي إن شاء الله، لا بأسَ به»(١).

قلتُ: وهذا الحديثُ مِن روايةِ محمَّدِ بنِ عثمانَ عن خالدٍ؛ فيكونُ داخلًا تحت قولِهِ: «صدرٌ صالح»؛ وهذا فيه تقويةٌ لهذا الحديث.

وكذلك عندما ترجَمَ العُقَيليُّ لخالدِ بنِ مَخْلَدٍ في «الضعفاءِ»، لم يذكُرْ له

= جاءت في النصوصِ: إمَّا بالتأويلِ الفاسدِ، أو بالطعنِ في النصوصِ وردِّها؛ فلا يُستغرَبُ منهم هذا الأمرُ؛ جريًا منهم على مذهبِهم الفاسد.

(١) «الكامل في ضعفاء الرجال» (٤/ ٣١٢ ط. السرساوي).

هذا الحديثَ ولا غيرَهُ؛ بل قال الحافظُ في «الفتحِ»: «ولكنْ للحديثِ طُرُقٌ أخرى يدُلُّ مجموعُها على أنَّ له أصلًا»[(١)].

رابعًا: أنَّ الذهَبيَّ لم يَجزِمْ باستنكارِ هذا الحديثِ، وإنَّما قال: «لولا هَيْبَةُ «الجامعِ الصحيحِ»، لَعَدُّوهُ[(٢)] في منكَراتِ خالدِ بنِ مَخْلَد»[(٣)].

فيَتَّضِحُ أنَّ الذهَبيَّ قد مرَّض القولَ فيه، وقد قال في «السِّيَرِ»: «وهو غريبٌ جِدًّا، لم يَروِهِ سوى ابنِ كَرَامة عنه»[(٤)].

وينبغي الإشارةُ هنا إلى أنَّ هناك عبارةً للحافظِ في «الفتحِ» ـ تعليقًا على ما ذكَرَهُ الذهَبيُّ مِن استنكارِ ابنِ عَدِيٍّ عشَرةَ أحاديثَ على خالدِ بنِ مَخْلَدٍ ـ فقد أوهَمَتِ العبارةُ: أنَّ ابنَ عَدِيٍّ استنكَرَ حديثَ الوليِّ فيما استنكَرَهُ على خالدٍ، والظاهرُ: أنَّ هذا ليس صحيحًا، وأنَّ العبارةَ فيها سَقَطٌ، ولِيتَّضِحَ الأمرُ، فإليك عبارةَ الحافظِ؛ قال رَحِمَهُ اللهُ: «وساق الذهَبيُّ في ترجمةِ خالدٍ مِن «الميزانِ» ـ بعد أن ذكَرَ قولَ أحمدَ فيه: «له مَناكِيرُ»، وقولَ أبي حاتم: «لا يُحتَجُّ به» ـ: وأخرَجَ ابنُ عَدِيٍّ عشَرةَ أحاديثَ مِن حديثِهِ استنكَرَها، هذا الحديثُ مِن طريقِ محمَّدِ بنِ مَخْلَدٍ، عن محمَّدِ بنِ عثمانَ بنِ كَرَامةَ شيخِ البخاريِّ فيه...»[(٥)].

فهذه العبارةُ ـ كما تقدَّم ـ قد تُوهِمُ أنَّ هذا الحديثَ ممَّا استنكَرَهُ ابنُ عَدِيٍّ، والظاهرُ: أنَّ هذا ليس صحيحًا، وأنَّ العبارةَ بها سَقَطٌ، ولعلَّ صوابَها: «عشَرةُ أحاديثَ مِن حديثِهِ استنكَرَها، ليس منها هذا الحديث».

---

(١) «فتح الباري» (١١/ ٣٤١).
(٢) وفي نسخةٍ: قال: «لَعَدَدتُه».
(٣) «ميزان الاعتدال» (١/ ٦٤١).
(٤) «سِيَر أعلام النبلاء» (١٠/ ٢١٩ ط. الرسالة).
(٥) «فتح الباري» (١١/ ٣٤١).

فصلٌ

في المقصودِ بالتردُّد

وأمَّا مَن قال: «إنَّ ذِكْرَ التردُّدِ لم يأتِ إلا في هذا الحديثِ»:

فالجوابُ عن ذلك: أنَّ الخبَرَ إذا صحَّ، فإنَّه يَجِبُ المصيرُ إليه، وهذا الخبَرُ الذي معنا مِن هذا البابِ؛ ويؤيِّدُ ذلك: أنَّه قد جاء هذا عن بعضِ السَّلَفِ(١) كما سيأتي، وقد جاء مِن النصوصِ ما يَشهَدُ لهذا المعنى في الجملة.

وقد سُئِلَ أبو العبَّاسِ بنُ تيميَّةَ رَحِمَهُ اللهُ، عن معنى تردُّدِ اللهِ في هذا الحديثِ؟ فأجاب: «هذا حديثٌ شريفٌ، قد رواه البخاريُّ مِن حديثِ أبي هُرَيرةَ، وهو أشرفُ حديثٍ رُوِيَ في صفةِ الأولياءِ، وقد ردَّ هذا الكلامَ طائفةٌ، وقالوا: إنَّ اللهَ لا يُوصَفُ بالتردُّدِ، وإنَّما يتردَّدُ مَن لا يَعلَمُ عواقبَ الأمورِ، واللهُ أعلمُ بالعواقبِ، وربَّما قال بعضُهم: إنَّ اللهَ يُعامِلُ معامَلَةَ المتردِّد.

والتحقيقُ: أنَّ كلامَ رسولِهِ حقٌّ، وليس أحدٌ أعلَمَ باللهِ مِن رسولِهِ، ولا أنصَحَ للأمَّةِ منه، ولا أفصَحَ ولا أحسَنَ بيانًا منه، فإذا كان كذلك؛ كان المتحذلِقُ والمنكِرُ عليه مِن أضلِّ الناسِ، وأجهَلِهِم وأسوَئِهِم أدبًا؛ بل يَجِبُ تأديبُهُ وتعزيرُه، ويَجِبُ أن يصانَ كلامُ رسولِ اللهِ ﷺ عن الظنونِ الباطلةْ، والاعتقاداتِ الفاسدةْ، ولكنَّ المتردِّدَ منَّا ـ وإنْ كان تردُّدُهُ في الأمرِ لأجلِ كونِهِ ما يَعلَمُ عاقبةَ الأمورِ ـ لا يكونُ ما وصَفَ اللهُ به نفسَهُ بمنزلةِ ما يُوصَفُ به الواحدُ منَّا؛ فإنَّ اللهَ ليس كمثلِهِ شيءٌ؛ لا في ذاتِهِ، ولا في صفاتِهِ، ولا في أفعالِهِ.

---

(١) مع أن التردُّدَ المذكورَ قد جاء مفسَّرًا موضَّحًا في هذا الخبَر.

ثم هذا باطلٌ؛ فإنَّ الواحدَ مِنَّا يتردَّدُ: تارةً لعدمِ العلمِ بالعواقبِ، وتارةً: لِمَا في الفعلَيْنِ مِن المصالحِ والمفاسدِ، فيريدُ الفعلَ لِمَا فيه مِن المصلَحةِ، ويكرَهُهُ لِمَا فيه مِن المَفسَدةِ، لا لجهلٍ منه بالشيءِ الواحدِ الذي يُحَبُّ مِن وجهٍ، ويُكرَهُ مِن وجهٍ؛ كما قيل:

أَلشَّيْبُ كُرْهٌ وكُرْهٌ أَنْ أُفَارِقَهُ فَاعْجَبْ لِشَيْءٍ عَلَى الْبَغْضَاءِ مَحْبُوبِ[1]

وهذا مثلُ إرادةِ المريضِ للدواءِ الكَريهِ؛ بل جميعُ ما يُريدُهُ العبدُ مِن الأعمالِ الصالحةِ التي تَكرَهُها النفسُ هو مِن هذا الباب، وفي الصحيح: «**حُفَّتِ الجَنَّةُ بِالمَكَارِهِ، وَحُفَّتِ النَّارُ بِالشَّهَوَاتِ**»[2]، وقال تعالى: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِتَالُ وَهُوَ كُرْهٌ لَّكُمْ...﴾ الآيةَ [البقرة: ٢١٦].

ومِن هذا البابِ: يَظهَرُ معنى التردُّدِ المذكورِ في الحديثِ؛ فإنَّه قال: «**وَلَا يَزَالُ عَبْدِي يَتَقَرَّبُ إِلَيَّ بِالنَّوَافِلِ حَتَّى أُحِبَّهُ**»؛ فإنَّ العبدَ الذي هذا حالُهُ، صار محبوبًا للحقِّ، مُحِبًّا له، يتقرَّبُ إليه أوَّلًا بالفرائضِ، وهو يُحِبُّها، ثم اجتهَدَ في النوافلِ التي يُحِبُّها، ويُحِبُّ فاعلَها، فأتى بكلِّ ما يَقدِرُ عليه مِن محبوبِ الحقِّ، فأحبَّهُ الحقُّ لفِعلِ محبوبِهِ مِن الجانبَيْنِ بقصدِ اتِّفاقِ الإرادةِ، وبحيثُ يُحِبُّ ما يُحِبُّهُ محبوبُه، ويَكرَهُ ما يَكرَهُ محبوبُه، والربُّ يَكرَهُ أن يُسيءَ عبدَهُ ومحبوبَه؛ فلَزِمَ مِن هذا أن يَكرَهَ الموتَ ليزدادَ مِن محابِّ محبوبِهِ، واللهُ ﷻ قد قضى بالموتِ؛ فكلُّ ما قضى به، فهو يريدُهُ ولا بدَّ منه؛ فالربُّ مريدٌ لموتِهِ، لِمَا سبَقَ به قضاؤُه، وهو مع ذلك كارهٌ لمَسَاءةِ عبدِه، وهي المَسَاءةُ التي تحصُلُ له بالموتِ؛ فصار الموتُ مرادًا للحقِّ مِن وجهٍ، مكروهًا له مِن وجهٍ، وهذا حقيقةُ التردُّدِ، وهو أن يكونَ الشيءُ الواحدُ مرادًا مِن وجهٍ،

---

(١) هذا بيت لمُسلِمِ بنِ الوليدِ؛ كما في «زَهْرِ الآداب» للحُصْري (٤/ ٩٧١)، وروايتُهُ فيه مع بيتٍ آخَرَ:

أَلشَّيْبُ كُرْهٌ وَكُرْهٌ أَنْ أُفَارِقَهُ أَعْجِبْ لِشَيْءٍ عَلَى الْبَغْضَاءِ مَوْدُودِ
يَمْضِي الشَّبَابُ فَيَأْتِي بَعْدَهُ بَدَلٌ وَالشَّيْبُ يَذْهَبُ مَفْقُودًا بِمَفْقُودِ

(٢) أخرجه البخاري (٦٤٨٧)، ومسلم (٢٨٢٣)؛ مِن حديثِ أبي هُرَيرةَ.

مكروهًا مِن وجهٍ، وإنْ كان لا بدَّ مِن ترجُّح أحدِ الجانبَيْنِ؛ كما تُرجَّحُ إرادةُ الموتِ لكنْ مع وجودِ كراهةِ مَسَاءةِ عبدِهِ، وليس إرادتُهُ[(١)] لموتِ المؤمنِ الذي يُحِبُّهُ ويَكرَهُ مَسَاءتَه، كإرادتِهِ لموتِ الكافرِ الذي يُبغِضُهُ ويريدُ مَسَاءتَه»[(٢)].

وقال أيضًا: «فبيَّن أنَّه يتردَّدُ؛ لأنَّ التردُّدَ تعارُضُ إرادتَيْنِ، وهو سبحانه يُحِبُّ ما يُحِبُّ عبدُه، ويَكرَهُ ما يَكرَهُه، وهو يَكرَهُ الموتَ؛ فهو يَكرَهُه؛ كما قال: «**وَأَنَا أَكْرَهُ مَسَاءَتَهُ**»، وهو سبحانه قد قضى بالموتِ، فهو يريدُ أن يموتَ؛ فسمَّى ذلك تردُّدًا»[(٣)].

عبد الله بن عبد الرحمٰن السَّعْد

❁ ❁ ❁

(١) كذا في «الفتاوى»: «وليس إرادتُهُ»؛ ولعلَّ الصوابَ: «وإرادتُهُ». وفي الرسالة المدنية (ص١٦) في موضع آخر أتى بهذه الجملة الأخير، وفيها: «وليس بإرادته».

(٢) «مجموع الفتاوى» (١٨/١٢٩ ـ ١٣١).

(٣) «أمراض القلوب وشفاؤها» (ص٦٤)؛ وهو في «مجموع الفتاوى» (١٠/٥٨ ـ ٥٩).